# القربان

في مناقشة كتاب

# فريق الإيمان

مهيمن عبد الله

# مقدمة لا بد منها

بعد أن انتشرت دعوة أحمد اسماعيل أكثر ممَّا كان مُتوقّعًا لها، وحتى من قِبَل صاحب الدعوة نفسه، تغيّرت أوجه الدعوة، وتفرّعت وتشعّبت وتحزّبت أفراد الدعوة إلى فِرَق وأحزاب.

فبعد اختفاء أحمد اسماعيل عن الساحة، وهو في الحقيقة لم يظهر للناس على الملأ إلا ما يدّعيه أتباعه في بداية دعوته، انقسم أتباعه إلى قسمين أساسيّين: أتباع المكتب (في النجف) وأتباع الرايات السود، و هناك قسم آرخ هم جيش الغضب الإلهي كما يسمّون أنفسهم، وهذا الجيش هو ما سنناقش كتابه.

وكما هو الحال، بعد غياب صاحب الدعوة، ادّعى كل حزب أنَّهُ هو الذي يمثّل الدعوة وأنه هو على الحق والآخر على الباطل، وصدق عليهم قول الشاعر:

**وَكُلٌّ يَدَّعي وَصلًا بِليَلى ❖ وَليلَى لَا تَقرُّ لَهُم بِذاكَا**

الحقيقة أنّ أتباع المكتب وأتباع الرايات السود وأتباع جيش الغضب الإلهي لم يستطيعوا إثبات أنّ أحمد اسماعيل في صفٍّ أي أحد منهما، فلا أتباع المكتب أثبتوا بالدليل أنَّ أحمد معهم وهو ضدّ جيش الغضب، ولا جيش الغضب أثبتوا بدليل أنَّ أحمد معهم وهو ضدّ المكتب التابع له (على حسب قولهم) في النجف الأشرف.

ونحن كعادتنا نحاور كل من يريد المحاورة، ونناقش منهم من يقوى على المناقشة بالدليل والبرهان، ورأينا من خلال المحاورات والمناقشات أنَّ أتباع المكتب يحاورون كل من يُريد محاورتهم، أو على الأقل لا يهربون من النقاش مقارنة بباقي أتباع أحمد اسماعيل البصري. فيما أتباع جيش الغضب، فما رأيناه منهم أنَّهم يأتون على الصفحات (على الفيس بوك) فينشرون تعليقاتهم الجاهزة ويهربون من الحوار، وحين نطلب منهم المحاورة، وأنا طلبت شخصيًا كثيرًا من الشيخ التميمي أن يُحاورني ولكن في كل مرَّة لا يسعه الوقت (على حد قوله).

وقال لي أحد أتباع جيش الغضب أنَّ الشيخ التميمي هو الوحيد الموَكَّل بالمحاورات ولذا لن يحاورني غيره. وهذا ما نراه في أكثر المرَّات، فحين نُريد محاورتهم يُحيلونا إلى كتبهم وصفحات (الفيس بوك) أو لكتابهم.

إنَّ هذه الصفحات القادمة تمثّل مجموعة تعليقات بعد قراءة كتاب (فريق الإيمان)، التابع للهيئة العلمية لجيش الغضب الإلهي، والذي يُحصّل على النت. وقد ارتأيت أن أنشر التعليقات عليه بعد قراءته لِمَا قاله أتباع هذا التَيَّار عنه، فإنَّا في كلّ مرّة نريد أن نحاورهم في موضوع دعوة أحمد اسماعيل، يُحيلوننا إلى هذا الكتاب، ويقولون أننا نجد فيه الأجوبة عن أسئلتنا.

فما بقي علينا إلَّا أن نقرأ ما كتبوا حتى تتم الحجّة علينا وحتى لا نقول بحقّهم بغير علم.

والحمد للّه الذي يسَّر لنا قراءة هذا الكتاب (طبع سنة 1437 هـ) وأنار أبصارنا بالهدى وجعلنا من أتباع طريق محمد وآل محمد عليهم أفضل الصلاة والسلام وأبَان لنا طريق الغي من دعوة أحمد اسماعيل البصري فاجتنبناه.

وسلكنا في تعليقاتنا على هذا الكتاب طريق الاختصار لكي لا يطول على القارئ الكريم المقام، ولم نعلّق على كل ما جاء في الكتاب من كلام، وإنّما علّقنا على ما نظنّه أهمّ الأمور التي يجب الردّ عليها.

نسأل اللّه تعالى أن ييسّر لنا أمورنا، ويتقبّل منها أعمالنا بأحسن قبول، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وآخر دعوانا ان الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

**مهيمن عبد اللّه**

بسم الله الرحمن الرحيم

# بسم الله الرحمن الرحيم

**قال في صفحة 7**، في المقدمة: "1- إن فريق الإيمان عنوان مستوحى من قوله تَعَالَى: {مَثَلُ الفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ والسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفلَا تَذَكَّرُونَ (24)}."
وقال في الهامش: "سورة هود: الآية 11.

**نقول**: لو تَمَعَّن صاحب الكتاب في الآية التي نقلها، ولو راجع أي طبعة للقرآن، أو الموقع الذي نقل منه الآية الكريمة، لكان عرف أنّ هذه الآية هي رقم 24، وليس 11. فإذا كان هذا مستوى إدراك كاتب هذا الكتاب، فما بالك بما سيأتِ بعدهُ؟
ولكن، نحمل الأمر على أحسن المحامل، ونقول أنه اشتبه عليه الأمر، أو أَنَّهُ خطأ مطبعيٌّ، سيما وأن أحمد اسماعيل، مؤسس هذه الدعوة ليس مُطَّلِعًا على ما يكتبه أنصاره.

**قال في نفس الصفحة**: "على ما بينه الأستاذ النيلي بان البصير صفة لقائد فريق الجنة والسميع صفة التابع له ومن التابع والمتبوع يكوّن فريق الجنة، والأعمى صفة القائد لفريق السعير والأصم صفة التابع له ومن التابع والمتبوع يكوّن فريق السعير، ..."
وفي الهامش قال: "راجع نظام المجموعات لـ(عالم سبيط النيلي)."

**نقول**: كثيرًا ما نجد أنَّ مؤلف الكتاب يقول: "راجع الكتاب كذا"، ولكن لا يُشير إلى الصفحة أو الطبعة، وهذا ما يجعل استقصاء الكلام المنقول في شدّة الصعوبة، وهذا الأمر لا يُعتبر علميًّا أبدًا.
ولكن على كل حال نحن نرجع إلى ذلك الكتاب المذكور، فنجد النيلي يقول التالي:
" وعلى هذا يكون تقسيم الخلق إلى فريقين معلومًا، إذ أن المجموعات الأربعة تدمج عدديًا إلى فريقين (كلُّ أتباع مع قائدهم يشكّلون فريقًا). فيعود النظام ليشير إلى التقسيم الذي في سورة

الواقعة: {مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلًا أفلا تذكرون} [هود: 11]

إذن فالنظام يؤيّد بعضه بعضًا. ألا ترى ظهور المجموعات الأربعة مرّة أخرى ضمنيًا بأسماء غير أسمائها خلال المجموعة الثنائية (الفريقين)؟. فلا تحسب أن السيمع والبصير صفتان لمجموعةٍ واحدةٍ أو فردٍ واحدٍ، بل نقل المجاميع إلى الأفراد وفصل بينهم بالواو العاطفة فقال: {مثل الفريقين}. إذن هناك فريقان وليس رجلان، وفي كلّ فريقٍ اثنان: فعن اليمين رجلان بصيرٌ وآخرٌ سميعٌ. ومعلومٌ أن البصير هو الذي يُبصر فهو القائد والآخر تابعٌ لأنّه ليس ببصير ولكنه يسمع نداء الأول ووقع خطواته فيمشي خلفه. والأمر لا ينعكس فإذا سار البصير خلفه فلن ينتفع بشيءٍ لأنّه مبصرٌ بنفسه والسميع يتيه عن الطريق لأنه لا يبصر، بل يسمع فقط فلا بدّ أن يفترقا".

وهذا كلام بعيد كل البعد عن الفهم الصحيح للآية .

فأول خطأ وقع فيه هو أنَّ الآية ليست 11، بل 24 من سورة هود وليس سورة الواقعة. فلا ندري أي قرآن لديهم هؤلاء!

وثانيًا: الله تعالى قال إنَّ هناك فريقان (الأعمى والأصم) و (البصير والسميع)، وهذا واضح لكل ذي عقل ومسكة. فكلام النيلي إنما هو كلامٌ إنشائي لايمت للواقع بصلة، وهو بعيد كل البعد عن الآية الكريمة. نعم، يمكن أن يكون تأويلًا للآية، ولكن إذا كان كل إنسان يمكن أن يعطي تأويله للآية، فهذا يفتح المجال للقول بالرأي في فهم القرآن الكريم، وهذا الأمر قد ورد النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أئمة أهل البيت عليهم السلام. ففي كل الأحوال يكون كلام النيلي مردود.

وأيضًا: متى كان كلام إنسان مثل هذا حجة؟ هل هو عالمٌ محسوب على الحوزة العلمية حتى يكون كلامه حجة على الشيعة؟ هل هو عالم دين شيعي؟ وما هو انتماؤه؟ لنرى هل يجرُّ النار إلى قرصه أم يوجد عنده نوع من الإنصاف!

**قال في صفحة 8**: "3- المجموعة على شكل حوار مُتَصوَر بين مؤلف معتنق للدعوة اليمانية عن بصيرة وتثبّت، وبين محاور طالب للحقيقة سامع للدليل مؤتم به..."

**نقول**: إذن هو من نسج خيال أتباع الدعوة، وليس لأحمد اسماعيل طرف فيه، سواء كان مؤيِّدًا أو رافضًا له. ومن ناحية أخرى، فهذا (المحاور) على ما سنرى، يذهب مع (المؤلف) ببساطة ويسلّم له أمورًا لا يسلّم بها الشيعي الذي يعرف دينه حق المعرفة، أو قل: مطّلع بعض الإطّلاع على التراث الشيعي. ومن خلال هذه (اللعبة) يريد فريق الإيمان أن يعطوا صورة للآخرين أن دعوتهم قائمة على الدليل، ومن يحاورهم لابد أن يأخذ بالدليل، وأنه لا يمكنه إلا أن يأخذ بالدعوة، ولكن العكس صحيح على ما سنرى. فالأسئلة التي يطرحها (المحاور) إنما هي أسئلة بسيطة قد لا يطرحها طالب علمٍ حينما يدقق في دعوة أحمد اسماعيل، بل سيطرح ذلك الطالب أسئلة لا يستطيع أتباع هذه الدعوة الإجابة عنها، على ما سنرى إن شاء الله.

**قال في صفحة 10**: "14-فصول الحوار متداخلة ومترابطة مع الفصول الأخرى مما يمنع الاستفادة من قراءة كل فصل بصورة مستقلة."

**نقول**: وهذا أمر يبرهن على سوء كتابة هذا الكتاب، فإنك لا يمكن أن تفهم فصل منه إذا لم تقرأ كل الكتاب. نعم، للفهم العام للدعوة يجب على القارئ أن يقرأ الكتاب كاملًا، ولكن لو أردنا أن نتعرّف على جزء من الدعوة وما هو اعتقادهم في أمر معيَّن، فجيب أن نرى ذلك واضحًا من خلال مراجعتنا للفصل التابع لهذا الجزء من الدعوة.

هذا من باب، ومن باب آخر، إذا كانت كل فصول الكتاب متداخلة، فهذا يعني ارتكاز بعضها على بعض، ممَّا يعني أنه إذا أُسقط فصل أُسقطت جميع الفصول، وبالتالي أُسقطت جميع الدعوة. وهذا أمر اعتقد أن مؤلف الكتاب لم يلتفت إليه، ربما لقلّه علمه بهذه الصنعة.

**قال في صفحة 14**، بعد نقل الآية 122 من سورة التوبة: "فسّرت من قبل آل محمد (عليهم السلام) في البحث عن حجة الله،..."

قال في الهامش: راجع تفسير البرهان.

**نقول**: نحن رجعنا إلى تفسير البرهان، فوجدنا عدّة روايات في تفسير هذه الآية، منها:

تفسير البرهان، ج3ص518:

- 1: محمد بن يعقوب: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صَفْوان، عن يَعْقوب بن شُعَيب، قال: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: إذا حَدَثَ، على الإمام حَدَثٌ، كيف يصنَعُ الناسُ؟ قال: " أينَ قولُ الله عز وجل: {.... الآية} ! قال- وهم في عُذْرٍ ما داموا في الطَّلب، وهؤلاء الذين يَنْتَظِرونَهُم في عُذْرٍ حتى يَرجِعَ إليهم أصحابُهم".
- 10: عن عبد الأعلى، قال: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: بَلَغَنا وفاة الإمام؟ قال: "عليكم النَّفْر". قلتُ: جميعًا؟ قال: "إن الله يقول: {فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين} الآية". قلتُ: نفرنا فمات بعضنا في الطريق؟ قال: فقال: {ومن خرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله} إلى قوله: {أجره على الله}. قلت: فقدمنا المدينة فوجدنا صاحب هذا الأمر مُغلقًا عليه بابُه مُرخىً عليه سِترهُ؟ قال: "إن هذا الأمر لا يكون إلا بأمر بيِّن، هو الذي إذا دخلتَ المدينة، قُلتَ: إلى مَن أوصى فلان؟ قالوا: إلى فُلان".

وايضًا روية هذه الرواية في الكافي، ج1ص309ح2.

وفي الرواية الأخيرة فقرة مُهمّة جدًا، وهي "وهو الذي إذا دخلت المدينة، قلت: إلى مَن أوصى فلان؟ قالوا: إلى فلان." وقد ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام التعبير عن هذا الأمر بـ(الوصية الظاهرة)، وجعلوه أحد ألأمور التي من خلالها يُعرف الإمام.

ولكن للأسف الشديد، أتباع أحمد اسماعيل دائمًا يبترون هذه الروايات، حتى لا ينفضح أمرهم، لأنه لو نقلوا الرواية كاملًا لاتضح أنّ هذه الرواية لا تنطبق على أحمد اسماعيل لعدم ورود وصية ظاهرة به، فهذا الركن إذن منتفٍ عنه، وإذا لم ينقلوا الرواية فليس عندهم أي دليل أو أي مرتكز يُعرف من خلاله صاحب الأمر.

ولذا، فيما يأتِ من الكتاب، تراهم صنعوا ما يُسمَّى بـ(قانون معرفة الحجة) المتألف من ثلاثة أركان: العلم، والوصية، والدعوة إلى حاكمية الله. وسيأتِ تفصيله في محلِّه إن شاء الله. فإذن، هذه الروايات التي أرجعونا إليها في تفسير البرهان، نشكرهم أولًا على إرجاعنا إليها، ونشكرهم ثانيًا على هدم دعوتهم بأيديهم لأنها تبرهن على أن صاحبهم لا تنطبق عليه هذه الروايات.

**قال في صفحة 16**، عند تعداد بنود الحوار: "2- لا تستعمل التأويل وَلَيِّ العبائر كمن يجر النار إلى قرصه. 3- لا تخرج عما تَسَالم عليه من اعتقادات في المذهب الأمامي [كذا][1] الاثني عشري فإنه الحق الذي به يعرف كل حق. 4- لا تأتي بأخبار شاذة أو من طرق العامة على خلاف معتقدنا."

فقال (المؤلف): "أوجزت وأبلغت وليس عندي ما أضيفه سوى تفريع ليس إلا والنقاش في جزئيات البعض منها مدعومًا بالأدلة."

**نقول**: والتأويل دأبهم جميعًا، فهو يأوِّلون الروايات حسب فهمهم دون دليل على ذلك؛ بل إنما هو لَيّ للرويات حسب أهوائهم. والمتسالم عليه أن هناك 12 وصي وخليفة للرسول صلى الله عليه وآله في المذهب الإمامي الاثني عشري، فكل ما خالفه لا يُقبل؛ وبإقراره لهذا البند، أفسد عقيدته التي تقول أن أحمد اسماعيل وصي، وتخطّى بذلك إلى أكثر من اثني عشر وصيًّا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله. وكل ما خالف المتواتر والمتسالم عليه لا يُقبل؛ والتي منها رواية الوصية، كما قال المجلسي في البحار بعد أن نقلها (ج53ص148)، فقد قال: "بيان: هذه الأخبار مخالفة للمشهور، وطريق التأويل أحد وجهين...."

**قال في صفحة 18**: "الأول: إنه ينافي التعبد بالبداء والذي هو من أهم اعتقادات المذهب الحق، وبه يفهم العبد كيف يعقل عن الله عز وجل، ..."

**نقول**: إذا قلنا أن كلَّ حديث ورد إلينا عن الطاهرين المعصومين عليهم السلام مُعرَّض للبداء، ونحن لا نعلم أين ومتى يقع البداء مِن الله تعالى، فكل حديث يمكن أن نقول أنه قد يقع البداء فيه، ولذا لا يمكن الأخذ به. وهكذا اعتقاد باطلٌ جزمًا. بل البداء من الأمور المعقَّدة والتي تخضع لضوابط عديدة ربما يأتِ الكلام عنها إن شاء الله تعالى.

---

1 أي موجودة في الكتاب هكذا (الأمامي)، وليس الإمامي.

**قال في صفحة 19**: "فيتضح من ذلك أن القائم من الميعاد والله لا يخلف الميعاد والسفياني من المحتوم والمحتوم عرضةً للبداء."

**نقول**: روي في غيبة النعماني، ص261، ح11: "أخبرنا علي بن أحمد البندنيجي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى العلوي، عن يعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: " النداء من المحتوم، والسفياني من المحتوم، واليماني من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم، وكفّ يطلع من السماء من المحتوم، قال: وفزعة في شهر رمضان توقظ النائم، وتفزع اليقظان، وتخرج الفتاة من خدرها".

إذن، ليس السفياني وحده من المحتوم، بل حتى اليماني في هذه الرواية من المحتوم، و بما أن اليماني من المحتوم، والمحتوم عرضةً للبداء كما قال المؤلف؛ فيمكن أن يكون قد بدا لله تعالى فيه أيضًا، ولا يملكون دليلًا على أنَّ البداء لم ولن يحصل في اليماني.

**ثم ينقل رواية في نفس الصفحة**، جاء فيها: "فقال هو والله التسليم وإلا الذبح وأهوى بيده إلى حلقه."
قال في الهامش: "بحار الأنوار: ج2، ص201."

**نقول**: قال المجلسي بعد أن نقل الرواية: "بيان: الصوت الّذي ينادى به من السماء عند قيام القائم عجّل الله فرجه، و لعلّ المراد أنّه إن أبطأ عليكم هذا الصوت الّذي تنتظرونه عن قريب ما أنتم صانعون؟ هل تخرجون بالسيف بدون سماع ذلك الصوت؟ فقال الراوي: أنتهي فيه إلى أمرك، فقال عليه السلام: هو (أي: الإنتهاء إلى أمري أو الأمر الواجب اللّازم): التسليم، وإن لم تفعلوا وتعجلوا في طلب الفرَج قبل أوانه فهو موجب لذبحكم أو لذبحنا."

**ثم يقول (المحاور) في نفس الصفحة**: "عذرا عن المقاطعة فالحقيقة إن هذه أمور تحتاج إلى وقفة وتأمل، فلماذا لم يقف عندها العلماء؟"

**نقول**: الظاهر أنك لم تراجع مصدر الرواية، فلو كنت من ذوي الاطّلاع وراجعت الرواية في بحار الأنور، لوجدت أنّ المجلسي رحمه الله قد وقف عندها وبيَّن المراد منها، حسب فهمه. والإنسان لا يتعدّى فهمه. فإذا كان المحاور لم يراجع أي كتاب شيعي، ولم يراجع أقوال العلماء في أي مسألة كانت، فمن السهل استمياله إلى دعوتكم. وبهذا فهم يريدون أن يوهموا الناس أنّ هذا المحاور مثقّف ومع ذلك انحاز إلى دعوتهم، والحقيقة هي أنّ هكذا إنسان لا يمكن أن يكون مثقّفًا أو طالب علمٍ، ولذا انطلت عليه هكذا دعوة.

**ثم قال المؤلف في نفس الصفحة 19**: "إن المتحدث هو الإمام الباقر عليه السلام وهو من أمرنا بالنهوض إلى اليماني بقوله عليه السلام: "إذا خرج اليماني فانهض اليه"...."

**نقول**: وإلى الآن لم يخرج اليماني، فهو بحسب اعتقاد جيش الغضب غائب ولا أحد يعرف مكانه كما سيأتِ في نهاية الكتاب. فكيف تُريدوننا أن ننهض لشخص لا أحد يعرف مكانه ولا أحد يعرف شخصه؟

**قال في صفحة 20**: "أتمم من حيث أفضيت، فان الأمر خطير علما اني قرأت أن خروجهم (اي السفياني واليماني) في يوم واحد...."

**نقول**: نعم، وردت الرواية، وهي رواية آحاد يستشهد بها أتباع دعوة أحمد اسماعيل، أنّ اليماني والسفياني والخراساني خروجهم في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد. وهي نفس الرواية التي فيها: "إذا خرج اليماني فانهض إليه"، وهي رواية آحاد، وفي سندها واقفية:

- الغيبة للنعماني، ص262 ح13: "أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، قال: حدثني أحمد بن يوسف بن يعقوب أبو الحسن الجعفي من كتابه، قال: حدثنا إسماعيل بن مهران، قال: حدثنا الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه ووهب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، أنه قال:..."

والحسن، وأبو علي بن أبي حمزة من أبرز وجوه الواقفيّة، وهو المعروف بالبطائني.

ولكن لأنّ أتباع احمد اسماعيل لا يعملون بالسّند، وهذا ما صرّح به المؤلف نفسه في صفحة 25 حيث قال: "لست ممن يتخذ الإسناد دينًا..."، فنحن نقول لهم: أنتم تُلزِمونا بما ألزمنا به أنفسنا ويجب أن تحتجّوا علينا بما هو حجّة علينا ومقبول عندنا، ورواية الواقفيّة هؤلاء ليست حجة، فإذا أنتم أردتم أن تأخذوا بها، فأخذوا بها، اما نحن فلا نأخذ بها ولا تكون حجّة علينا.
هذا من باب، ومن باب آخر، فهي رواية آحاد، ولا يمكن لروايات الآحاد أن تكون ركيزة لأمر عقائدي مهم مثل العقيدة في اليماني كما يصوّرونها أتباع دعوة أحمد اسماعيل البصري. ولكن ما رأيناه من أتباع هذه الدعوة هي أنهم يأخذون بالروايات التي تفيدهم ويتركون الروايات المخالفة لهم بـحجج واهية.

**ثم قال في نفس الصفحة**: "ولا ريب أن الصيحة في أحد معانيها من العذاب قال تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فلا فَوتَ و أُخِذُوا مِن مَكَانٍ قَريبٍ} فإن الفزع الصوت والاخذ الخسف..."

**نقول**: من أين جاء بتفسير الفزع بالصوت؟ ومتى كان الفزع أحد معانيه الصوت؟

- فقد أورد البحراني في (البرهان، ج6ص348): "قال عليّ بن إبراهيم: وفي رواية أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في قوله {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُواْ}. قال: [من الصَّوْت، وذلك الصَّوت من السماء]. في قوله: {وأُخِذُواْ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ} قال: [من تحت أقدامهم خُسِفَ بهم]."

فالفزع إذن يكون نتيجة للصوت وليس الصوت نفسه. وهناك فرق بين الأمرين لمن كان يفهم.

**قال في صفحة 21**: "فإذا اتضح لك أن الصيحة والسفياني من العذاب والنقمة فلا بد من وجود النذير، ..."

**نقول**: نعم، نحن نعتقد بوجود النذير، وهو محمد بن الحسن العسكري، المهدي القائم من آل محمد عليهم السلام، وليس أحمد اسماعيل البصري. ونحن نعتقد أنّ الله تعالى أرسل نذيرًا للبشر

كافّة، وهو محمد بن عبد الله عليه وعلى آله الصلاة والسلام. ففي كل الأحوال يكون أحمد اسماعيل خارج عن المسألة.

**قال في صفحة 21** أيضًا: "فإن المسؤول عن نقمة السفياني هو الحق سبحانه ولا حجة له خلاف وجود رسول منذكر وان الناس هم من أعرض عنه والتوى عليه..."

**نقول**: نعم، الله تعالى بيده ملكوت كل شيء، ولكن الله تعالى ليس هو المسؤول عن النقم، بل هو دافع النقم، ونور المستوحشين في الظلم، وعالم لا يعلم، ولكن الناس هم من يجلبون النقم على أنفسهم. إن القول بأن الله تعالى هو المسؤول عن النقمة يشابه القول أن الله تعالى هو مصدر الشر لأنه خلق الشيطان، تعالى الله عن هذا القول الباطل. نعم، في علم الله تعالى أنه سيكون هناك سفياني، ولكن الله ليس هو من جعله هكذا، وإلا لانتفى كون السفياني ظالمًا لنفسه.
ونقول: هل الشرك في قريش كان نقمة؟ وإذا كان كذلك، فهل كان الشرك قبل أم بعد إرسال رسول الله صلى الله عليه وآله؟
وهل فرعون كان قبل أم بعد إرسال موسى عليه السلام؟
فمن هذا يُتحصَّل أن ليس دائمًا يكون إرسال رسول في نفس زمن النقمة.
ونقول أيضًا: الفتنة والامتحانات في كل يوم، وفي كل زمان، فمن كان حجة الله تعالى في تلك الأزمنة منذ الغيبة الكبرى إلى ظهور دعوة أحمد اسماعيل؟ أليس من الحجة أن يبعث الله تعالى رسولًا منذرًا من عنده إلى الناس؟ فمن يا تُرى كان ذلك الرسول المنذر؟
وكما قلنا، نحن نعتقد بأن المنذر في زماننا هو إمام الزمان، وهو الحجة محمد بن الحسن عليهما السلام، وليس شخص أحمد اسماعيل الذي لا يُعرف أين هو.

**وينقل في نفس الصفحة** رواية، جاء فيها: "فإذا دخلوا فتلك إمارة السفياني، ويخرج قبل ذلك من يدعو لآل محمد عليهم السلام."
في الهامش: "بحار الأنوار: ج52، ص208."

**نقول**: لو راجعنا تلك الرواية نجد فيها تفصيل لحركة السفياني، فإذا كان السفياني معرض للبداء كما تقدَّم، فالذي يخرج قبل ذلك ويدعو لآل محمد عليهم السلام ايضًا معرض للبداء لأنه مرتبط بحركة السفياني، فكيف يجوِّزون البداء على السفياني ويمنعونه عن غيره بغير دليل؟

**قال في صفحة 22**، متكلّمًا عن الرواية السابقة: "وهو واضح وغيره غامض وهو محكم وغيره متشابه، ..."

**نقول**: رواية : "ويخرج قبل ذلك من يدعو لآل محمد"، متشابهة وليست مُحكمة، فكيف تستدلّ بما هو متشابه؟

**وقال أيضًا في نفس الصفحة**: "فسوف نتعرض له عندما نتحدث عن نصاب العدة وكونه شرط الخروج والحركة، ..."

**نقول**: وحسب ما تقدّم في المقدّمة من ذلك الكتاب، فإن هذه المُحاورة مُختَلَقة، ومبنيّة على تخيَّلات المؤلّف، ولذا سنرى أنَّ (المحاور) قد سَهُلَ إقناعه، ولم يعترض كثيرًا أو يعترض باعتراضات قيِّمة على (المؤلف). وإنّ هذا النوع من الكتابات لَيُوهم القارئ أنّ الدعوة على حق لسهولة إقناع الطرف الآخر بها، وبالحقيقة فإن الدعوة ليس لديها أي دليل قاطع على ما تقوله، بل كل ما جاءت به من المُتشابهات التي لا تفيد يقينًا في الأمور الشرعية فما بالك بالأمور العقدية.

**قال في صفحة 23**، ناقلًا لرواية عن الباقر عليه السلام: "وإياك وشذاذ من آل محمد (عليه السلام)؛ فان لآل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات فالزم الأرض ولا تتبع منهم رجلا أبدا حتى ترى رجلا من ولد الحسين، معه عهد نبي الله ورايته وسلاحه."

**نقول**: قال الباقر عليه السلام: "معه"، فهل هذا العهد مع أحمد اسماعيل؟ وكيف ثبت أنَّه معه؟

**وقال أيضًا**: "فإن الرجل الذي معه العهد وصي قطعًا، وإلا ما فائدة العهد، ..."

**نقول**: حسنًا، وأين العهد عند احمد اسماعيل؟ فنحن ننتظر منذ بداية الدعوة أن يُخرِج لنا أي شيء من مواريث الأنبياء عليهم السلام التي هي من دلالات الإمامة، وإلى الآن لا شيء.

**قال في صفحة 23** أيضًا، نقلًا عن المحاور: "أسلّم لك أن داعي الحق واحد أو متعدد..."

**نقول**: المحاور يسلّم بهذا، اما صاحب العقل الواعي فلا يُسلّم له، وأيضًا: كيف يمكن أن يسلِّم لشيء مُتعدد وواحد في نفس الوقت، فداعي الحق إمَّا أن يكون واحدًا، أو يكون متعددًا. وأتباع احمد اسماعيل يقولون أن داعي الحق لابد أن يكون واحدًا، ونحن لا نسلّم لهم بذلك، فإن أقوى دليل على بطلان هذا هو وجود أهل الكساء الخمسة في فترة معيَّنة واحدة، وكلّهم يدعون إلى الحق، وكلّهم دعاة حق. فيمكن لداعي الحق أن يتعدد.
نعم، حجَّة الله تعالى على خلقه، وخليفته في أرضه واحد لا يتعدد، وإن وُجِدَ أكثر من حجَّةٍ في زمن واحد، فيكون أحدهما حجَّة على الآخر.

**قال في صفحة 24**، ناقلًا للرواية عن الباقر عليه السلام حول اليماني: "وأن صاحب هذه الراية هو اليماني عليه السلام لقول الباقر عليه السلام (وليس في الرايات راية أهدى من راية اليماني)..."

**نقول**: نعم، الرواية قالت أن راية اليماني أهدى من الرايات الأُخر، ولكن هذه الرايات الأخرى هي راية الخراساني وراية السفياني فقط. لأن الكلام في الرواية، بل في المقطع هذا من الرواية، حول خروج السفياني واليماني والخراساني، وتقول الرواية أن خروجهم في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد.
وقد سبق الكلام عن هذه الرواية، والتي هي رواية آحاد، وسيأتِ الحديث عنها إن شاء الله تباعًا.

**قال في صفحة 25**: "لست ممن يتخذ الإسناد دينًا لان الدين حق وإن على كل حق حقيقة..."

**نقول**: إذا لا يعتبر السند في الرواية، فهو يخالف البنود التي وافق عليها في بداية كتابه، مع أنَّنا لا نعلم هل (المحاور) ممن يعتبرون بالسند أم لا، ولكن إن كان المؤلِّف يريد الاحتجاج على الشيعة بكل أطيافها في المقام الأول، فيجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الاحتجاج على الذين يعتبرون بالسند، ولابد في مقام الاحتجاج أن يحتجَّ عليهم بما هو حجَّة عليهم.

وهذه النقطة مهمّة جدًا، لأن من يُريد أن يناقش الآخر، الشيعة الاثني عشرية على سبيل المثال، فلابد أن يناقشهم بما هو حجَّة عليهم. والكل يعلم أن هناك مدارس مختلفة في الشيعة الاثني عشرية لأن منهم من يعتبر السند أحد الأركان المهمّة في قبول الرواية فيما يوجد ايضًا من لا يقيم للسند أي اعتبار ويقبل جميع الروايات الواردة إلينا عن المعصومين عليهم السلام.

فالّذي يريد أن يحتج على الشيعة لابد أن يحتجّ على كل شخص بما هو حجَّة عليه، وهذا للأسف الشديد لا نراه في دعوة أحمد اسماعيل، فكثير منهم يحتجّون على الشيعة بروايات آحاد، وبروايات أسانيدها ضعيفة؛ وهذه الروايات سواء كانت آحادًا أو ضعيفة السند لا تقبلها طائفة من الشيعة، فهي إذن ليست حجَّة عليهم، وإذا لم تكن حجة عليهم فدعوة أحمد اسماعيل باطلة جزمًا عندهم.

ولكن، دعوة أحمد اسماعيل قائمة على أنّ احمد اسماعيل رسول الإمام المهدي عليه السلام للناس جميعًا، الشيعي والسني، واليهودي والنصراني، والملحد على حدٍّ سواء، فلابد لمن يريد أن يدافع عن هذه الدعوة أو ينشرها أو ينظِّر لها، أن يحاجج كل فردٍ بما هو حجَّة على ذلك الفرد.

**ثم قال في نفس الصفحة**: "سألتزم بما هو محل اتفاق بيننا مما اتفق مضمونه وكثرت الرواية فيه لخطر الموضوع ورعاية الاختصار، ...."

**نقول**: وأين تواتر الروايات حول راية اليماني؟ وأين تواتر الروايات حول ذكر المهديين في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله؟ في كل ما ادعوه لا يوجد تواتر، سواء كان لفظيًا أو معنويًّا.

**قال في صفحة 28**: "وأنت خبير بأن الخبر الذي تتعدد فيه المذاهب يعد من المتشابه، المنهي عن الأخذ به والذي هو مادة أهل الزيغ لابتغاء الفتنة والتأويل قال تعالى..."

**نقول**: أحسنت، فهذه نقطة جيِّدَة، بل مهمَّة، ولكن قل لنا أيها المؤلف: هل الروايات في المهديين تعددت فيها المذاهب أم لا؟ هل الروايات في اليماني تعددت فيها المذاهب أم لا؟

فكيف إذن تأخذ بما تعدد فيه المذاهب وأصبح من المتشابه المنهي عن الأخذ به على حد قولك؟

**قال في صفحة 29**: "المعروف انك من أهل العرفان وأرباب القلوب."

**نقول**: هل نسي المؤلف أن (المحاور) مُختَلق؟ وأن المحاورة افتراضيَّة وليست واقعيَّة؟ فكيف صار (المحاور) ههنا من أهل العرفان وأرباب القلوب؟ ومن هو هذا المحاور يا تُرى؟

**قال في صفحة 30**، ناقلًا لرواية عن الصادق عليه السلام: "إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، يرجع في إحديهما إلى أهله والأخرى يقال: هلك، في أي وادي سلك يقول الراوي قلت: كيف نصنع إذا كان ذلك؟ قال: إن ادعى مدع فاسألوه عن تلك العظائم التي يجيب فيها مثله..."

ثم ينقل الآية: {يا قومنا أجيبوا داعي الله....}

**نقول**: هذه الرواية هي في القائم محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وليست في شخص أحمد اسماعيل البصري. وقد انطبقت هذه الرواية على الغيبة الصغرى والكُبرى، حيث أنه في الصغرى كان على اتصال بأهله وبعض أصحابه، والأخرى الكبرى تعددت المذاهب فيها، فأنكر قوم حياته، وجهل الأكثريَّة مكانه. ولا تنطبق هذه الرواية على أحمد اسماعيل.

ثم قال الصادق عليه السلام: "إن ادعى مدع فاسألوه عن تلك العظائم التي يجيب فيها مثله"، ومن هنا نسأل: ما هي تلك العظائم التي يُجيب فيها مثله؟

نعم، المقصود هنا ادعاء منصب الإمامة، أو بالخصوص: الادعاء بأن ذلك الشخص هو المهدي عليه السلام. فإذا أتى شخص وادعى أنه المهدي عليه السلام، نسأله عن أمور يُسأل عنها الذي مثله في العادة. والذي مثله لابد أن يكون إمامًا أيضًا.

فما هي يا تُرى الأمور التي تُسأل للإمام حتى يُعرف أنّه إمام؟

روى الصدوق في (كمال الدين، ج1ص431)، وأن كانت الرواية طويلة، لكنَّها مفيدة في المقام: "وحدَّث أبو الأديان قال: كنت أخدم الحسن بن عليٍّ بن محمّد بن عليٍّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب (عليه السلام) وأحمل كتبه إلى الأمصار فدخلت عليه في علّته الّتي توفّي فيها صلوات الله عليه فكتب معي كتبًا وقال: إمض بها إلى المدائن فإنّك ستغيب خمسة عشر يومًا وتدخل إلى سرَّ من رأى يوم الخامس عشر وتسمع الواعية في داري وتجدني على المغتسل. قال أبو الأديان: فقلت: يا سيّدي فإذا كان كذلك فمن؟ قال: من طالبك بجوابات كتبي فهو القائم من بعدي، فقلت: زدني، فقال: من يصلّي عليَّ فهو القائم بعدي، فقلت: زدني، فقال: من أخبر بما في الهميان فهو القائم بعدي، ثمَّ منعتني هيبته أن أسأله عمّا في الهميان.

وخرجت بالكتب إلى المدائن وأخذت جواباتها ودخلت سرَّ من رأى يوم الخامس عشر كما ذكر لي (عليه السلام) فإذا أنا بالواعية في داره وإذا به على المغتسل وإذا أنا بجعفر بن عليٍّ أخيه بباب الدَّار والشيعة من حوله يعزُّونه ويهنّونه، فقلت في نفسي: إن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة، لأنّي كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور، فتقدَّمت فعزَّيت وهنّيت فلم يسألني عن شيء، ثمَّ خرج عقيد فقال: يا سيّدي قد كفّن أخوك فقم وصلِّ عليه فدخل جعفر بن عليٍّ والشيعة من حوله يقدمهم السمّان والحسن بن عليٍّ قتيل المعتصم المعروف بسلمة.

فلمّا صرنا في الدَّار إذا نحن بالحسن بن عليٍّ صلوات الله عليه على نعشه مكفّنًا فتقدَّم جعفر بن عليٍّ ليصلّي على أخيه، فلمّا همَّ بالتكبير خرج صبيٌّ بوجهه سمرة، بشعره قطط، بأسنانه تفليج، فجبذ برداء جعفر بن عليٍّ وقال: تأخّر يا عمّ فأنا أحقُّ بالصلاة على أبي، فتأخّر جعفر، وقد أربدَّ وجهه واصفرَّ.

فتقدَّم الصبيُّ وصلّى عليه ودفن إلى جانب قبر أبيه (عليهما السلام). ثمَّ قال: يا بصريُّ هات جوابات الكتب الّتي معك، فدفعتها إليه، فقلت في نفسي: هذه بيّنتان بقي الهميان، ثمَّ خرجت إلى جعفر بن عليٍّ وهو يزفر، فقال له جاجز الوشاء: يا سيّدي من الصبيُّ لنقيم الحجّة عليه؟ فقال: والله ما رأيته قطُّ ولا أعرفه. فنحن جلوس إذ قدم نفر من قمّ فسألوا عن الحسن بن عليٍّ (عليه السلام) فعرفوا موته فقالوا: فمن نعزِّي؟ فأشار الناس إلى جعفر بن عليٍّ فسلّموا عليه وعزُّوه وهنّوه وقالوا: إنَّ معنا كتبًا ومالًا، فتقول ممّن الكتب؟ وكم المال؟ فقام ينفض أثوابه

ويقول: تريدون منّا أن نعلم الغيب، قال: فخرج الخادم فقال: معكم كتب فلان وفلان وفلان وهميان فيه ألف دينار وعشرة دنانير منها مطليَّة، فدفعوا إليه الكتب والمال وقالوا: الّذي وجّه بك لأخذ ذلك هو الإمام، فدخل جعفر بن عليٍّ على المعتمد وكشف له ذلك، فوجّه المعتمد بخدمه فقبضوا على صقيل فطالبوها بالصبيِّ فأنكرته وادَّعت حبلًا بها لتغطي حال الصبيِّ فسُلّمت إلى ابن أبي الشوارب القاضي، وبغتهم موت عبد الله بن يحيى بن خاقان فجأة، وخروج صاحب الزَّنج بالبصرة فشغلوا بذلك عن الجارية، فخرجت عن أيديهم، والحمد لله ربِّ العالمين."

نقول: إن الذين سألوا جعفرًا أن يخبر عن الكتب التي معهم، وما في الهميان، هي من العظائم التي يُسأل الإمام عنها، فيُجيب عليها مثله.

**قال في صفحة 36**: "وأقول في نفسي: ويل من جهل أمة شهدت على نفسها كلما قرأت سورة الفاتحة ولا تلتفت، وأقنع نفسي بحشو أهل التفسير بأن المغضوب عليهم اليهود والضالين النصارى!! متناسيًا انه كلام الله الحي والواقعي في أي زمان... لكن السؤال هنا هو لماذا أمهلهم؟"

**نقول**: الظاهر أن مؤلف الكتاب حينما أراد اختلاق هذه المحادثة بينه وبين هذا (المحاور) نسي أن يُراجع تفاسير الشيعة التي تنقل روايات أهل البيت عليهم السلام في تفسير سورة الفاتحة، وخصوصًا في تفسير قوله تعالى: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين}.
فنجد أنَّ القمّي في تفسيره (ج1ص29) ينقل: "قال وحدثني أبي عن حماد عن جريز عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قرأ اهدنا الصراط المستقيم صراط من أنعمت عليهم وغير المغضوب عليهم ولا الضالين قال المغضوب عليهم النصاب والضالين اليهود والنصارى وعنه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن أبي عبد الله (ع) في قوله غير المغضوب عليهم وغير الضالين قال المغضوب عليهم النصاب والضالين الشكاك والذين لا يعرفون الامام...."
ونجد العياشي في تفسيره (ج1ص38ح27) يقول: "عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله تعالى {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}؟ قال: هم اليهود والنصارى."

وينقل السيد هاشم البحراني في تفسيره البرهان (ج1ص120ح28) عن العياشي رواية: "العياشي، عن محمد بن مسلم، قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام).... إلى أن يقول: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} اليهود و (غير الضالين) النصارى."

فإذن ليس حشوًا من أهل التفسير، بل هو ما قاله أهل البيت عليهم السلام، فإذا كان لا يقبل بأقوال أهل البيت عليهم السلام، أو لم يكن مطّلعًا عليها، فلماذا يقلل من قيمة الشيعة على العموم وأهل التفسير على الخصوص؟ فالظاهر لي أنَّ هذا (المؤلف) قليل البضاعة في هذه الصنعة وليس ذا اطّلاع على كلمات أهل البيت عليهم السلام.

اما بالنسبة لاتهام الشيعة بأنهم الذين قتلوا الحسين عليهم السلام ولماذا الله تعالى مُمهلهم؛ فعجبًا كيف يحلُّ لمسلم أنْ يقول بأنَّ الله يعاقب أحدًا بجريمة لم يقترفها.

بل هذا ما قاله (المؤلف) في نفس الصفحة، حيث قال: "تعلمنا في مجالس الذكر والتفقه أن الحكيم لا ينقض غرضه، ولا يأخذ الابن بجريرة الأب..."

فنقول: أين المحاور الفطن عن هذه النقطة؟ وكيف يَعقِلُ أن الله تعالى يعاقب شيعة اليوم بما اقترفه بعض من يدّعي التشيع في وقت الحسين عليه السلام؟

وفرية أنَّ الشيعة هم من قتل الحسين عليه السلام قديمة جدًا، وطالما طبَّل لها الوهابية ومخالفي الشيعة من كثير من الفرق الإسلامية، وهي إنما تنمُّ عن عدم اطّلاع بالمسألة، فإن كثيرًا ممن كتبوا للحسين عليه السلام ليقاتلوا معه تم اعتقالهم، ومنهم المختار الثقفي، الذي خرج بثورته المعروفة. فأين المحاور عن هذه الأحداث التاريخيَّة؟ ثم كيف للإمام الحسين عليه السلام أن يخرج لقوم (الشيعة) وهو لا يأمنهم؟

إن كل ذلك يخالف العقل والمنطق، ويقرر لنا بأن الشيعة في ذلك الوقت قليلة جدًا، ومن كان مخلصًا لأهل البيت عليهم السلام أقل من القليل، بل لم تتح لهم الفرصة بأن يقاتلوا مع الحسين عليه السلام أو ينصروه.

وليس كلامي هنا دفاعًا عن الشيعة لأني شيعيّ، ولكن إنما هو دفاع إنساني، بحيث لا نُقيِّم الشيعة في وقتنا الحالي بالشيعة في ذلك الوقت، فلكل ظروفه، ولا أرى من الإنصاف جعلهم في خانة واحدة.

**قال في صفحة 38** : "لكن في الحقيقة أن المبتدع هو الذي يخالف الثابت من الدين الحق، كمَن يعتقد أن العسكري (عليه السلام) ذهب من غير عَقِب. وأن المهدي رجل يولد في آخر الزمان،.... أما من أتى بالمعقول ووافقه المنقول في حقه السؤال عن العظائم التي يجيب فيها مثله."

ثم يقول (المؤلف) في الحاشية: "هذه نتيجة علمية قد انتها[2] اليها السيد الصدر قبلنا بقوله (... إذن مدعي المشاهدة كاذب مزور في خصوص ما إذا كان منحرفًا ينقل أمورًا باطلة عن الإمام المهدي (عليه السلام). وأما فيما سوى ذلك فلا يكون التوقيع الشريف دالًا على بطلانه. سواء نقل الفرد عن المهدي أمورًا صحيحة بحسب القواعد الإسلامية أو محتملة على أقل تقدير، أو لم ينقل شيئًا على الإطلاق). وقال (رحمه الله) في موضع آخر.. (إذن فقد تحصل من كل ذلك إن الإشكال الذي ذكروه غير وارد على التوقيع ولا على أخبار المشاهدة وإنه بالإمكان الأخذ به وبأخبار المشاهدة ولا يجب تكذيبهما إلا ما كان قائمًا على الانحراف والخروج من الحق...) راجع الغيبة الصغرى."

**نقول:**

أولًا: والثابت من الدين الحق أنَّ عدد الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله هو اثنا عشر وصيًا كما نقلت وتواترت به الأخبار عن محمد وآل محمد عليهم الصلاة والسلام، فأحمد اسماعيل وكل ما شايعه على دعوته يخالفون هذا الثابت من الدين الحق.

ثانيًا: وأحمد اسماعيل يقول أنه المهدي الذي يولد في آخر الزمان. فهو يدّعي أنه المهدي المذكور في وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله عند الشيعة، ويدّعي أنه المهدي المذكور في الأحاديث عند أهل السنة. واعتقاد أهل السنة في المهدي أنه رجل يولد في آخر الزمان. وهذا القول يخالف الثابت عند الشيعة الاثني عشرية وبالتالي مخالف لما قاله محمد وآل محمد عليهم الصلاة والسلام.

ثالثًا: فيما يختصّ بأقوال السيد الصدر رحمه الله، فقد راجعنا كتاب الغيبة الصغرى، وللأسف الشديد فإن (المؤلف) لم يعطِ لنا الصفحات التي نقلها منها، ولكنَّا بحمد من الله و منّة وجدنا ما نريد نقله من الكتاب نفسه، وفيما يلي كلمات السيد الصدر رحمه الله في مسألة التوقيع وادعاء السفارة عن الإمام المهدي عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى:

---

[2] هكذا مكتوبة في المصدر.

**قال الصدر في الجزء الأول، صفحة 633:** "إذن فلا بد من قطع السفارة، تلافيًا لما قد يحدث من مضاعفات. فلكل هذه الأسباب، ولأسباب أخرى يضيق المجال عن ذكرها أعلن الامام المهدي عليه السلام، وفي توقيعه الذي أصدره إلى السفير الرابع قبل موته، انتهاء عهد السفارة وانقطاع الغيبة الصغرى وصلة الناس بامامهم وقائدهم. وبدأ الغيبة الكبرى حتى يأذن الله تعالى في اليوم الموعود الذي يتحقق به الغد الاسلامي الكبير".

**وقال في صفحة 639**: "الامر السابع: من الأمور التي يشير إليها المهدي عليه السلام في التوقيع: اثبات حدوث السفياني والصيحة، وأنه أمر حق لا محيص عنه قبيل خروج المهدي (ع) وظهوره".

وهذا يردّ على قول القائل أن السفياني يمكن أن لا يحدث. كما قالوا مسبقًا في هذا الكتاب.

**وقال أيضًا في صفحة 639**: "الأمر الثامن: ان من ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو مفتر كذاب. وهو واضح في مدلوله. فان المراد بيان احتجاب الامام المهدي (ع) عن الناس حتى زمان تحقق هاتين العلامتين. فمن الواجب تكذيب كل من ادعى رؤية المهدي (ع) قبل تحقق ذلك. وانما ينفتح المجال لاحتمال صدقه بعد تحقق العلامتين، بمعنى أن ذلك الحين هو موعد الظهور. فمن ادعى رؤية المهدي (ع) يؤمئذ فهو صادق أو محتمل الصدق على الأقل. واما قبل ذلك فلاط".

**وقال في صفحة 644**: "الوجه الخامس: حمل التوقيع الشريف على دعوى المشاهدة مع ادعاء الوكالة أو السفارة عنه عليه السلام، وإيصال الاخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء في الغيبة الصغرى. قالوا: وهذا الوجه قريب جدًا، وقد نقل عن البحار وغيره. إلا أنه في الواقع بعيد جدًا، بمعنى أنه خلاف الظاهر من عبارة الإمام المهدي (ع) في بيانه. فانه يحتاج إلى ضم قيد أو لفظ إلى عبارته لم تقم قرينة على وجودها. كما لو كان قد قال: ألا فمن ادعى المشاهدة مع الوكالة فهو كاذب مفتر. إلا أن المهدي (ع) لم يقل ذلك كما هو واضح، ومقتضاه عموم التكذيب لمن ادعى السفارة وغيره.

نعم، من ادعى السفارة أو الوكالة يجب تكذيبه. إلا أن هذا غير ادعاء المشاهدة. إذ بالامكان تصديق الفرد على المشاهدة وتكذيبه على الوكالة. إلا أن الديل على تكذيب الوكالة ليس هو قوله: فهو كاذب مفتر. وإنما هو قوله: ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك. فانه دال على انتفاء السفارة بعد السمري، فكل من يدعيها على مدى التاريخ فهو كاذب لا محالة، إلى عصر

الظهور. ولذا قال الواعون من معاصري الغيبة الصغرى، أنه (عندنا ان كل من ادعى الأمر بعد السمري فهو كافر منمس ضال مضل). وبذلك كانوا يستدلون على كذب دعاوى السفارات بعد السفير الرابع".

**وقال في صفحة 647**: "وظاهر بيان انتهاء السفارة ان ما هو كاذب أو ما يجب تكذيبه هو ادعاء مشاهدة المهدي بصفته إمامًا مهديًا أو الالتفات إلى ذلك ولو بالنتيجة، أي بعد انتهاء المقابلة. وهو مما لا يمكن أن يحدث في المقابلات الاعتيادية للمهدي (ع)".

**وقال في صفحة 650**: "المستوى الرابع: كون الفرد يرى الإمام المهدي عليه السلام. ويخبر صراحة أنه رأى المهدي، متعهدًا باثبات ذلك. إلا أنه يذكره مدعمًا بالبراهين والأدلة التي تورث القطع للسامع بأن الشخص المرئي هو المهدي نفسه. لاستحالة أن يقوم بذلك شخص سواه عادة. ففي مثل ذلك، وان اقتضى الفهم البدائي للتوقيع نفي المشاهدة على هذا المستوى، إلا أنه بحسب الدقة، يستحيل دلالة التوقيع على ذلك، لفرض كوننا قاطعين بكون المرئي هو الإمام المهدي (ع) والقاطع يستحيل عقلًا أن يحتمل الخلاف أو يكلف بالتكذيب. ومعه يكون الحكم بكون مدعي المشاهدة مفتر كذاب، مختصًا بصورة الشك بما إذا كان المرئي هو المهدي (ع) أو غيره... فكأن المهدي (ع) من توقيعه الشريف يريد أن يقول: انه إذا أخبرك شخص بأنه رأى المهدي وشككت بقوله فاحمله على انه كاذب؛..."

**قال في صفحة 651**: "المستوى الخامس: ان الفرد يخبر عن مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام، من دون أن يقترن خبره بدليل يوجب القطع أو الاطمئنان بأن المرئي هو المهدي عليه السلام نفسه.... نعم، لو فرض وجود مثل هذا الخبر أو سمعت شيئًا من ذلك من أحد بدون أن يقترن بدليل واضح، فاعرف انه كذاب مفتر".

**وقال في صفحة 652**: "المستوى السادس: ان يدعي شخص مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام، بدون برهان واضح، كالمستوى السابق، ولكنه يدعي أن المهدي عليه السلام قد قال له أمورًا أو أمره بتبليغ أشياء نعرفها بكونها باطلة ومنحرفة. ....والادعاء على هذا المستوى كاذب ومزوّر جزمًا للعلم بعدم صدور ما هو باطل من الإمام الحق المذخور لدولة الحق".

**وقال في صفحة 653** : "إذن فمدعي المشاهدة كاذب مزور في خصوص ما إذا كان منحرفًا ينقل أمورًا باطلة عن الإمام المهدي عليه السلام. واما فيما سوى ذلك فلا يكون التوقيع الشريف دالًا على بطلانه، سواء نقل الفرد عن المهدي (ع) أُمورًا صحيحة بحسب القواعد الإسلامية، أو محتملة الصحة على أقل تقدير، أو لم ينقل شيئًا على الاطلاق."

وبالجملة، يمكن القول أن السيد الصدر رحمه الله لا ينكر المشهادة، ولا ينكر أن يكون هناك أحد ينقل لنا أمورًا عن المهدي عليه السلام، ولكن يجب في كل حال التيقّن من أن الناقل للكلام قد شاهد الإمام المهدي عليه السلام، أو أوصاه الإمام عليه السلام، ويجب التيقّن من ذلك بأدلة قطعية. وأحمد اسماعيل إلى يومنا هذا لم يقدّم دليلًا قطعيًا واحدًا على اتصاله بالمهدي عليه السلام ومشاهدته له، أو إرساله من قِبَل المهدي عليه السلام. فيكفي في ذلك بطلان لدعوة أحمد اسماعيل البصري.

**قال في صفحة 39** : "ولماذا أنكر اليماني هذا الحق واعتبر مسألة التقليد من مبتدعات الشيعة طيلة أيام الغيبة."

**نقول**: إن أتباع احمد اسماعيل، سواء كان (المحاور) أو (المؤلف)، بل وبكل أطيافهم سواء كانوا من أتباع المكتب أو من أتباع جيش الغضب، ينقلون كلمات السيد الشهيد الصدر رحمه الله، ويُكثرون النقل من موسوعته. ولا أدري، هل يعلمون أنَّ هذا العالم يقول بالتقليد بل بوجوبه أم يتغافلون عن هذا الموضوع لأن في كلامه ما ينفعهم في دعوتهم؟
فإذا كان السيد رحمه الله مبتدعًا في رأيهم، لماذا يعتمدون على أقواله وما توصّل إليه؟
إذا كان يقولون: إنما ننقل قوله كإلزام لكم لأنكم تعتبرونه حجَّة عليكم. نقول لهم: وكذلك قوله بالتقليد ملزم لنا، وكذلك رفض السيد لحكم المهديين بعد الإمام المهدي عليه السلام مُلزم لنا، فقد صرَّح بالأخير في كتابه (بحث حول الرجعة)، ونحن ننقل فيما يلي أقوال السيد:
**قال في ص27** : "وليس الآن كلامنا حول الخلافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) بل بعد المهدي (عليه السلام) وفيهما احتمالان أو أطروحتان.

الأطروحة الأولى: أن يتولى بعده أولاده الذين يكونون بدورهم أولياء صالحين[3]، قد رباهم المهدي (عليه السلام) بنفسه ونص على خلافتهم أمام المجتمع، كما قربنا ذلك في (تاريخ ما بعد الظهور).

الأطروحة الثانية: أن يتولى الأمر بعده آباؤه الأئمة المعصومون (عليهم السلام) ورجوعهم إلى الحياة بعد الموت ليحكموا العالم بعد المهدي (عليه السلام)...."

**ثم يقول في صفحة 28**: "وليس لنا أن نجزم بصحة الأطروحة الأولى دينيًا. وإنما ينشأ ذلك من زاوية مادية لاستبعاد أن يعود الإنسان للحياة بعد موته. والآن فان مقتضى القاعدة – في مذهبنا على الأقل- هو صحة الأطروحة الثانية بالخصوص لعدة وجوه نذكر منها ما يلي: ...."

**ويقول في صفحة 29**: "ومن الواضح أننا لو قلنا بالأطروحة الأولى للحكم بعد المهدي (عليه السلام) لكانت القيادة متساوية على أقل تقدير بل متنازلة. لأن هؤلاء الحكام من هو الذي يتولى تربيتهم المعمقة بعد المهدي (عليه السلام) من رجال الله سبحانه وتعالى؟ فكل ما في الأمر أن المهدي (عليه السلام) يربي الذي بعده ومن بعده يربي بعده، وهكذا."

**ويقول في صفحة 30**: "إذن فلا بد أن نرجع إلى القيادة المعصومة المؤيدة بتأييد الله المباشر. وذلك لا يكون إلا بالرجعة لعدم توفر معصومين سواهم. كما أن وجود معصومين بالذات غيرهم لاستلام الحكم يؤمئذ خلاف الضرورة ولم يقل به أحد."

فالسيد رحمه الله في كلماته الواضحة ينفي حُكم ذريَّة الإمام المهدي عليه السلام بعده.

**قال في صفحة 41**: "فلنعد إلى الخبر وهو قول الباقر (عليه السلام) (خروج الثلاثة الخراساني والسفياني واليماني في سنة واحدة، في شهر واحد في يوم واحد) وهو كما ترى لا دلالة فيه سوى الخروج في يوم واحد. وقد تبين لك مما تقدم أن ظهور الداعي قبل السفياني بل وقبل الخراساني أيضًا. مضافًا إلى ورود الاحتمال في عدم الظهور، فإذا اتضح لك ذلك يكون المتعين في الخبر هو خروجهم لغزو الكوفة."

فيُجيبه (المحاور): "نعم إنه يوم الخروج لا يوم الظهور."

---

[3] وهذا ما أطلق عليه (حُكم الأولياء الصالحين) في موسوعته.

**نقول**: الظاهر أنَّ جماعة احمد اسماعيل لا يعرفون أن يقرأوا كامل الرواية ليستفيدوا منها، فإن الرواية، مضافًا إلى كونها رواية آحاد، وفي سندها من هو مطعون في عقيدته، فهي تعطينا دلالات كثيرة منها أن خروجهم يكون في وقت واحد. ولم تعيِّن الرواية وجهة الخروج. ولكن نفهم ممَّا يستدل به أتباع احمد اسماعيل أن المقصود بالخروج هو الظهور، لأنه ورد في الرواية: "فإذا خرج السفياني حرّم بيع السلاح على الناس وكلّ مسلم، وإذا خرج اليماني فانهض إليه فإنّ رايته راية هدى، ولا يحلّ لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار، ..." فإذا قبلنا هذا المقطع فنحن لسنا مأمورين باتباعه والتسليم له والنهوض إليه إلا حين يخرج لحرب السفياني في الكوفة كما يتصوَّرون أتباع احمد اسماعيل.

فإن الرواية صريحة في أن النهوض إلى اليماني، وتحريمه بيع السلاح، وعدم الالتواء عليه، إنما يكون حين خروجه؛ وخروجه يتزامن مع خروج السفياني والخراساني، بل في نفس السنة ونفس الشهر ونفس اليوم. فإذا كان أتباع احمد اسماعيل يقولون أن المقصود من الخروج هنا هو خروج الثلاثة لحرب الكوفة فنقول لهم أننا لا نبايعه الآن ولا نلتوي عليه ولا أي شيء، وإذا قالوا أن خروجه في الرواية يعني ظهوره، فثبت أن قول (المؤلف): "فإذا اتضح لك ذلك يكون المتعين في الخبر هو خروجهم لغزو الكوفة." كلام في غير محلِّه وهو فهم خاطئ للرواية.

بل نقول أيضًا، ولأن الرواية يمكن فهمها بعدة طُرق أصحبت من المتشابهات، والمتشابهات كما تقرر من كلامهم سابقًا منهي عنه بل ولا يصلح للاحتجاج. فتسقط الرواية من جميع الجهات ولا تصلح للاحتجاج، علمًا بأن الرواية هذه الوحيدة التي تبرهن على عصمة اليماني حسب اعتقادهم، ومع سقوطها، يسقط عمود من أعمدة دعوتهم الباطلة، فالحمد لله الذي أخرب دعوتهم بأيديهم.

ويجدر الإشارة إلى أنه يوجد خطأ مطبعي في الصفحة 41، لأنه في بدايتها نقلوا آية من سورة الأنعام، وهي الآية 153، ولكن في الحاشية قال أنها الآية 53. فالظاهر أنهم لم يدققوا في النقل أو حصلت أخطاء في الكتابة والتدقيق، وهذا ليس غريبًا على كتاب لم يكتبه أو يراه معصوم.

**قال في صفحة 42** : "ثم إن بيانه لا أثر له في مانحن فيه ، وأما خصوصية الثلاثة فاعلم ، أن الصراع قُبيل الظهور هو صراع ديني وإن اختلفت الغايات فان التعصب للأرض يتخذ من الدين طريقاً لها وكذلك العراق ، فأن الخراساني هو من يدعو لخراسان ، والسفياني هو من يدعو لآل أبي سفيان ، وأما اليماني فهو داعي الله وصاحب راية الإيمان ، ..."

**نقول** : بل إن المتبادر إلى الذهن أنه إذا قرأنا كلمة (الخراساني) أنه شخص من خراسان ، وكذلك إذا قرأنا (المصري) أو (المغربي) يتبادر إلى الذهب بلدَي مصر والمغرب. ولذا حينما يُقال (يماني) فإن المتبادر إلى الذهن هو اليمن ، وليس الإيمان. بل ، وأقوى دليل على ذلك هو حديث الكساء المعروف عند الشيعة والسنة ، حيث أن النبي صلى الله عليه وآله طلب من فاطمة عليها السلام أن تأتيه بالكساء اليماني ، ولا أحد يقول أن هذا الكِساء لم يكن مصدره اليَمَن ، ولا تجد أحدًا يقول أن (اليماني) هنا صفة لليُمن ، أو اليمين ، أو الإيمان ، إلا أن يكون ذلك الشخص غير عارفًا باللغة العربية واستخداماتها ، أو يكون جاحدًا للحق والحقيقة وحينها لا ينفع الكلام معه بكل حال.

**ويقول في صفحة 47** : "لم يصدر من العلماء سوى التكذيب والإنكار وتأليب العامة وتحريض الحكومات ليس على شخص اليماني فحسب بل حتى على مَن قَبِل الدعوة... حتى أصبح المعتنق للدعوة أما أن يجامل ويداهن ويحرف ويبتدع. فيخسر دينه ليعيش يومه. وأما يتمسك بصوت الحق والدعوة إلى ثورة المهدي وإقامة حاكمية الله. فيحارب ويلاحق ويمنع حتى ممارسة عباداته كأي مسلم يعيش في عصرر التمدن وحرية الاعتقاد؟!"

**نقول** : نعم ، في فترة سابقة كانت الحكومة والمؤسسة الدينية قد تصدَّت للدعوة بكل أطيافها لما رأت فيها انحرافًا عن جادَّة محمد وآل محمد عليهم السلام ، بل وصدرت من بعض المنتمين إلى الدعوة أمورًا تخلّ بالأمن الوطني العراقي ، فكان لزامًا على الحكومة التصدي لهم. اما الآن ، فلا أظن أن (المؤلف) غافل عن الحرية التي يتمتَّع بها أتباع الدعوة ، حيث أن لهم حسينيات ، ومكاتب

وكتب تطبع وتنشر وتُباع في الشوارع العراقية، بل والعالمية، ولا أحد يضايقهم في ذلك. فكان من الإنصاف على (المؤلف) أن يذكر حالهم الآن ولا يكتفي بما كان الحال عليه سابقًا.

**قال في صفحة 52**، في الحاشية: "أما عن الجمع بين هذا القول والاخبار التي نصت على وجود غيبتين فيكفي أنها عنت القائم والمهدي وهما لفظان عني بهما شخصان الإمام والقائم بأمره (المهدي الأول) فتحمل كل غيبة على شخص فالكبرى غير محددة بأمد له والصغرى المرددة بين ستة أيام أو ستة أشهر أو ستة سنين لولده (أو المهديين) وهذا الأسلوب في خطاب الشخصين بعنوان واحد زخرت به روايات الغيبة وإلا كيف نفهم قولهم (عليهم السلام) له اسمان اسم يخفى واسم يعلن أما الذي يخفى بأحمد وأما الذي يُعلَن فمحمد)...."

**نقول**: روى المجلسي (بحار الأنوار، ج51ص152): "غط: أحمد بن إدريس، عن عليِّ بن محمّد، عن الفضل بن شاذان، عن عبد الله بن جبلة، عن عبد الله بن المستنير، عن المفضّل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنَّ لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتّى يقول بعضهم مات ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتّى لا يبقى على أمره من أصحابه إلّا نفر يسير، لا يطّلع على موضع أحد من ولده ولا غيره إلّا المولى الّذي يلي أمره."
وروى في صفحة 154: "غط: الفضل بن شاذان، عن عبد الله بن جبلة، عن سلمة بن جناح الجعفيِّ، عن حازم بن حبيب قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا حازم إنَّ لصاحب هذا الأمر غيبتين يظهر في الثّانية إن جاءك من يقول: إنّه نفض يده من تراب قبره فلا تصدِّقه."
وروى في صفحة 155: "ني: ابن عقدة، عن عليِّ بن الحسن التيمليِّ، عن عمرو بن عثمان، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمّار قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: للقائم غيبتان إحداهما طويلة والأُخرى قصيرة، فالأُولى يعلم بمكانه فيها خاصّةٌ من شيعته، والأُخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه في دينه."

فهذه الروايات واضحة الدلالة على أن المقصود هنا شخص واحد، لذا جاءت كل الأفعال والصفات على صيغة المفرد (مات)، (قتل)، (ذهب)، (موضعه)، (أمره)، (يظهر)، (قبره)،

(مكانه)، (شيعته). فكل هذه تدلُّ على أن المقصود في الكلام شخص واحد، وليس شخصان، وإلَّا لاستخدم أهل البيت عليهم السلام صيغة المثنّى وليس صيغة المفرد. وحتى الرواية التي تقول أن للقائم إسمان، فهي تقول (للقائم) ولا تقول (للقائمان)، فهي بكل وضوح تتكلَّم عن شخص واحد، ولذا فهم اتباع احمد اسماعيل للروايات مُشكل لأنهم يبنون دعوتهم على فهم خاطئ، وبذلك تنبطق عليهم مقولة: "ما بُني على باطل فهو باطل".

**قال في صفحة 54**: "لان اكتفاء الأمة بالفقيه واستغناءها به عن الإمام (عليه السلام) خلاف إرادة السماء بل من أعظم ذنوب الأمة أن تعتقد بوجود إمام حي مغيب ولا تسعى لرفع أسباب غيبته (عليه السلام)...."

**نقول**: ومن قال أنَّ الأمة تقول بالاكتفاء عن الإمام عليه السلام؟ بل هذا الكلام لا يصدر عن أي شيعي من العامة، فضلًا عن صدوره عن العلماء وطلَّاب العلم.
ويمكن أن نقول لهم: إلى الآن أصبح عدد أتباع احمد اسماعيل أكثر من ألف، صحيح؟ فهم يدَّعون أن كل يوم يدخلون في الدعوة خلقٌ كثير. فلماذا لم يظهر المهدي عليه السلام حيث أن الظهور (أو الخروج بحسب فهمهم) يحتاج إلى العدة؟ ألا يوجد في أتباعهم عدد ثلاث مائة واثني عشر شخص على قدر المسؤولية لنصرة الإمام المهدي عليه السلام؟ ألَمْ يستطع أحمد اسماعيل خلال كل هذه السنوات تهيئة 312 شخص ليكونوا أصحابًا للإمام المهدي عليه السلام؟

**قال في صفحة 56**: "قال الصادق (عليه السلام) في جواب هذه الآية (أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم ولو دعوهم إلى عبادة أنفسهم ما أجابوهم، ولكن أحلوا لهم حرامًا، وحرموا عليهم حلالًا، فعبدوهم من حيث لا يشعرون)...."

**نقول**: كثيرًا ما يستشهد أحمد اسماعيل وأتباعه بهذه الرواية على بطلان التقليد، وإن كان جيش الغضب له بعض التقيّد على القول ببدعة التقليد. ولكن نقول لهم جميعًا: إن علماء أهل البيت عليهم السلام لم يحللوا حرامًا ولم يحرِّموا حلالًا. ولكنّا كأناس غير مختصِّين بالدين الإسلامي

وكل الروايات والأحكام التي جاء بها، فهناك فئة من المجتمع جعلت حياتها رهن فهم وحفظ هذه الروايات والأحكام. ونحن غير العارفين بهذه الأحكام نسأل المختص بالأمر وهم يقولون لنا أن الأمر حرام أو حلال. فهم لا يحرِّمون أمرًا معلوم أنه حلال، ولا يحللون أمرًا معلوم أنه حرام.
فهناك إذن فرق بين فهم أحمد اسماعيل للتقليد، وبين تطبيقه من قِبَل الشيعة الاثني عشرية.

**قال في صفحة 61**: " 4) لا يجوز تقليد الفقيه في ما هو قطعي أو ضرورة في الدين. 5) مجال التقليد هو جزئيات المسائل وفرعياتها وليس في ما يخص العقيدة. 6) يقدم كلام الفقيه على غيره في مسائل الدين والاعتقاد بشرط كون كلامه مصحوب بدليل."
فأجاب (المؤلف): "أحسنت: فعلًا أوجزت ما عنينا وبينا، ..."

**نقول**: هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها (المحاور) ضمن كلامه هي عين ما يقوله الشيعة الاثنا عشرية في التقليد، فنحن نقول أنْ لا تقليد في العقائد، مثل التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد والعدل (وهي ما يُطلق عليها أصول الدين)، وإنما التقليد في الفرعيات (فروع الدين) مثل الصوم و الصلاة وغيرها. وفي كل الأحول، فلا يؤخذ قول أي إنسان إلا إذا كان قائمًا بدليل.
في المقابل، نجد أن احمد اسماعيل إلى يومنا هذا لم يأتِ بدليل قطعي واحد على دعواه.

**قال في صفحة 64**: "فبتعين الثاني وهو حجة أما بملاك السفارة الخاصة أو لكونه بذاته حجة بصفته أحد المهديين والذين هم حجج وأوصياء."

**نقول**: لم يثبت أحمد اسماعيل أنه سفير من الإمام المهدي عليه السلام بدليل قاطع، فهذا الادعاء إذن باطل، واما الثاني من كونه حجة أو وصي، فهو باطل أيضًا لما ثبت أن عدد الأوصياء والحجج بعد رسول الله صلى الله عليه وآله هم اثني عشر لا غير.

**قال في نفس الصفحة**: "كيف تثبت إنه سفيرًا والأصل في المدعي التكذيب مالم يثبت صدقه بالدليل، وأي نوع من الدليل سيقدمه لا يكفي، مالم يحصل التحقق من اتصاله. وهو ممتنع."

**نقول**: فإذا امتنع تحقق الاتصال، وبذلك امتنع إثبات كونه سفيرًا من الإمام المهدي عليه السلام، بطل القول بأنه سفير ومُرسل من الإمام المهدي عليه السلام.

**قال في صفحة 65**: "الثاني: لّما ذكرت فاطمة عليه السلام أن أباها وهبها فدك، وقال لها أبو بكر هاتي شاهدًا. استنكر أمير المؤمنين عليه السلام هذا الطلب منه لأنه يُعتبر تكذيبًا لله الذي شهد بطهارتها وعصمتها....). إذن بعد ثبوت كونه وصي يصح تصديق دعواه لنفسه بكونه هو اليماني وكذلك تصديق العلاقة النسبية بينه وبين الإمام واللقاء به عليه السلام."

**نقول**: نعم، بعد إثبات كونه وصي وحجَّة من حجج الله تعالى على خلقه لا يسعنا تكذيبه، ولكن هو إلى الآن لم يثبت كونه وصي وحجَّة. أما ما جاء به من أمثلة ومنها حادثة فدك، فإن الزهراء عليها السلام قد ثبت بالمقام الأول عصمتها وطهارتها وكونها بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، بخلاف أحمد اسماعيل الذي لم يثبت بحقِّه إلى الآن أي شيء سوى إثبات أنه كاذب مفترٍ مُبطل. فالمقامان مختلفان ولا يمكن الجمع بينهما بأي حال من الأحوال.

**قال في صفحة 66**، ناقلًا للرواية عن الصادق عليه السلام، والتي فيها: "لا يطلع على موضعه أحد من ولده، ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره". فتعين أن يكون أول المؤمنين هو المولى و الدال على الإمام عليه السلام."

**نقول**: يمكن فهم الرواية على أن المولى الذي يلي أمره، يعني خادمه. ولو كان أحد ولده هو الذي يلي أمره لكان الإمام قد ذكر ذلك. ومع وجود أكثر من تأويل للرواية، بطل الاستدلال بها.
ونقول أيضًا: وهل هذا المولى مزامن له في كل الأزمنة؟ فإن الرواية لم تحدد الزمان بل هي في إطلاقها على المكان والزمان. والرواية تقول: إن لصاحب هذا الأمر، وهو الإمام المهدي لا غير، والرواية تؤيد أنَّ له غيبتان، وليس غيبة واحدة كما تقدم وأن أشاروا إلى ذلك حسب اعتقادهم الباطل.

روى المجلسي (بحار الأنوار، ج52ص341ح91): "شى: عن عبد الأعلى الحلبيِّ قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب- ثمَّ أومأ إلى ناحية ذي طوى- حتّى إذا كان قبل خروجه بليلتين انتهى المولى الّذي يكون بين يديه حتَّى يلقى بعض أصحابه؛.... إلى أن يقول (ص343): "حتَّى إذا بلغ إلى الثعلبيَّة قام إليه رجل من صلب أبيه وهو من أشدِّ الناس ببدنه، وأشجعهم بقلبه ما خلا صاحب هذا الأمر فيقول: يا هذا ما تصنع؟ فوالله إنّك لتجفل النّاس إجفال النعم أفبعهد من رسول الله (صلى الله عليه وآله) أم بماذا؟ فيقول المولى الّذي ولّي البيعة: والله لتسكتنّ أو لأَضربنَّ الّذي فيه عيناك."

المتدبّر لهذه الرواية يجد أن في المحادثة الأخيرة ثلاثة شخصيات: المهدي عليه السلام، الرجل الذي من صلب أبيه، و المولى الذي ولي البيعة. ويمكن أن نقول أن هذا المولى هو نفسه الذي ورد ذكره في بداية الرواية.

ولكن سبب ذكري لهذه الرواية ههنا أن أحمد اسماعيل وأتباعه حين يحتجّون بهذه الرواية، أو التي تذكر (المولى الذي يلي أمره) يقولون أن المقصود بهذا هو أحمد اسماعيل، اي اليماني. ولذا نحن نسألهم: هل أحمد اسماعيل أشجع الناس بعد الإمام المهدي عليه السلام؟ فالشجاعة مطلوبة في الإمام، ولابد أن يكون أشجع الناس. ولكن نحن نرى أن (رجل من صلب أبيه) هو أشجع الناس ما خلا صاحب هذا الأمر، وصاحب هذا الأمر في تلك الحادثة هو الإمام المهدي عليه السلام. فيكون حسب سياق الرواية أحد آخر أشجع من أحمد اسماعيل. فإما أن يقولوا أن الذي من صلب أبيه هو أحمد اسماعيل ويبطلون أنه (المولى)، أو يقولوا أنه (المولى) ويبطلون انه أشجع الناس بعد الإمام المهدي عليه السلام. و على كلا الحالتين فهم يبطلون إمامة أحمد اسماعيل، وببطلان إمامته تبطل دعوتهم، والحمد لله رب العالمين.

**يقول في صفحة 70**: "لما كانت معجزة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الخالدة متمثلة في كتاب الله،..."

**نقول**: كتاب الله الذي يقول عنه أحمد اسماعيل أنَّه مُحرَّف؟ أي قيمة تبقى له كمعجزة حينئذٍ؟

**يقول في صفحة 74** : "العلم سلاح المتدين وهو أحد أركان قانون حجة الله ، ...."

**نقول** : أي قانون هذا الذي يصطلحون عليه (قانون معرفة الحجة)؟ فلم تاتِ به آية أو رواية ، بل هو فهمهم لبعض الروايات التي تذكر عدَّة مواصفات واجبة في الإمام (صاحب الأمر) ، ولكن في الحقيقة هم يختارون الروايات التي يعتقدون أن أحمد اسماعيل يقدر عليها ويذرون تلك التي تذكر صفات واجبة في الإمام (صاحب الأمر) والتي من المؤكّد عدم وجودها عند أحمد اسماعيل وإليك هذه الرواية :

روى الكليني (الكافي ، ج1ص285ح7) : "أحمد بن مهران ، عن محمد بن عليّ ، عن أبي بصير قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : جُعلت فداك بم يعرف الإمام؟ قال : فقال : بخصال : أمّا أوّلها فإنّه بشيء قد تقدّم من أبيه فيه بإشارة إليه لتكون عليهم حجّة ويسأل فيجيب وإن سكت عنه ابتدأ ويخبر بما في غد ويكلّم الناس بكلّ لسان ، ثمّ قال لي : يا أبا محمد أعطيك علامة قبل أن تقوم فلم ألبث أن دخل علينا رجلٌ من أهل خراسان ، فكلّمه الخراسانيّ بالعربيّة فأجابه أبو الحسن عليه السلام بالفارسيّة فقال له الخراسانيّ : والله جُعلت فداك ما منعني أن أُكلمك بالخراسانيّة غير أنّي ظننت أنّك لا تحسنها ، فقال : سبحان الله إذا كنت لا أُحسن أُجيبَك فما فضلي علي؟ ثمّ قال لي : يا أبا محمّد إنّ الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الرُّوح ، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام."

ونحن نجد أن هذه الخصال لا تنطبق على أحمد اسماعيل ، اللهم إلّا أنه يكلّم الناس حين يسكتون عنه ، وإلا فالبقيّة منتفية عنه.

فلماذا أتباع احمد اسماعيل لا يجعلون هذه الرواية هي قانون معرفة الحجة؟ لا لشيء سوى أنهم حينئذٍ لا يبقى لديهم إلا ترك دعوة أحمد اسماعيل لبيان بطلانها.

**قال في صفحة 75** : "فهنا لجأ العلماء إلى التأويل بمعنى صرف المدلول عن غير وجهته الظاهرية ، فقالوا المراد (اسم ابني) لا اسم أبي ، ونقلوا لنا النص كما هو ، ...."

**نقول**: إذا كان العلماء قد أوَّلوا الرويات على غير ظاهرها، فكذلك فعل أحمد اسماعيل وأتباعه، وأول تأويل لهم هو رواية الوصية كما يحلو لهم أن يسمّوها بالوصية العاصمة. فقد ورد فيها لفظ (ابنه) فصرفوها إلى الحفيد أو الذريَّة وقالوا أنه غير مرادٍ بها الابن المباشر للإمام المهدي عليه السلام. وهذا التأويل منهم خلاف الظاهر، وخلاف سياق الرواية حيث تم استعمال كلمة (ابنه) دائمًا بالاقتران بالابن المباشر.

وأيضًا أوَّلوا قول النبي صلى الله عليه وآله: واسم ابي، فقالوا: اسم أب النبي صلى الله عليه وآله عبد الله، وعبد الله يعني إسرائيل، أي أن الناس يقولون عن أحمد اسماعيل أنه اسرائيلي أو له علاقة بدولة إسرائيل. وتأويل آخر لهم قالوا أن المقصود بكلمة (ابي) هو اسماعيل عليه السلام حيث أن النبي صلى الله عليه وآله قال: "انا ابن الذبيحين" ويقصد بهما: عبد الله واسماعيل.

فهنا نجد أن اتباع أحمد اسماعيل، وقبلهم احمد نفسه، قد لجأوا "إلى التأويل بمعنى صرف المدلول عن غير وجهته الظاهرية."

**قال في صفحة 75**: "أراد من خلال المطلب الثاني أن ينفي وجود ولد للإمام (عليه السلام) بحجة أنّ وجود الولد معارضة لرجعة الأئمة (عليهم السلام) واستدل برواية استدل بها قبله البطائني على نفي إمامة الرضا (عليه السلام) والرواية،...."

**نقول**: هذا البطائني الذي طعن بإمامة الرضا عليه السلام قد روى رواية اليماني عن الباقر عليه السلام، فكيف تقبلون رواية شخص قد طعن ونفى إمامة أحد من الأئمة عليهم السلام؟ والمنكر لأحد منهم عليهم السلام بمثابة المنكر لهم جميعًا، بل ومنكر لنبوة محمد صلى الله عليه وآله.

أم هو استحسان منهم لرواياته لأنها تنفعهم؟ فهم حين تنفعهم الرواية لا ينظرون إلى من رواها وهل الرواية متواترة أم آحاد، وإذا لم تنفعهم أو فيها ما يضرّهم يقولون أنها غير متواترة أو فيها غلو أو ما شابه ذلك، وكل ذلك يبيِّن ضعف دعوتهم وركاكة أدلّتها.

**قال في صفحة 76**: "وورد: (وَصَلِّ عَلى وَلِيِّكَ وَوُلاةِ عَهْدِكَ والأئِمَةِ مِنْ وِلدِهِ)."

**نقول**: لم نجد الدعاء في مفاتيح الجنان كما قالوا في الهامش، ولكن وجدنا له أصلًا في كتاب جمال الاسبوع للسيد ابن طاووس، في الفصل السابع والأربعون. والرواية لا يمكن الاستناد عليها لأننا لا نعلم من رواها، سوى أنها كانت امرأة عجوز. فلا أحد يعرف من هي وما حالها، وهل صدر هذا التوقيع بالفعل من الإمام المهدي عليه السلام ام لا. والراوي للرواية وهو الغسانيّ، استنتج من مجرى الأمور أن الذي كان في البيت هو المهدي عليه السلام، فلم يصدر من المرأة أو من ذلك الرجل تصريح بأنّه المهدي عليه السلام, فمثل هذا الاستنتاج لا يكون حجّة.

وبعد نقل الرواية وغيرها يقول السيد: "قد تضمّن هذا الدُّعاء قوله عليه السلام: (اللهم صلى على ولاة عهوده والأئمة من بعده)، ولعلّ المراد بذلك أنّ الصلوة على الأئمة الذين يرتّبهم في أيّامه للصّلوة بالعباد في البلاد، والأئمة في الأحكام في تلك الأيام، وأنّ الصلوة عليهم تكون بعد ذكر الصلوة عليه صلوات الله عليه، بدليل قوله: (ولاة عهده)، لأنَّ ولاة العهود يكونون في الحيوة، فكأنّ المراد: اللهم صلّ بعد الصلوة عليه على ولاة عهده والأئمة من بعده."

ثمَّ ينقل لنا السيد ابن طاووس رحمه الله رواية تغني عن كل هذا التأويل. فالرواية من حيث الدلالة لا تفيد أحمد اسماعيل وأتباعه، ومن حيث الحجيَّة فهي ليست حجَّة علينا لسقوطها سندًا ومعارضتها لروايات آخرى متنًا.

**قال في صفحة 77**: " 4) ورد في مصباح المتهجد: (... اللهم اعطه في نفسه وأهله وولده وذريته وأمته...)."

**نقول**: وهذه الرواية، كسابقتها، لا تفيد كدليل على أنَّ الإمام عليه السلام لديه ذريَّة في وقتنا الحالي، فكل الروايات تدور حول المستقبل وحين خروجه وقيام دولة العدل الإلهيَّة، وهذا الأمر لم يتحقق بعد. وكذلك الروايات التي تقول أنه وعياله يسكنون في السهلة، فهي إنما تثبت له الذريَّة بعد قيامه وليس قبله، فلا يمكن الاستدلال بها على أنَّ احمد اسماعيل يمكن أن يكون من ذريَّة الإمام المهدي عليه السلام.

**وقال في صفحة 77** أيضًا: "وللسيد الصدر في موسوعة الإمام المهدي عليه السلام مناقشة وافية لمذهب التأويل واعتبر، أنْ لا ضرورة في المقام تدعونا إليه أما اني فأقول إنّ ضرورة الالتزام بالاثني عشريه (كذا) تدعوا إلى التأويل ما لم يحدد المفهوم العقائدي من المهديين."

**نقول**: والسيد الصدر رحمه الله اعتبر أن حكم المهديين بعد الإمام المهدي عليه السلام هو أحد اطروحتين، وقد نفاها في كتابه (بحث حول الرجعة) كما مرّ سابقًا.

بل السيد الصدر نفسه يقول في موسوعته (ج3ص634): "وأما تعليقنا على كلام الطبرسي، فهو ان ما ذكره من أن ما روي من قيام ولد المهدي (ع) بعده، لم يرد على القطع واليقين، أمر صحيح لأن الروايات الدالة على حكم الاولياء الصالحين ليست متواترة. لكننا سنرى أنها صالحة للإثبات التاريخي، وهذا يكفينا في المقام."

فالسيد يصرّح بأن روايات المهديين ليست متواترة، ومع عدم تواترها، لا يمكن الأخذ بها كعقيدة. ومن قرأ موسوعة السيد، وخصوصًا الجزء المخصص لتاريخ ما بعد الظهور، يجد أن السيد رحمه الله يعمل بالأطروحات، ويأخذ بالأطروحة الممكنة من حيث الإثبات التأريخي لها، وإلا فهو ينفي في هذا الجزء الرجعة للأئمة عليهم السلام والنبي صلى الله عليه وآله. ولا يمكن بأي حال من الأحوال قبول نفي الرجعة لهم عليهم السلام. فلذا، السيد هنا ليس في مقام إثبات شيء أو نفيه، بل هو بصدد طرح الأطروحات واختيار منها ما يمكن إثباته تأريخيًّا وروائيًا. وقد مرَّ سابقًا قوله واعتقاده في الرجعة، فراجع.

**قال في صفحة 78**: "ثانيًا: إن أمر المهديين موكول إلى الإمام (عليه السلام) لانهم عترته وولاة عهده.... رابعًا: من العلم الذي لم يحن وقته ويحضر أهله في عصر الأئمة (عليهم السلام) وعلى الرغم من هذا الغموض الذي يكتنف قضيتهم،...."

**نقول**: بل من المفروض على الجميع، في أي وقت كانوا أن يعرفوا ويتعرّفوا على المهديين، سيما وأنهم أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله كما هو اعتقاد أحمد اسماعيل وأتباعه. ولا ينبغي أن يكونوا مهمَّشين. وأما من يقول أنَّ الأمة لم تكن مُكلَّفة أو لم يحضر أهل ذلك العلم، فنقول:

ما الداعي لذكر أولهم دون الأحد عشر البقيَّة؟ وهل كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله إنسان حاضر حتى يسمع اسم أوَّل المهديين؟ فإذا كان هناك من يجب أن يسمعه، فلابد أن يسمع البقيَّة أيضًا.

ونقول أيضًا: النبي صلى الله عليه وآله عرَّف الأمة بالأوصياء الاثني عشر من بعده، بأسمائهم وصفاتهم، في حين أن الأمة لم تصل إلى الوصي الثاني والثالث، ومع ذلك عرَّفهم الاثني عشر بأجمعهم. فهل يمكن أن نقول أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى علمًا لم يكن أهله حاضرين في ذلك الزمان؟

ونقول أيضًا: أين وَجَدوا أنَّ أمر المهديين موكول للإمام المهدي عليه السلام؟ نعم، هم ولاة عهوده في مقعتد أحمد اسماعيل، ولكنَّهم ايضًا حجج الله على خلقه وأوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله في اعتقاد احمد اسماعيل وأتباعه.

ونجد رواية أخرجها ابن جرير الطبري في (دلائل الإمامة، ص234): "وعنه قال حدثني علي بن الحسن المنقري الكوفي، قال حدثني أحمد بن زيد الدهان عن مكحول بن إبراهيم عن رستم بن عبد الله بن خالد المخزومي عن سليمان عن الأعمش عن محمد بن خلف الطاطري عن زاذان عن سلمان قال: قال لي رسول الله ان الله تعالى لم يبعث نبيًا ولا رسولًا إلا جعل له أثني عشر نقيبًا..... " إلى أن يقول: " فقلت يا رسول الله وهل يكون إيمان بغير معرفة بأسمائهم وأنسابهم فقال لا...."

ففي هذه الرواية دلالة واضحة على أننا يجب أن نعرف أسماء وأنساب الأئمة (أو الحجج) قبل الإيمان بهم. وأحمد اسماعيل لم يتبَيَّن لنا نسبه ولم يعرفه هو نفسه. أما باقي المهديين فليس معروفة أسمائهم، ولا معروف نسبهم. فالكل (أحمد وباقي المهديين) حسب هذه الرواية لا يمكن الإيمان بهم، فهل يقبل أحمد اسماعيل وأتباعه قول رسول الله صلى الله عليه وآله هذا أم يجعلونه خلف أظهرهم لأن الرواية لا تنفعهم؟

**قال في صفحة 80**: "الوصي: فيصدق على الأئمة باعتبارهم أوصياء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى غيرهم كالسفراء والمهديين باعتبارهم أوصياء الإمام (عليه السلام)....، علمًا إنّ الاثني عشرية حصرًا في الأئمة (عليهم السلام) لا في الأوصياء،...."

**نقول**: حينما نتكلّم عن أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله فنحن لا نريد المعنى العام للكلمة، بل نريد معنًا خاص. وكون السفراء الأربعة أوصياء للمهدي عليه السلام، فهذا بالعنوان العام وليس بالعنوان الخاص. وإلّا فالرسول صلى الله عليه وآله قد أوضح بأوضح بيان أن الأوصياء من بعده اثني عشر. فالقول أن الحصر في عدد الأئمة وليس في عدد الأوصياء يثبت عدم معرفة (المؤلف) بالتراث الروائي الشيعي. علمًا أن هناك روايات كثيرة تقول أن الأئمة هم الأوصياء، وحتى الأوصياء محصور عددهم باثني عشر. منها:

- كمال الدين- الصدوق، ص211: "..... وأرسل الله عز وجل محمدًا صلى الله عليه وآله إلى الجن والإنس عامة وكان خاتم الأنبياء، وكان من بعده الإثنا عشر الأوصياء، منهم من أدركنا ومنهم من سبقنا، ومنهم من بقي، فهذا أمر النبوَّة والرِّسالة، فكل نبي أرسل إلى بني إسرائيل خاص أو عام له وصي جرت به السنة وكان الأوصياء الذين بعد النبي صلى الله عليه وآله على سنّة أوصياء عيسى عليه السلام، وكان أمير المؤمنين صلوات الله عليه على سنة المسيح عليه السلام، فهذا تبيان السنة وأمثال الأوصياء بعد الأنبياء عليهم السلام". ورواها كذلك الشيخ المفيد في الإرشاد، ج2ص345 .
- وروى الصدوق أيضًا في (من لا يحضره الفقيه، ج4ص136 ح5406): " وروى محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، عن يحيى بن أبي القاسم عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، قال: [قال رسول الله (ص): الأئمّة بعدي اثنا عشر أوّلهم عليٌّ بن أبي طالب وآخرهم القائم فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله عل أمتي بعدي، المقرُّ بهم مؤمن والمنكر لهم كافر."

وفي سند الرواية البطائني، ولكن هو حجة على القوم لأنه ورد أيضًا في سند رواية الباقر حول راية اليماني، وهم لا يعتبرون بالسند على كل حال.

- وروى المجلسي في البحار، ج51ص71ح12: "ابن مسرور، عن ابن عامر، عن المعلّى، عن جعفر بن سليمان، عن عبد الله بن الحكم، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله (ص): إنَّ خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي اثنا عشر،...."

فهذه الروايات صريحة بعدد الأوصياء، وأنهم اثني عشر لا يزيدون ولا ينقصون.

**قال في صفحة 82**: "فعلًا بهذا المعنى أن القول بهم لا ينافي ويخالف عقيدة المذهب...."

**نقول**: بعد أن تبيَّن بالروايات الصريحة الواضحة الدلالة أن عدد الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله هم اثني عشر، وهم الأئمة عليهم السلام، لا يمكن قبول أن غيرهم (مهديين أو سفراء) ايضًا أوصياء لرسول الله صلى الله عليه وآله. ولذا لا يمكن قبول هذا القول وهو إذن يخالف عقيدة المذهب. ولكن كالعادة، (المؤلف) يوهم القارئ أن (المحاور) استسلم ولم يجد إلا أن يقتنع بالبراهين التي ساقها (المؤلف)، في حين أن كلامه يخالف الروايات الصحيحة الصريحة.

**قال في صفحة 87**: "قال الشيخ في بداية كلامه انه لا يَسأل عن اليماني ولا يُسئل اليماني عنه، والكلام على إطلاقه محل إشكال ويكشف عن عدم فقهه للكتليف الشرعي تجاه اليماني. لان كل مسلم باستثناء الإمام (عليه السلام) مأمور بالنهوض إليه ومنهيٌّ عن الالتواء عليه، لإطلاق كلام الباقر (عليه السلام): (فإذا ظهر اليماني فانهض إليه....)."

**نقول**: الرواية تقول "فانهض إليه"، ولكن أين هو احمد اسماعيل (اليماني بزعمهم) حتى ننهض إليه؟ ألا يقول أتباعه أنه ظهر ويبشِّرون العالم بظهوره. فأين هو؟ ولماذا لا يعرِّف الناس مكانه حتى تنهض إليه الناس من كل حدب وصوب، خصوصًا أتباعه؟!

**وقال أيضًا في نفس الصفحة**: "استثناء الإمام (عليه السلام) لكون دعوة اليماني له (عليه السلام) وراية اليماني رايته...."

**نقول**: من أين أتى (المؤلف) أن راية اليماني هي راية المهدي عليه السلام؟ الظاهر أن (المؤلف) لم يطَّلِع على الروايات التي تذكر راية المهدي عليه السلام؛ لأن راية الإمام المهدي عليه السلام،

التي وردت فيها الروايات تقول أنها راية رسول الله صلى الله عليه وآله، ومواصفاتها معروفة، ولا تنبطق على راية أحمد اسماعيل، وإليك بعض هذه الروايات:

- جاء في كتاب (مائتان وخمسون علامة) للسيد محمد علي الحسني، في (راية الإمام): "عن الإمام الكاظم (ع): (راية مرط مخملة سوداء مربعة فيها جمم لم تنشر منذ توفّى رسول الله ولا تنشر حتى يخرج المهدي يمدّه الله بثلاثة آلاف من الملائكة يضربون وجوه أعدائه وأدبارهم)".
- وروى النعماني في الغيبة، ص319، في رواية قال فيها: "...... قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يخرج القائم عليه السلام حتى يكون تكملة الحلقة. قلت: وكم تكملة الحلقة؟ قال: عشرة آلاف جبرئيل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، ثم يهز الراية ويسير بها فلا يبقى أحد في المشرق ولا في المغرب إلّا لعنها، وهي راية رسول الله صلى الله عليه وآله نزل بها جبرئيل يوم بدر. ثم قال: يا أبا محمد، ما هي والله قطن ولا كتّان ولا قزّ ولا حرير. قلت: فمن أي شيء هي؟ قال: من ورق الجنة، نشرها رسول الله (ص) يوم بدر، ثم لفّها ودفعها إلى علي عليه السلام، فلم تزل عند علي (ع) حتى إذا كان يوم البصرة نشرها أمير المؤمنين (ع) ففتح الله عليه، ثم لفها وهي عندنا هناك لا ينشرها أحد حتى يقوم القائم، فإذا هو قام نشرها......"

وفي الباب روايات كثيرة تفيد أنها راية رسول الله صلى الله عليه وآله.

□

إذن كل هذا يفيد أن أحمد اسماعيل ليس اليماني، لأنه حسب اعتقادهم فإن اليماني يملك راية المهدي عليه السلام، وإلى الآن لم نرها. بل الراية عند المهدي عليه السلام، ولا ينشرها سواه حين يقوم. فهل قام القائم؟

فالقول أن راية اليماني هي راية المهدي عليه السلام مجرَّد كذب وتدليس على الناس.

**قال في صفحة 89**: "ونحن سنقف عندها وبيان المراد منها بعد ذكر الوصية، لتكون الصورة واضحة أمام القارئ، وهو (التعليل) أن في كتاب الغيبة أول المقربين وفي البحار أول المهديين وأضيف لك أن في كتاب العوالم أول الُمقِرّين وإليك الوصية (عن أبي عبد الله جعفر بن محمد..."

**نقول**: المؤلف بعد كلامه هذا ساق الوصية كما وردت في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي. ولكن قبل أن نتكلّم في متن الوصية لابد أن نقول الآتي:

أولًا: ليست هناك وصيّة، بل ما ينقلونه إنما هي رواية عن جزء من الوصية، وهي رواية آحاد لا يمكن التعويل عليها في الأمور العقائدية. فكل من يقول أنه يملك الوصيّة فهو إما كاذب أو مدلّس لأن الوصية التي خطّها علي بن أبي طالب عليه السلام بيمينه وبإملاء من رسول الله صلى الله عليه وآله لا يملكها إلا الإمام المهدي عليه السلام. ولذا ذهب أحمد اسماعيل وأتباعه إلى أن المراد بالوصية إنما هي هذه الرواية. فنقول لهم: أنتم تقولون أن صاحب الأمر، أو المدعي لمنصب الإمامة ويقول أنه وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، لابد أن تكون عنده الوصية حتى يمتاز بها عن غيره، فأين هذه الوصيّة عند أحمد اسماعيل؟ إذا كان يقصد رواية الغيبة للشيخ الطوسي فأحمد اسماعيل ليس الوحيد الذي يملكها، بل كل إنسان يملك نسخة من الكتاب فهو يملك الوصية حسب اعتقاد أحمد اسماعيل وأتباعه. لذا لابد أن تكون الوصية المذكورة في الروايات لا تشبه غيرها، وحيدة فريدة يملكها شخص واحد يثبت من خلالها إمامته ووصياته.

ثانيًا: اختلاف النسخ واختلاف ألفاظ الرواية، تُسقط الرواية عن الاحتجاج، سيما وأن هذا المقطع (أول المقربين) أو (أول المهديين) مهمّ جدًا. فإذا سقط هذا الجزء من الرواية، سقطت الرواية عن الحجيّة، فلا يمكن التعويل عليها بكل حال.

ثالثًا: الرواية رواية آحاد، بمعنى أن الشيخ الطوسي هو الوحيد الذي نقلها، ونقلها فقط في كتاب واحد له، وهو كتاب الغيبة. ولم ينقلها في كتبه الأخرى؛ وكل من نقل الرواية غير الشيخ الطوسي فهو نقلها من كتاب الغيبة. والشيخ رحمه الله حينما نقلها لم يستدلّ بها على المهديين وإنما استدل بها على أن الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثني عشر. بل وأوضح من ذلك تصريح الشيخ رحمه الله في نفس الكتاب أن المهدي عليه السلام لا ذريّة له. فكيف يقبلون نقل الطوسي للرواية ولا يقبلون رأيه في المسألة؟

**قال في صفحة 89**، ناقلًا لرواية الوصية: "فأملا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع فقال: يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إمامًا ومن بعدهم اثنا عشر مهديًا، فأنت يا علي أول الاثني عشر إمامًا سماك الله تعالى في سمائه: عليًا المرتضى، وأمير

المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك.... إلى أن يقول: فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين."

**نقول**: بقرينه ما قالت الرواية، فما يوجد لدينا هو جزء من الوصيّة التي كتبها الإمام علي عليه السلام. وهذا ما قلناه في النقطة الأولى في الصفحة الماضية. فلا يأتينا أحد ويقول أن هذه هي الوصية، بينما نفس الرواية تُثبت أن المنقول إنما هو جزء منها، مع فرض قبولنا للرواية.

وأيضًا، الرواية معارضة لنفسها متنًا، حيث أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى اسماءًا للإمام علي عليه السلام وقال: "فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك"، ومن جملة هذه الأسماء هو (المهدي)، ونجد أن اسم المهدي قد أُعطي لغير الإمام علي عليه السلام. فهذه معارضة بين صدر الرواية وعجزها.

نعم، حاول أتباع دعوة أحمد اسماعيل البصري التوفيق بين هذا التعارض بأن قالوا أن الأسماء التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام إنما هي أسماءه في السماء، وليست أسماءه في الأرض. ويُرَدُّ على قولهم هذا: أن اسم (امير المؤمنين) عليه السلام قد اُستخدم للإمام علي عليه السلام في الأرض في حياته وبعدها، وكذلك اسم (المرتضى)، و (الصديق الأكبر)، و (الفاروق الأعظم). فلا يمكن القول بأن هذه الأسماء إنما هي في السماء وليست في الأرض.

**قال في صفحة 90**، ناقلًا للرواية: "فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين."

**نقول**: كما أسفلنا حينما تكلّمنا عن صرف المعاني لغير ظاهرها، فهنا نقف قليلًا مع مفردة (ابنه) في رواية الوصية. فنقول أن المقصود هنا هو الابن المباشر، بقرينة أن النبي صلى الله عليه وآله، كلما ذكر هذه الكلمة جاءت مقرونة بالابن المباشر. فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "فليسلمها إلى ابنه سيد العابدين ذي الثفنات علي، .... فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر.... إلى ابنه جعفر الصادق .... إلى ابنه موسى الكاظم..... إلى ابنه علي الرضا.... إلى ابنه محمد الثقة التقي....

إلى ابنه علي الناصح.... إلى ابنه الحسن الفاضل..... إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد عليهم السلام. فذلك اثنا عشر إمامًا، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهديًا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين."

فكل الأسماء المذكورة والتي قُرنت بكلمة (ابنه) هي أسماء للأبناء المباشرين، ولذا لا يمكن صرف كلمة (ابنه) في نهاية الرواية إلى غير الابن المباشر إلا بقرينة من الرواية نفسها. ولا توجد قرينة.

نعم، في روايات أخرى استُخدمت لفظة (ابنه) و (ابن) و (ابني) وأُريد بها الحفيد أو أحد الذريّة، ولكن كلامنا الآن في هذه الرواية فحسب. وذلك لأننا لو نظرنا إلى روايات أخرى لمعرفة المراد من هذه المفردة في هذه الرواية، تُصبح رواية الوصية ههنا من المتشابهات، وإذا أصبحت من المتشابهات لم تعد صالحة للاحتجاج كما تقرر سابقًا.

وبما أن أحمد اسماعيل أقرَّ على نفسه بأنه ليس الابن المباشر للإمام المهدي عليه السلام، فهو خارج من المسألة تخصيصًا وتخصصًا كما يُقال.

**قال في صفحة 93**: "لا يوجد دور في المقام لأن الكتاب موجود في موروثنا المعتبر ولكننا في إعراض عنه..."

**نقول**: الكتاب الذي يقصده (المؤلف) هو ما أشار إليه في صفحة 91 حيث قال: "أن هذه الوصية هي الكتاب الذي أشار له الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في يوم الخميس حينما طلب كتف ودواة ليكتب لأمته كتابًا لن تضل بعده،"

لكن نقول لهم: لا تملكون دليلًا على أن رواية الغيبة للطوسي، والتي تروي لنا جزءًا فقط من الوصية (إذا قلبنا الرواية) بأحسن أحوالها، هي نفس ذلك الكتاب العاصم من الضلال.

والرواية كما قلنا هي رواية آحاد ومخالفة للمتواتر من الروايات الدالة على أن عدد الأوصياء والحجج، والخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثني عشر لا يزيدون ولا ينقصون.

**وقال في نفس الصفحة** أيضًا: "ثانيًا: إنّ الكتاب مؤرخ في ليلة الوفاة، وهذا يدل على ظرف الكتابة غير ظرف الرزية."

**نقول**: نعم، ولكن هناك روايات في كتاب سليم بن قيس (وستأتي في الصفحة التالية) تقول أن النبي صلى الله عليه وآله كتب الوصية في يوم الخميس بعد أن خرج القوم من عنده!! فما تفعل بهذه الروايات التي تخالف تاريخ كتابة هذه الوصية التي في الغيبة؟
ثم، إذا كان الضرف يختلف عن ظرف الرزية، فكيف يمكن القول أن الكتاب هو نفسه الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله كتابته يوم الخميس؟ ألا يعني تغيّر الظروف إمكانية تغيّر المضمون أيضًا؟

**وقال أيضًا**: "ثالثًا: إنّ الكتاب عاصم أينما حل وحاكم غير محكوم بمقتضى العاصمية، أما الذي أشار إلى الكتاب واحتج به فهو أحمد الحسن (عليه السلام) وأما الشيخ الغزي فعامله كأي رواية من غير التفات إلى خصوصية هذا الكتاب..."

**نقول**: أما الشيخ الغزي فقد صدق في المعاملة، لأنها بالفعل رواية لا أكثر ولا أقل.
وأما أن الكتاب عاصم أينما حل، فهي مغالطة نسمعها دائمًا من أتباع أحمد اسماعيل، لأن العصمة للكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله إنما تتحقق بالتمسك به، ومع عدم التمسك فلا عاصميَّة للنص. وهذا واضح، لأن الكتاب كما يدّعون قد أظهره أحمد اسماعيل ورغم ذلك تفرّق أتباعه بالخصوص فضلًا عن عدم عصمة الشيعة. فأين عاصميّة الكتاب التي يدّعونها؟
أما أن احمد اسماعيل أشار إليه واحتج به، فهذه مغالطة أيضًا، لأن الرواية معروفة منذ زمن بعيد، وقد تطرّق إليها عدّة من العلماء. نعم، أحمد اسماعيل احتج بها على أنه هو المذكور فيها، ولكن هذا لا يعني أنه على حق لأنه قد سبقه من احتج بنص القرآن الكريم والقرآن الكريم عاصم من الضلال أيضًا. فهذا أحمد القادياني قد احتجّ بأنه هو (أحمد) المذكور في القرآن الكريم. فهل نقول أنه على حق لمجرّد الادعاء؟
ونقول في الختام أن أحمد اسماعيل لا يملك الكتاب الذي أملاه رسول الله صلى الله عليه وآله، بل يملك نسخة عن جزء من الوصية بأحسن الأحوال، كما يملكها أكثر من عشرة آلاف شخص في هذا العالم. بل وكل أتباعه يملكون على الأقل نسخة من الوصية. فهل نقول أنهم أيضًا أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله لأنهم يملكون الكتاب؟ {مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} [القلم: 36].

**قال في صفحة 94**: "رابعًا: وجود الروايات الدالة على كتابة الكتاب وذكر أسماء الشهود وإليك بعض أخبارها." ثم ينقل رواية من كتاب سليم بن قيس الهلالي.

**نقول**: نعم، توجد روايات في كتابة رسول الله صلى الله عليه وآله للوصية، وهذا هو المتواتر، ولكن متن الوصية (الذي هو محل النزاع) ليس متواترًا.

ثم إنَّ الرواية عن سليم بن قيس الهلالي فيها: "وسمى من يكون من أئمة الهدى الذين أمر الله بطاعتهم إلى يوم القيامة، فسماني أولهم ثم ابني هذا- وأدنى بيده إلى الحسن- ثم الحسين ثم تسعة من ولد ابني هذا – يعني الحسين-." وهذا يدل على أن الذين أُمرنا بطاعتهم هم الاثني عشر إمام فقط، ولا ذكر للمهديين في هذه الرواية. فلا يمكن الاحتجاج بها لإثبات المهديين في الوصية. مضافًا إلى أن الرواية تفيد بأن الوصية قد كُتبت يوم الخميس، وليس فيها دلالة على أنها كُتبت ليلة وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأما قضيّة الشهود:

- فالروايات التي أوردها (المؤلف) مختلفة في الشهود من هم، ففي الرواية عن سُليم بن قيس: "وأشهد على ذلك ثلاثة رهط: سلمان وأبا ذر والمقداد،"؛
- وأما الروية الثانية والتي فيها: "نزل جبرئيل (عليه السلام) بصحيفة من عند الله على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها اثنا عشر خاتمًا من ذهب. فقال له: إن الله تعالى يقرأ عليك السلام ويأمرك أن تدفع هذه الصحيفة إلى النجيب من أهلك بعدك...." فهي لا تثبت الكتابة فضلًا عن الشهود؛
- وأما الرواية الثالثة "عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: قلت لأبي عبد الله: أليس كان أمير المؤمنين (عليه السلام) كاتب الوصية ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المملي عليه وجبرئيل والملائكة المقربون (عليهم السلام) شهود؟ قال: فأطرق طويلا ثم قال: يا أبا الحسن قد كان ما قلت..."، فهذه أيضًا تنفي أن يكون هناك شهود غير الملائكة وجبرئيل.
- والرواية الرابعة، عن الكافي، عن سلمان عن أمير المؤمنين، ففيها: "فأمرني أن أكتب ذلك الكتاب الذي أردت أن أكتبه في الكتف لك وأشهد هؤلاء الثلاثة عليه، ادع لي بصحيفة فأتى بها، فأملى عليه أسماء الأئمة الهداة من بعده رجلًا رجلًا...." فهي تنفي ذكر

المهديين في الوصية. علمًا أن لفظ هُداة لا يُراد به المهديين، وذلك لما قاله (المؤلف) نفسه في صفحة 84: "فإذا ورد لفظ هُداة أُريد به الأئمة (عليهم السلام) وإذا ورد لفظ المهديون أُريد به المهديون (عليهم السلام) وإذا ورد لفظ هُداة مهديون أَريد به الجميع..."

**قال في صفحة 96**: "الثاني: أما أن يكون مكتوبًا وهو من ميراث الأنبياء الذي هو بمعية الإمام (عليه السلام) وهذا يعني أن لا قيمة له لأن الإمام (عليه السلام) إذا جاء واثبت نفسه لا حاجة للكتاب وأما إذا أراد إثبات نفسه من خلال الكتاب لزم الدور كما عرفت...."

**نقول**: بل هذه مجرّد فرضية، ولا يلزم منها الدور لأن الأئمة عليهم السلام جعلوا الوصية، والتي هي الكتاب العاصم من الضلال لمن تمسّك به، دليلًا على معرفة الإمام (صاحب الأمر) والوصية هي أحد أركان (قانون معرفة الحجة) عند أحمد اسماعيل وأتباعه. فإذا كان من خلاله يُثبت الإمام (صاحب الأمر) إمامته، كيف يلتزم أحمد اسماعيل بالدور؟
فعُلِمَ أن المقصود بالوصية هي ما ورد عنهم عليهم السلام حين قالوا: "معه عهد رسول الله" و "عنده وصية رسول الله". ولا يملك هذه الوصية إلا الإمام الحق. وكل من ادعى الإمامة عليه إثبات ذلك من خلال إبرازه للوصية. وحال أحمد اسماعيل أنه لم يقدّم أي دليل على أنه يملك وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله، فدعواه إذن باطلة جزمًا.

**قال في صفحة 97**: "على فرض التسليم بانها ذلك الكتاب، وان كدت أحزم بأنها عين تلك المشار إليها بالعاصمية في رزية الخميس، وشعرت ببرد اليقين تجاهها...."

**نقول**: هذا حال (المحاور) الذي هو من مُخيّلة (المؤلف)، اما نحن فلا نسلّم له بذلك، وليس لدينا أي دليل يفيد اليقين أن هذه الرواية هي عين تلك الوصية. بل الدليل على خلافها، لأنها لو كانت عينها، لما نقص منها شيء، ونحن نرى أن ما نقله الشيخ الطوسي إنما هو جزء من الوصية بأحسن الاحوال، فكيف لعاقل أن يقول أنها عينها؟
وهكذا يعطون فكرة أن (المحاور) قد اقتنع بما طرحوه وأن دعوتهم حق، ولكن الحق بخلافهم.

**قال في صفحة 98**: "الرابع: أن يكون المراد بأول المؤمنين بالإمام (عليه السلام) بلحاظ المعنون وهذا هو المتعين، لأن في غيبته الكبرى لا يطلع على موضعه أحد ولا يعرفه أحد إلا المولى الذي يلي أمره ولّما كان أول المؤمنين وصيًا من الأوصياء.....، فوجه الاستدلال سيكون على وجود رجل متصل واسمه أحمد وله ارتباط نَسَبي بالإمام (عليه السلام) وهو وصي من الأوصياء."

**نقول**: كل هذا كلام باطل، وقد تبيَّن بُطلانه، لأنه لو كان للإمام عليه السلام غيبة كُبرى، لزم أن تكون له غيبة صُغرى، وهذا الأمر قد نفاه (المؤلف) سابقًا في كتابه وقال أن الغيبة الصغرى معنيٌّ بها احمد اسماعيل وليس الإمام المهدي عليه السلام. فكلامه إذن يخالف بعضه بعضًا، وإذا تخالف الكلام وتعارض سقط عن الحجيّة.

ومسألة المولى الذي يطّلع على موضعه، فقد تقدّم الكلام فيه بشكل بسيط، ويمكن أن نقول هنا أن (المولى الذي يلي أمره) يمكن أن يُراد بها خادمه. ويكفي تعدد التأويلات في الرواية لبيان أنها من المتشابهات، وتقدّم أن لا احتجاج بالمتشابهات.

وأما الارتباط النَسَبي بين احمد اسماعيل والمهدي عليه السلام، فهذا ما لا سبيل لأحمد اسماعيل لإثباته بدليل قاطع، بل هو من المستحيل.

أما كون أحمد اسماعيل البصري وصيًا من الأوصياء، فقد ثبت بطلان ذلك مما دلّلنا عليه من الروايات التي تحصر عدد الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله باثني عشر وصيًا.

**قال في صفحة 99**: "افهم من ذلك أن الوصية لا تثبت إمامة أو وصاية وإنما تثبت وجود وصيًا وحجة متصل بالإمام فيكون الآن حجتان في الأرض منصوصَين."

فأجاب (المؤلف): "أحسنت هذا غاية ما تدل عليه الوصية في هذه العبارة."

**نقول**: إذا كانت الوصية لا تثبت أنه إمام أو وصي، فكيف يمكن أن تُعيِّن أن الوصي والحجة المتصل بالإمام عليه السلام هو أحمد اسماعيل؟ فمن باب أولى أن تثبت له الوصاية.

اما وجود حجيّتين منصوصَين في زمن واحد، فقد وردت الروايات في ذلك أيضًا، وهي أن يكون أحدهما حجّة على الأخر، فيكون الحجة هو الناطق، والمحجوج هو الصامت.

- روى الكليني (الكافي ج1ص178) : "عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن محمّد بن أبي عمير، عن الحسين بن أبي العلاء قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): تكون الأرض ليس فيهما إمام؟ قال: لا ، قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلّا وأحدهما صامت."
- وروى المجلسي (بحار الأنوار، ج25ص105) : "ع ، ن" في علل الفضل عن الرضا (عليه السلام) فإن قال: فلم لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان في وقت واحد أو أكثر من ذلك؟ قيل: لعلل: منها أنّ الواحد لا يختلف فعله وتدبيره، والاثنين لايتفّق فعلهما وتدبيرهما ، وذلك أنّا لم نجد اثنين إلّا مختلفي الهمم و الإرادة ، فإذا كانا اثنين ثمّ اختلف همّهما وإرادتهما وتدبيرهما وكانا كلاهما مفترضي الطاعة لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه فكان يكون اختلاف الخلق والتشاجر والفساد: ثمّ لا يكون أحد مطيعًا لأحدهما إلّا وهو عاصٍ للآخر فتعمّ المعصية أهل الأرض. ثم لا يكون لهم في ذلك السبيل إلى الطاعة والإيمان، ويكونون إنّما اُتوا في ذلك من قبل الصانع ، الّذي وضع لهم باب الاختلاف والتشاجر إذ أمرهم باتّباع المختلفين. ومنها: إنّه لو كان إمامان لكان لكلّ من الخصمين أن يدعو إلى غير ما يدعو إليه صاحبه في الحكومة ، ثمّ لا يكون أحدهما أولى بأن يتّبع من صاحبه فتبطل الحقوق والاحكام والحدود. ومنها: أنّه لا يكون واحد من الحجّتين أولى بالنطق والحكم والامر والنّهي من الآخر، فإذا كان كذلك وجب عليهما أن يبتديا بالكلام ، وليس لأحدهما أن يسبق صاحبه بشيء إذا كانا في الإمامة شرعًا واحدًا ، فإن جاز لأحدهما السكوت جاز السكوت للآخر مثل ذلك، وإذا جاز لهما السكوت بطلت الحقوق والأحكام وعطّلت الحدود وصار النّاس كأنّهم لا إمام لهم.
- وروى أيضًا: "ك: أبي عن أحمد بن إدريس عن ابن عيسى بن البزنطيّ عن حماد بن عثمان عن ابن أبي يعفور أنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) هل يترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا ، قلت: فيكون إمامان؟ قال: لا إلّا وأحدهما صامت."
- وروى أيضًا: "ك: الطالقانيّ عن ابن عقدة عن عليّ بن الحسن بن فضّال عن ابيه عن هشام بن سالم قال: قلت للصادق (عليه السلام): هل يكون إمامان في وقت؟ قال: لا

إلّا أن يكون أحدهما صامتًا مأمومًا لصاحبه، والآخر ناطِقًا إمامًا لصاحبه، وأمّا أن يكون إمامين ناطقين في وقت واحد فلا."

- وروى أيضًا: "ك: ابن المتوكّل عن محمّد العطّار عن ابن أبي الخطّاب عن ابن أسباط عن عليّ بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عزّ وجلّ: {وبئر مُعطّلة وقصرٍ مشيدٍ} فقال: البئر المُعطّلة الإمام الصامت، والقصر المشيد الإمام الناطق."
- وروى أيضًا: "ير: محمّد بن الحسين عن ابن محبوب عن العلاء عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا يكون إمامان إلّا وأحدهما صامت لا يتكلّم، حتّى يمضي الأوَّل."
- وروى أيضًا: "ير: محمّد بن عبد الجبّار عن محمّد بن إسماعيل عن عليّ بن النعمان عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا، قلنا: تكون الأرض وفيها إمامان؟ قال: لا إلّا إمامان أحدهما صامت لا يتكلّم، ويتكلّم الّذي قبله والإمام يعرف الإمام الذي بعده."

فهذه الروايات فيها دلالة واضحة على أنه إذا وجد إمامان في زمان واحد، فيكون أحدهما صامتًا مؤتمًا بالإمام الآخر، والسابق يكون حجّة وإمامًا للّاحق.

ومن هنا نسأل: من الحجَّة والإمام في زماننا؟ هل هو الإمام المهدي عليه السلام أم هو أحمد اسماعيل (حسب اعتقاده و جماعته)؟

فإذا قالوا أن الإمام المهدي عليه السلام هو الإمام والحجة، فلابد أن يكون احمد اسماعيل مؤتمًا، صامتًا، لا يتكلّم إلا بعد مضيّ الإمام المهدي عليه السلام. وإذا قالوا أن أحمد اسماعيل هو الحجة، بطلت دعوتهم لأن الإمام المهدي عليه السلام لم تنقضي إمامته بعد.

ففي كل الأحوال تبطل دعوتهم بحمد من الله ومنّة.

**قال في صفحة 100**: "ومَن يحق له رفع راية الهدى بل أهدى الرايات غيره..."

**نقول**: وأين الراية التي رفعها؟ هل هي الراية البيضاء أم الراية السوداء؟ وأيّ منهما هي راية المهدي عليه السلام التي هي راية رسول الله صلى الله عليه وآله المذكورة في الروايات؟
فكل ذلك يدلّ على أن الراية التي رفعها أحمد اسماعيل البصري ليست الراية المذكورة في الروايات، وبذلك تبطل دعواه، والحمد لله رب العالمين.

**قال في صفحة 102**: "لان الشك الذي لا منشأ له سببه زيغ القلوب واتباع الهوى وعده الإمام الصادق (عليه السلام) من جنود الجهل،"

**نقول**: إن رواية جنود العقل والجهل قد رواها الكليني (الكافي، ج1ص20ح14): "عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن سُماعة بن مهران قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) وعنده جماعة مو مواليه فجرى ذكر العقل والجهل فقال أبو عبد الله (عليه السلام): اعرفوا العقل وجنوده والجهل وجنوده تهتدوا.... إلى أن يقول: ثم جعل للعقل خمسة وسبعين جندًا فلمّا رأى الجهل ما أكرم الله به العقل وما أعطاه أضمر له العداوة فقال الجهل: يا ربّ هذا خلق مثلي خلقته وكرَّمته وقوَّيته وأنا ضدّه ولا قوّة لي به فأعطني من الجند مثل ما أعطيته فقال: نعم فإن عصيت بعد ذلك أخرجتك وجندك من رحمتي قال: قد رضيت فأعطاه خمسة وسبعين جندًا فكان ممّا أعطى العقل من الخمسة والسبعين الجند: الخير وهو وزير العقل وجعل ضدَّه الشر وهو وزير الجهل؛ .... العلم وضدّه الجهل؛.....؛ والتذكّر وضدّه السهو؛ والحفظ وضدّه النسيان؛...."
وهذه الرواية تردُّ على من قال أن النبي صلى الله عليه وآله، أو المعصوم، يمكن أن يسهو وينسى، إذ يعني ذلك أن المعصوم قد استولى عليه أحد جند الجهل، وهذا خلاف العصمة. بل يمكن أن يُقال أن العقل الأول المخلوق المذكور في الرواية هو نور محمدٍ صلى الله عليه وآله، وهو مجمع الكمالات، فكيف يسيغ لعاقل يحترم محمد وآل محمد عليهم الصلاة والسلام، أن ينسب له ولهم مثل هذه الصفات التي يتَّصِفُ بها من كان ضدَّهُم؟

**قال في صفحة 103**: "أما الإمام الرضا (عليه السلام) بالاحتجاب بالشك عن الإقرار بالحقيقة قال (عليه السلام) لرأس الجالوت وجاثليق النصارى بعد أن أوردوا عليه هذا النوع من الشك، .."

**نقول**: إن هذه الرواية، وهي رواية محاورة الرضا عليه السلام مع رأس الجالوت والجاثليق و غيرهم من الروايات التي يُكثِر استخدامها أحمد اسماعيل البصري وأتباعه. ولكنِّي يومًا بعد يوم أتيقَّن أنهم لم يطّلعوا على الرواية بكاملها، بل ينقلها أحدهم عن الآخر دون تمعّن ورجوع إلى المصدر الأصلي، لأنهم لو راجعوا مصدر الرواية لأيقنوا أنَّ دعوتهم باطلة.

هذه الرواية نفسها تفنّد معتقدات أحمد اسماعيل؛ ففيها (البحار، ج49ص74): "فابتدأ عمرو بن هدّاب فقال: إنَّ محمد بن الفضل الهاشمي ذكر عنك أشياء لا تقبلها القلوب. فقال الرضا عليه السلام: وما تلك؟ قال: أخبرنا عنك أنّك تعرف كلَّ ما أنزله الله وأنَّك تعرف كلَّ لسان ولغة، فقال الرضا عليه السلام: صدق محمد بن الفضل فأنا أخبرته بذلك..."

وفيها أيضًا (ص80): "ثمَّ قال: يا معاشر الناس أليس أنصف الناس من حاجَّ خصمه بملّته وبكتابه وبنبيّه وشريعته؟ قالوا: نعم، قال الرضا (عليه السلام): فاعلموا أنّه ليس بإمام بعد محمد إلَّا من قام بما قام به محمد حين يفضي الأمر إليه، ولا يصلح للإمامة إلَّا من حاجَّ الأُمم بالبراهين للإمامة، فقال رأس الجالوت: وما هذا الدليل على الإمام؟ قال: أن يكون عالمًا بالتوراة والإنجيل والزَّبور والقرآن الحكيم، فيحاجُّ أهل التوراة بتوراتهم وأهل الإنجيل بإنجيلهم، وأهل القرآن بقرآنهم، وأن يكون عالمًا بجميع اللغات حتَّى لا يخفى عليه لسان واحد، فيحاجّ كلَّ قوم بلغتهم..."

وأحمد اسماعيل ينفي أن يكون الإمام، وصاحب هذا الأمر، عالمًا بكل اللغات والألسن. فإما أن يقبلوا الرواية وتبطل دعوة احمد اسماعيل، وإما أن يرفضوا الرواية وتبطل دعوة الاحتجاج بالشك. بل، وأحمد اسماعيل لا يعرف إلا العربية، فهو إذن لا يعرف أن يحاجّ أهل الإنجيل (غير العرب) بإنجيلهم (غير العربي)، فهو — إن صح أنْ نقول- مُرسل للعرب فقط، وهذا خلاف ما يدّعونه أنه مُرسل من الإمام المهدي عليه السلام للناس أجمع.

فمن تَمعَّن في هذه الرواية أيقن أن دعوة أحمد اسماعيل البصري دعوة باطلة.

**وقال في نفس الصفحة**، في جزء من الرواية: "احتججتم بالشك فهل بعث الله قبل أو بعد من ولد آدم إلى يومنا هذا نبيا اسمه محمد؟)".

**نقول**: والإمام عليه السلام يستشهد هنا بكلمة (نبيًا)، أي هل هناك شخص ثبت أنه نبي غير اسمه محمدًا، غير محمدنا؟
وإلا فمجرّد الادعاء وارد، ولكن إثبات الادعاء هو ما يـميّز الحق عن الباطل.
وهذا الحال غير حالنا مع أحمد اسماعيل، فنحن نشكّ في دعواه لأنه إلى يومنا هذا لم يثبت بدليل قاطع أنه مُرسل من الإمام المهدي عليه السلام، فهذه الرواية لا تفيدهم بكل حال من الأحوال.

**قال في صفحة 105**: "والحل في ذلك انه لا يمكن تصور اليماني إلا أن يكون هو الوصي الابن أو يماني في طول ولاية الوصي وبما أن الثاني متوقف على الإعلان الرسمي من قبل الوصي..."

**نقول**: والأمر الأول لم يثبت أيضًا، فأحمد اسماعيل ثبت أنه ليس ابنًا مباشرًا للإمام المهدي عليه السلام، ولم يثبت أنه من ذريَّة لتعذّر إثبات ذلك بطرق غير الطرق الغيبيَّة.

**قال في صفحة 107**: "وقد علمت من قول الصادق (عليه السلام) أن المولى هو الوحيد الذي يطلع على موضعه.... وقد ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في خبر حذيفة بن اليمان (... وذكر المهدي: إنه يبايع بين الركن والمقام اسمه أحمد وعبد الله والمهدي فهذه أسماؤه ثلاثتها)..."

نقول: والمولى هنا بمعنى الخادم، وهو الذي قيل عنه "إلا المولى الذي يلي أمره"؛ والذي قاله المؤلف هو فهم للرواية خاص بهم، وبما أن الفهم تعدد، سقط الاستدلال بالرواية على حسب مبانيهم، فإنها إذن تكون متشابهة وغير مُحكمة. وقد سبق أن بيَّنّا المراد من المولى الذي يلي أمره، والوحيد الذي يطّلع على موضعه، فراجع.

أما الذي يبايع بين الركن والمقام، فالروايات تفيد أن الذي يبايع بين الركن والمقام هو محمد بن الحسن، المهدي القائم؛ نفس الرواية السابقة (غيبة النعماني ص187) تفيد أن الذي يكون بين الركن والمقام هو الإمام المهدي عليه السلام وليس اليماني.

- روى الصدوق في (الغيبة، ص284ح502): "عنه، عن أحمد بن عمر بن مسلم، عن الحسن بن عقبة النّهميّ، عن أبي إسحاق البنّاء، عن جابر الجعفيّ [قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): يبايع القائم بين الرّكن والمقام ثلاثمائة ونيّف عدّة أهل بدر، فيهم النّجباء من أهل مصر، والأبدال من أهل الشّام، والأخيار من أهل العراق، فيقيم ما شاء الله أن يقيم]."

وهذه الرواية تبرهن على أن الذي يُبايَع بين الركن والمقام، سيبايعه عدّة أهل بدر، وهم الثلاثمائة والثلاثة عشر. وإذا كان أحمد اسماعيل أول الثلاثمائة والثلاثة عشر، فلا يمكن أن يُبايَع ويُبايع في نفس الوقت. ولذا فأحمد اسماعيل ليس من يُبايَع بين الركن والمقام.

ولذا حين يقول (المؤلف) في صفحة 107: "وإذا سألت عن نسب هذا المهدي الذي يبايع بين الركن والمقام أجابتك الوصية بأنه ابن الإمام الثاني عشر (عليه السلام)،...." هو قول باطل ومخالف للواضحات من روايات أهل البيت عليهم السلام. بل ويبرهن على قلّة اطّلاع أتباع أحمد اسماعيل على الأقل على الروايات التي ذكرها الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة، ذلك الكتاب الذي فيه "الوصية" كما يعتقدونها.

**قال في صفحة 108**: "لم تذكر الأخبار بأن الإمام محمد بن الحسن (عليه السلام) هو الذي يبايع بين الركن والمقام بل جاءت تارة بذكر المهدي وأخرى بذكر القائم وهي كما ترى احدهما يختص باليماني (المهدي) والثاني مشترك بينهما (عليهما السلام)."

**نقول**:

أولًا: من أين جاء اختصاص اليماني بلقب (المهدي)؟ فإن المعروف من المروايات أن المهدي عليه السلام هو لقب واسم للإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وليس لشخص آخر.

ثانيًا: كما تقدَّم من الروايات يتَّضح أن الذي يُبايَع بين الركن والمقام يُبايعه الثلاثمائة والثلاثة عشر ولا يمكن لذلك الشخص أن يكون اليماني لأنه بحسب اعتقاد احمد اسماعيل وأتباعه هو أحد هؤلاء الثلاثمائة والثلاثة عشر.
رابعًا: أهل البيت عليهم السلام حينما يقولون في رواياتهم (القائم) أو (قائم آل محمد)، او (المهدي)، فهم يقصدون المهدي الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا، وهذا الإنسان هو محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام، وليس أحمد اسماعيل البصري. فالمعنى لا ينصرف لليماني بزعمهم إلا بقرينة وهم لا يملكون تلك القرينة، فالمعنى إذن منصرف للمهدي عليه السلام.

**قال في صفحة 110**: "أقول: لقد ذهب بعيدًا وحمل الناس على سوء، مع ان مرادهم من الروايتين هو إثبات أن (أول المؤمنين من البصرة) وهذا أمر لا معارض له من الروايات، والغرض منه معرفة سكن الوصي اليماني في الأخبار بعد ثبوت كونه أول المؤمنين في الوصية، ولا حاجة إلى ذكر ما بعدها، ليكون تدليسًا كما فسّر الشيخ الغزي فهو يتصور أن الأنصار يستدلون بكل رواية لمجرد أن يُذكر فيها أحمد أو البصرة، وهذا يدل على سوء فهم لا يليق بباحث يدعي انه قضى عمره في معرفة تراث أهل البيت (عليهم السلام)."

**نقول**: بل هناك حاجة إلى ما ذُكِر بعدها، لأنه لو أخذنا الرواية وقلنا بحجيّتها، فهي تبيّن لنا أن الذي من البصرة ليس احمد اسماعيل، وليس اليماني، بل هو شخص آخر.
وهذا يجب الأخذ به؛ فالإمام عليه السلام يروي لنا أسماء اصحاب القائم، وإذا كان احمد اسماعيل ليس منهم، فيثبت أنه ليس اليماني، وليس له حظ في الدعوة ولا صحبة الإمام المهدي عليه السلام.
فحينما نقول أن الأول الذي من البصرة اسمه عبد الرحمن وأحمد، ومليح وحمّاد، أو علي ومحارب، هذا ينفي أن يكون الذي من البصرة هو أحمد اسماعيل.
فالإمام عليه السلام بيَّن لنا من هم الذين يخرجون من البصرة ويكونون من أنصار وأصحاب القائم، وإلا لماذا نعتمد على هذه الرواية؟ فإذا احتملنا تحريف الاسماء، يُحتمل تحريف البقية فيها ايضًا.

بل، نفس صاحب بشارة الإسلام يقول بعد أن نقل الرواية الأولى (ص296): "بيان: هذه النُسخة كثيرة الغْلط، وقد سقط منها بعضُ الحروف وبدّل البعضُ، وقد صحّحت بعضها بنظري القاصر بواسطة بعض الأخبار."

فما الذي يعطينا علمًا أن الأسماء صحيحة؟ وكيف يمكننا الاعتماد على هكذا رواية؟

وأورد الرواية في اسماء أنصار الحجة عليه السلام، الطبري في (دلائل الإمامة ص302)، قال فيها (ص304): "ومن البصرة ثلاثة رجال." وفي صفحة 308 يروي أسماءهم كما ذكرها الصادق عليه السلام لأبي بصير، قال (ص313): "ومن البصرة عبد الرحمان بن الاعطف بن سعد وأحمد بن مليح، وحماد بن جابر."

وينقل الرواية السيد هاشم الحراني في (المحجة، ص38)، ووردت الرواية أيضًا في (معجم أحاديث الإمام المهدي ج5ص273). فالروايات إذن متواترة على أنَّ أحمد المذكور في الروايات ليس أحمد اسماعيل بل شخص آخر. ولذا لهذه الرواية أهميَّة كبيرة.

ونقول: إذن لماذا يذكرون اسم احمد حين يذكرون هذه الروايات؟ حتى احمد اسماعيل نفسه يذكر اسم احمد حينما ينقل الرواية. والتدليس في أنَّ احمد المشار إليه في الرواية غير احمد اسماعيل البصري وهذا هو موضع الاعتراض على نقل الرواية.

وعدم معرفتكم بكيفية استدلال احمد اسماعيل واتباعه، يدل على سوء فهم لا يليق بباحث يدعي العلم.

**قال في صفحة 113**: "كان المفترض أن يحمل هذه الرواية على الخصوصية وذلك لعدم معقولية أن يتحدث الإمام (عليه السلام) على نحو القطع بأمر خاضع للبداء ملازم للجبر كما أنها معارضة للأخبار التي نصت على أن أول الأنصار من البصرة.... وعناد أهلها أشد لأنهم يعرفون نشأته وإسرته، ..."

**نقول**: إذا كان الأمر خاضعًا للبداء، فكيف نعرف أنه حصل البداء فيه؟ فعلى هذا النحو، حتى اليماني يكون خاضعًا للبداء، ولا حجة إذن لكل شيء حول اليماني. بل يمكن أن نقول أن

الأسماء التي ذكرها الإمام في تعيين أن أوَّلهم من البصرة وأسماء الأنصار، عرضة للبداء وحينها لا يمكن التمسّك بها كدليل على دعوتهم.
اما أنَّ اهل البصرة يعرفونه ويعرفون نشأته واسرته، فهذا صحيح؛ وهم يعرفون أنه ليس من ذرية النبي صلى الله عليه وآله، ويعرفون أنه معروف النسب وليس مقطوع. فلا يمكن أن ينسب نفسه للإمام المهدي عليه السلام.

**قال في صفحة 115**: "فإذا تبين لك معنى البداء فان تصوره في حق اليماني بعد ظهوره وانطباق الأخبار عليه بحسب ما فرض الشيخ الغزي فان هذا التصور غير مقبول إلا في جزئياته وهذا أيضًا ما يجهله الشيخ الغزي من حقائق الدين إذ كيف يخضع للبداء مَن عمله ميداني ويطلب النصرة بالبيعة؟؟"

**نقول**: ولكن أخبار اليماني لم تنطق على احمد اسماعيل، ومسألة احمد اسماعيل لم تُحسم بعد، فكيف ننفي وقوع البداء فيها؟
أما وقوع البداء على الجزئيات، فمن أين جاءوا بهذه الاعتقاد أن البداء فقط في الجزئيات؟ وما هي الجزئيات التي لا يمكن أن يحدث فيها البداء؟ هل شخص اليماني عرضة للبداء بمعنى أنه يمكن أن يكون شخصًا آخر غير احمد اسماعيل؟ وهل يمكن أن يكون بنفس الاسم، ولكن غير أحمد اسماعيل هذا؟
ونحن لا نعلم البداء إلا بعد وقوعه، فلا يمكن أن نجزم في أمرٍ أنه وقع أم لم يقع البداء فيه.

**قال في صفحة 116**: " وفي الحقيقة هذا سؤال عن البداء في الجزئيات وجوابنا عليه قول الباقر (عليه السلام) (فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم (به) فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين)."

**نقول**: إذا مات أحمد اسماعيل قبل قيام القائم عليه السلام، فهذا حتمًا يثبت أنه ليس اليماني، وأنه ليس الوصي وأنه ليس كما يدعي. لأنه لو كان كما يدعي لما مات، لأنه لابد أن يحكم بعده،

ورواية الوصية التي يقولون عنها أنها النص العاصم تقول أن الإمام يسلم الإمامة أو الوصاية، أو الوصية، إلى ابنه الذي يزعمون أنه احمد اسماعيل، حين حضور وفاة الإمام المهدي عليه السلام، وهذا ما لم يتحقق بعد.

ومنهم من يفسر أن حضور الوفاة هنا لا يعني الموت، فنقول لهم: هذا تفسير جاهل للكلام، لأنه بقرينة سياق الرواية، فإن حضور الوفاة هو الموت. ولا يمكن أن نقول بغير هذا المعنى إلا بقرينة داخلية ولا تملكون هذه القرينة.

وكما قلنا سابقًا، لا يمكن الجزم بحدوث بداءٍ في الجزئيات إلا بعد وقوعها، وهذا ما لا دليل عليه.

**قال في صفحة 117**: "فأقول: إن الفصاحة وفصل الخطاب من صفات الكمال التي أختص الله بها محمد وآل محمد (عليهم السلام) إذ أعطاهم الولاية على عَالَم الذكر الحكيم وجعل أفعالهم وأقوالهم مظهر مشيئته .... وهذا مبحث نفيس لسنا هنا بصدد الحديث عنه وإنما لإثبات أن الحجة بمعناه الاثني عشري يُشترط فيه من الخصائص الذاتية ما يميزه عن غيره ويكفي الطالب مأونة المكنون."

**نقول**: إن الروايات التي تعطي الخصائص التي من خلالها نعرف الأئمة، أو صاحب الأمر، لا تنفعنا إذن في معرفة اليماني؛ فقانون معرفة الحجة، والروايات التي يستشهد بها احمد اسماعيل وأتباعه في معرفة حجة الله، لا يمكن تطبيقها على المهديين، لأنهم يختلفون عن الأئمة عليهم السلام. لذا، وجب على أحمد اسماعيل وأتباعه أن يأتوا برواية تدلنا على كيفية معرفة المهديين.

أما إذا قلنا أنهم حجج كالأئمة عليهم السلام، وبالتالي فالقانون الذي من خلاله يُعرف الإمام يمكن استخدامه لمعرفة اليماني وباقي المهديين، فلابد أن نُطبِّق تلك الروايات على اليماني أيضًا ولابد أن تكون لديه نفس الخصائص وإلا لن ينطبق عليه القانون. ومع عدم انطباق القانون عليه، يخرج عن حيّز الحجيَّة، وتكون دعوته إذن باطلة.

**قال في صفحة 126**: "وأما استدلال الشيخ الغزي بقوله تعالى: {.... قَدْ أُوتِيتَ سؤْلَكَ يَا مُوسَى} بان الله أعطاه الفصاحة فَبَعيدٌ لعدة أمور: الأمر الأول: إن سؤال موسى (عليه السلام)

ليس تقويم لسانه، وإنما طلب أرسال هارون (عليه السلام) معه كشاهد على وثاقته عند بني إسرائيل .... "

**نقول**: قال تعالى: {قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِيْ صَدْرِي ❖ وَيَسِّرْ لَي أَمْرِي ❖ واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ❖ يَفْقَهُوا قَوْلِي ❖ واَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أهلِي ❖ هَارُونَ أخِي ❖ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ❖ وَأَشْرِكْهُ فِي أمْرِي ❖ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ❖ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ❖ إنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصَيرًا ❖ قَالَ قَدْ أُوْتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى} [ طه: 25-36].

فهذه الأمور التي طلبها موسى عليه السلام، وإتيانه طلبه جاء بعد ذكر الطلبات كلها، فموسى عليه السلام أوتي كل ما سأل الله تعالى، ومنها {واحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي}.

ففهم المؤلف هنا خاطئ، واستشكاله على الشيخ الغزّي إنما هو عن عدم تدبّر بالآيات الكريمة.

**قال في صفحة 128**: "قلت في ما سبق إن الطاغوت هو من يستعمل السلطة الدينية فهل كان فرعون رجل دين يدعي تمثيل إرادة السماء..."

قال المؤلف: "أكيد،.... ألم تلحظ كيف أن الرب واحد لهما ولفرعون مع ملاحظة الفرق بين الرب والإله؟!.."

**نقول**: كيف نفس الرب وفرعون يقول: {قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسى} [طه: 49]؟

وقال تعالى: {اِذهَبْ إِلَى فِرْعَون إِنَّهُ طغَى ❖ فَقُل هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ❖ وأَهْدِيَكَ إلى رَبّكَ فَتَخْشَى ❖ فَأَرَاهُ الآيَةَ الكُبْرَى ❖ فَكَذَّبَ وَعَصَى ❖ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى ❖ فَحَشَرَ فَنَادَى ❖ فَقَالَ أنا رَبُّكم الأَعلَى} [النازعات: 17-24].

ففرعون لم يكن على دين بني إسرائيل، ولم يكن موحدًا، ولم يكن على دين موسى وهارون عليهما السلام ويعبد نفس الرب.

**قال في صفحة 129**: "ولذلك أثار انتباه فرعون قولهم وأراد الاستعلام عن الرب (كما حكى الله تعالى) قال فمن ربكما يا موسى..."

**نقول**: كيف يستعلم عن الرب الذي يعبدانه إذا كان يعبد نفس الرّب كما تقول أيُّها (المؤلف)؟ أليس جديرًا به أن يعرف رب موسى وهارون عليهما السلام لأنه كان عالم دين كما قلت سابقًا؟ فسؤاله عنه واستعلامه عن الرب الذي يعبد موسى وهارون عليهما السلام خير دليل على أن فرعون لم يكن يعبد نفس الرَّب.

**قال في صفحة 130**: "نعم هذا ما كنتُ أعنيه ألا تقرأ في متن الوصية قول الصادق (عليه السلام) (حتى انتهى إلى هذا الموضع) إشارة إلى انه موضع العاصمية المتعلق بهذه الأمة..."

**نقول**: بل المقصود من الوصية أنها للأمة، وليس فقط جزء منها، ولذا صدع أحمد اسماعيل وأتباعه رؤوسنا بأن الوصية هي الكتاب العاصم، وأن الموجود بين أيدينا اليوم هو الكتاب العاصم الذي قال عنه الرسول صلى الله عليه وآله: "سأكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا". فالمقصود كل الكتاب وليس جزءًا منه.
وهذا الجزء (حتى انتهى إلى هذا الموضع) يبرهن أن الرواية لا تنقل جميع نص الوصية، بل جزءًا منه بأحسن الأحوال، ولا يمكن الاعتماد على رواية لإثبات أصل عقائدي ما لم يتحقق المتن بأكمله، فربَّما هناك جزء في الرواية يفنّد ما ذهبنا إليه ولكنَّه لم يرويه لنا أحد.

**قال في صفحة 135**: "فأجابه موسى (عليه السلام) إن هذا الفعل لم يصدر مني ظلمًا وإنما غفلة وضلال، وهذا لا يقدح بتأريخ الحجج لأن المدار سلامة القلب وهذا حاصل مع الضلال بخلاف الظلم والكفر..."

**نقول**: وهذا طعن واضح في عصمة النبي موسى عليه السلام، فكيف يكون ضالًا ومع ذلك يكون معصومًا يهدي إلى الحق؟ ونحن إذ نتنزّل جدلًا مع أتباع أحمد اسماعيل في بيان معنى العصمة، فلا يمكن قبول ضلال أي نبي أو وصي بأي معنى كان.

**قال في صفحة 140** : "فأقول: إننا نعتقد أن الإمام الثاني عشر من آل محمد (عليهم السلام) هو محمد بن الحسن (عليه السلام) المولود سنة 255 هـ والذي هو حي يُرزق يطأ الفرش ويحضر المأتم ويعرف الناس ولا يعرفونه على ظهر هذا الكوكب بالوضع الطبيعي طبقًا لقانون المعجزات الذي بينه الصدر في موسوعة الإمام المهدي (عليه السلام)."

**نقول**: واعتقادهم هذا مخالف لما ذهب إليه أحمد اسماعيل المُدَوَّن في الكتب المنسوبة إليه. ومن جهة أُخرى، كيف يأخذون بجزء من أقوال السيد الصدر رحمه الله ويتركون باقي أقواله؟ فهم يأخذون ما يتماشى مع دعوتهم ويتركون ما يخالفها، وهذا رأيناه مرارًا في دعوة أحمد اسماعيل.

**قال في صفحة 141** : "وإذا أردتَ الإحتجاج في نوح والخضر (عليهم السلا) قلت لك...."

**نقول**: الخضر عليه السلام ورد في روايات أهل البيت عليهم السلام أنه هو العبد الذي ذهب إليه موسى عليه السلام وحدثت معهما الحادثة التي ذكرها الله عز وجل في سورة الكهف. وهذا العبد الصالح ليس أحمد اسماعيل كما يظن أحمد اسماعيل نفسه أو أتباعه.

**قال في صفحة 143** : "لم أقل إنها تجربة إسلامية لان مرحلة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مرحلة تشريع لا تطبيق.... لاحظ كيف فصلت مرحلة البيان بـ (ثم) عن مرحلة الجمع والقرآن التي هي وضيفة الرسول وأمير المؤمنين والأئمة (عليهم السلام) عدا الإمام الثاني عشر الذي أنيطت به مرحلة البيان."

**نقول**: كيف أنَّ مرحلة رسول الله (ص) لم تكن مرحلة تطبيق؟
ألم يطبّق الرسول صلى الله عليه وآله التشريعات التي شرّعها الله تعالى وشرّعها النبي صلى الله عليه وآله؟ ألم يصنع في المدينة وفي غيرها مجتمعات إسلامية؟ ألا يُعتبر هذا تطبيقًا للشريعة؟
وقوله أن البيان أنيط فقط بالإمام الثاني عشر عليه السلام فهذا كلام باطل، لأن النبي والأئمة عليهم السلام جميعًا بيّنوا القرآن.

**قال في صفحة 145** : "وقد اختار الله عز وجل اليماني (عليه السلام) ليكون جهة الفرج وصورة الحق المطلق..."

**نقول**: وهذا من الشرك العظيم بالله تعالى. فهل نقول أن أحمد اسماعيل (اليماني حسب اعتقادهم) هو حق مطلق لا باطل فيه؟ فإذا كان كذلك، صار هو الله تعالى، وهذا شرك بالله تعالى.

وإذا قالوا أنه ليس حقٌّ مطلق، فهذا يعني أنه فيه باطل ويمكن أن لا يهدي إلى الحق دائمًا، وبذلك تنتفي عصمته المزعومة، وتبطل دعوته.

وفي ذلك ردّ على ما يقولونه من أنّ الإنسان (سواء المعصوم وغيره) فيهم الظلمة، ولا يكونون نورًا مطلقًا لأن النور المُطلق هو الله تعالى. فالإطلاق إنما هو لله تعالى. فبدل النور والظلمة جعلنا في مثالنا إعلاء الحق والباطل.

**قال في صفحة 146** : "الفرق لا يظهر بالاتصال وإنما مصدر علم اليماني فاذا قلنا سفيرًا بمعنى أن الإمام (عليه السلام) هو الذي انتدبه إبداءً للدعوة، وأما اذا قلنا وصيًا الله عز وجل هو الذي كلفه بالدعوة إلى الإمام (عليه السلام) ..."

**نقول**: وأتباع احمد اسماعيل يقولون أنه وصي، فإذن، الله تعالى كلّفه بالدعوة، وهو لم يكن يعلم بذلك.

فنقول أيضًا: إنه حسب ادعائكم، كان وصيًا قبل أن يكون سفيرًا، وإذن، فهو مُكلّف من قبل الله تعالى بالدعوة للإمام عليه السلام قبل أن يرسله الإمام إلى الناس. فهو منذ ولادته، بل قبلها بمئات السنين كان وصيًا؛ وهذا يعني أنه على اتصال بشكل أو بآخر مع الله تعالى، وهذا ما لم يقله أحد.

فكيف يكون على اتصال بالله تعالى وداعيًا إلى الإمام المهدي عليه السلام، والإمام لم يلتقِ به ولم يرسله للناس؟ وأحمد اسماعيل حسب ما صرّح به في الستجيلات المنسوبة إليه، لم يكن يعلم من هو وما هو إلا بعد اللقاء بالحجة بن الحسن عليه السلام. فكيف يمكن تفسير كل ذلك؟

**قال في نفس الصفحة**: "الثالث: إمكان تصديقه وحجية قوله في حال ادعاءه الاتصال غير الحسي بالإمام (عليه السلام)."

**نقول**: نعم، هناك إمكانية تصديق أنه اتصل بالإمام، ولكن ليس هناك إمكانية حجيّة أقواله إلا بدليل قطعي، وليس (إمكان). فالإمكان أعم من الوقوع، ولا يثبت شيء، خصوصًا في الأمور العقائدية الحسَّاسة.

**وقال أيضًا**: "خامسًا: لا يجوز تصديقه من غير معجزة سفيرًا ويجوز إذا كان وصيًا".

**نقول**: ومن أين أتى هذا الكلام؟ في كل الأحوال لابد أن يثبت مدّعاه. بل، وأحمد اسماعيل يدّعي أنه سفير من الإمام عليه السلام ورسول منه إلى الناس جميعًا. فحينها لابد له من تقديم معجزة تدل على صدق دعواه.

وهذا ما أكَّده (المؤلف) في الصفحة التالية (147) حيث قال: "إن السيد (عليه السلام) جمع ما كان للوصي مع انه أعلن السفارة بإخباره عن اللقاء الحسي في العالم الجسماني بالإمام (عليه السلام)."

ويُعيد كلامه في صفحة 147 قائلًا: "لا يجوز لنا تصديقه كسفير مالم يأتي بمعجزة ويجوز لنا ذلك إذ كان وصيًا."

فأحمد اسماعيل ادعى السفارة إذن، ويجب عليه حينئذٍ أن يأتينا بالمعجزة حتى نصدّقه.

**قال في صفحة 148**: "ولما سأل عن سبب ذلك أجاب أنه رأى في كتاب الجفر فشل اكثر الشيعة من جراء الغيبة وطول أمدها فقال (عليه السلام) (وتأملت فيه مولد قائمنا (عليه السلام) وغيبته وإبطاءه وطول عمره وبلوى المؤمنين من بعده...)."

**نقول**: إذن قائم آل محمد عليهم السلام هو الإمام المهدي عليه السلام، محمد بن الحسن العسري، وليس شخصًا آخر.

روى الصدوق في إكمال الدين (ص351)، قال: حدثنا محمد بن أحمد الشيباني رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن سهل بن زياد الأدمي، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني قال: قلت لمحمد بن علي بن موسى عليه السلام: إني لأرجو أن يكون القائم من أهل بيت محمد الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، فقال عليه السلام: يا أبا القاسم: ما منّا إلا وهو قائم بأمر الله عز وجل، وهاد إلى دين الله، ولكنَّ القائم الذي يطهّر الله عز وجل به الأرض من أهل الكفر والجحود، ويملأها عدلًا وقسطًا هو الذي تخفى على الناس ولادته، ويغيب عنهم شخصه، ويحرم عليهم تسميته، وهو سمي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكنيّه، وهو الذي تطوي له الأرض، ويذلّ له كل صعب ويجتمع إليه من أصحابه عدَّة أهل بدر: ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا، من أقاصي الأرض، وذلك قول الله عز وجل: {أينما تكونوا يأتِ بكم الله جميعًا إنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير}، فإذا اجتمعت له هذه العدة من أهل الإخلاص أظهر الله أمره، فإذا كمل له العقد وهو عشرة آلاف رجل خرج بإذن الله عز وجل، فلا يزال يقتل أعداء الله حتى يرضى الله عز وجل."

وهذه الرواية واضحة الدلالة بأنها في المهدي عليه السلام محمد بن الحسن العسكري، وليس المُراد من القائم ههنا أحمد اسماعيل البصري.

**قال في صفحة 150**، ناقلًا لرواية عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: "قال الصادق (عليه السلام) كما نقله أبو بصير (لا يخرج القائم (عليه السلام) حتى يكون تكملة الحلقة قلت: وكم تكملة الحلقة؟ قال عشرة آلاف....)."

**نقول**: تكملة الرواية: ".....قال: عشرة آلاف جبرئيل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، ثمَّ يهزّ الراية ويسير بها فلا يبقى أحد في المشرق ولا في المغرب إلّا لعنها، وهي راية رسول الله (ص) نزل بها جبرئيل يوم بدر. ثمّ قال: يا أبا محمّد، ما هي والله قطن ولا كتّان ولا قزّ ولا حرير. قلت: فمن أيّ شيء هي؟ قال: من ورق الجنّة، نشرها رسول الله (ص) يوم بدر، ثمّ لفّها ودفعها إلى عليّ (ع)، فلم تزل عند عليّ (ع) حتّى إذا كان يوم البصرة نشرها أمير المؤمنين (ع) ففتح الله

عليه، ثمَّ لفّها وهي عندنا هناك لا ينشرها أحد حتّى يقوم القائم (ع)، فإذا هو قام نشرها فلم يبق أحد في المشرق والمغرب إلّا لعنها...."

فهذه الراية التي يلعنها أهل المشرق والمغرب هي راية الإمام القائم المهدي عليه السلام، وليست راية احمد اسماعيل، ولاراية اليماني، كما يريد إثباته أحمد اسماعيل وأتباع دعوته الباطلة.

**قال في صفحة 152**: "وكونه العلم المنتشر من نفسه يناسب كون الداعي وصيًا لا سفيرًا،..."

**نقول**: وقد سبق أن تقرّرَ أنَّهم قالوا أنه وصي وسفير وبان بطلان قولهم، فراجع الكلام في محلَّه.

**قال في صفحة 153**: "وظيفة اليماني الدعوة إلى الإمام محمد بن الحسن العسكري (عليه السلام) وجمع أنصاره بالحق وهذا يعني أن اتصاله بالإمام (عليه السلام) ونقل أوامره وإذنه (عليه السلام) لليماني بأخذ البيعة من شيعته، تم مشافهةً لا كشفًا ولا رؤيا ولا أي نوع من أنواع الاتصال الباطني عند العرفاء،...."

**نقول**: ولكن أحمد اسماعيل يريد أن نبايعه هو، ويأخذ البيعة لنفسه، فهو يجمع الأنصار لنفسه وليس للإمام المهدي عليه السلام، وإن كان يقول أن أنصاره أنصار الإمام المهدي عليه السلام. ولا يملك أحمد اسماعيل دليلًا على أن الإمام عليه السلام أمره بذلك، سوى قوله، فإن من جاء بأوامر أو رسائل من الإمام عليه السلام (كالسفراء الأربعة)، قام بتقديم دليلٍ قاطع على دعواه، كالرسائل التي كانت بحوزة الذي يدعّي تلك الأمور عن المهدي عليه السلام. وبدون دليل، يبقى الأمر مجرّد ادعاء لا أكثر ولا أقل.

**قال في صفحة 157**: "أما عن الأولى، فقد تبين لك مما سبق أن اليماني هو داعي الحق الوحيد،.."

**نقول**: كلا، بل هناك أكثر من واحد يدعون للحق ولاتّباع محمد وآل محمد عليهم الصلاة والسلام.

**وقال أيضًا في نفس الصفحة**: "وهو الرجل الذي من ولد الحسين (عليه السلام) صاحب العهد والراية والسلاح كما أخبر الإمام الباقر عليه السلام (إياك والشذاذ من آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فأن لمحمد وعلي راية ولغيرهم رايات فالزم الأرض ولا تتبع منهم رجلًا أبدًا حتى ترى رجلًا من ولد الحسين (عليه السلام) معه عهد نبي الله وراية وسلاحه) وقال (عليه السلام) (ما أشكل عليكم فلن يشكل عليكم عهد نبي الله وراية وسلاحه) فهذه الأمور الثلاثة تشكل بمجموعها قانونًا يعرف به حجة الله كلٌ بحسبه بمعنى أن من إدعى النبوة يطالب بهذه. الأمور الثلاث بما يناسب مدعاه وكذلك من إدعى الإمامة أو أي عنوان من عناوين الحجية الملزمة"

**نقول**:

الرواية التي نقلوا منها هذا المقطع جاء أيضًا فيها (البحار، ج52ص223): "ثمّ يخرج من مكّة هو ومن معه الثلاثمائة وبضعة عشر يبايعونه بين الرُّكن والمقام، معه عهد نبيِّ الله (صلى الله عليه وآله) ورايته، وسلاحه، ووزيره معه، فينادي المنادي بمكّة باسمه وأمره من السماء، حتّى يسمعه أهل الأرض كلّهم اسمه اسم نبيّ."

وكل هذه الأمور لم تتحق، ولم يقدّم احمد اسماعيل دليلًا عليها، حتى يمكن أن نقول أن الرواية تنطبق عليه.

فأحمد اسماعيل لم يقدم دليلًا على:

1. أنه من وِلد الحسين عليه السلام.
2. أنه صاحب عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (معه عهد نبي الله)
3. ورايته
4. وسلاحه.

فكلمة (معه) تبيّن أن الرجل الذي يجب أن نتّبعه لابد أن تكون هذه الأمور عنده، وأحمد اسماعيل لا يمتلك هذه الأمور؛ فإذن، الرواية لاتنطبق عليه. بل الرواية كما رأينا في الإمام المهدي عليه السلام لأنه هو الذي يُبايَع وهو الذي معه الثلاثمائة وثلاثة عشر ولا يمكن أن يكون البصري.

وإذا كان هذا هو القانون الذي به يُعرف حجة الله، فإن هذه الأمور الثلاثة لا تنطبق على أحمد اسماعيل؛ فهو بالتالي ليس أي شيء؛ لا نبي، ولا إمام، ولا أي "عنوان من عناوين الحجية الملزمة."

وأما القول "كلٌ بحسبه" فهذا كلام قد ينطلي على من ليس لديه اطلاع على أساليب أحمد اسماعيل وأتباعه في ليّ الأمور لصالحهم، فأحمد اسماعيل أقام هذا القانون لإثبات حجيَّتِهِ، وإذا قلنا أنه قانون لمعرفة حجة الله تعالى، فهو لابد أن يكون قانونًا مُطلقًا وينطبق على الجميع. وإلا لو أمكن انطباقه فقط على فئة معيَّنة من حجج الله تعالى، لاحتجنا إلى قانون آخر نسميه أيضًا بقانون معرفة حجة الله. وهذا القانون الآخر لم يقدّمه أحمد اسماعيل. ومن راجع الكتب المنسوبة لأحمد اسماعيل سيرى أنه لم يلمّح من قريب أو بعيد إلى تعدد قوانين معرفة الحجة، بل يكرر أقواله أنه أتى بما أتى به من جاء قبله من الأنبياء والأوصياء. ولذا وجب تطبيق القانون عليه. ومع عدم انطباق فقرات القانون على أحمد اسماعيل، تبطل دعوته، والحمد لله رب العالمين.

**قال في صفحة 157**: "أعني أن العهد مثلًا يمثل النَّص القدسي على شخص الداعي.... وهكذا الأئمة ينص السابق منهم على اللاحق."

**نقول**: قد لاحظنا من سيرة الأئمة عليهم السلام أن السابق ينص على اللاحق حتى ينتشر الخبر إما بين العامة والخاصة وإما بين الخاصة فقط. ومن راجع الروايات عنهم عليهم السلام، سيجد أنهم يذكرون "الوصية الظاهرة"، وهي التي من خلالها يُعرف الموصى إليه، والمراد بها أن عوام الناس يعرفون الإمام أوصى لمن.

وهذا الأمر لا يمكن انطباقه على أحمد اسماعيل، فالنص التشخيصي مفقود في حقِّه، لأن الإمام عليه السلام، محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، لم ينصّ على أحمد اسماعيل، ولا أحد من الناس شهد الإمام عليه السلام وهو ينصّ عليه. فلا يوجد نصّ صريح على أحمد اسماعيل.

**قال في صفحة 158**: "وكونها واجب مؤقت، عند حضور الوفاة."

**نقول** : إن الروايات التي تكلّمت عن الوصية التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وآله في آخر أيام حياته الشريفة تنصّ على عدد الأئمة الاثني عشر ، وهناك رواية واحدة تنصّ على اثني عشر مهديًا بعد الائمة الاثني عشر في الوصية ، وهي بالتالي مخالفة للمتواتر من الروايات وحينئذٍ لا يمكن الأخذ بها لما تقدَّم من بنود الاحتجاج في بداية الكتاب بين (المحاور) و (المؤلف).

**قال أيضًا في نفس الصفحة** : "فالعهد والراية والسلاح تعبيرًا عن الحق في مقامنا الذي يعرف الرجال كما قال أمير المؤمنين..."

**نقول** : العهد توضّح أنه الوصيَّة التي خطّها أمير المؤمنين عليه السلام بيده وبإملاءٍ من رسول الله صلى الله عليه وآله ، والراية والسلاح قد وردت الورايات في وصفهما. وهذه الأمور الثلاثة التي من خلالها يُعرف مكان الحق ، تبيّن لنا أن أحمد اسماعيل ليس حقًا وإنما باطلًا لعدم امتلاكه أي من هذه الأمور الثلاثة.

**قال في صفحة 159** : "فإن اجتمعت في رجل من أهل الأرض فلا شك أنّ أمره أوضح من الشمس في رابعة النهار كما هو وصف داعي الله القائم بالأمر بقية آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)."

**نقول** : نعم ، وهذه الأمور الثلاثة لم يثبت بدليل قاطع ، ولا دليل غير قاطع ، أن أحمد اسماعيل يمتلكها لكي يمكن أن نقول أنه داعي الله ، أو أنه حجّة من حجج الله تعالى على خلقه. فمن يقول أن أحمد اسماعيل يمتلك هذه الأمور ، أو أنَّه المقصود بها ، فعليه أن يبرز دليله القاطع وإلا يكون كاذبًا مفتريًا على الله تعالى ، لأنه قال أن أحمد حجّة الله ، وكاذبًا مفتريًا على النبي صلى الله عليه وآله ، لأنه قال أنّ أحمد وصيّه ، وكاذبًا مفتريًا على الإمام المهدي عليه السلام لأنه قال أن الإمام عليه السلام أرسله وأنه من ذريّته.

**قال في صفحة 160** : "وسميت الوصية عهدًا لأن في بدايتها (هذا ما عهده رسول الله إلى وصيه علي بن أبي طالب). الرجل لم ياتي بها محتجًا على وثاقته مقدمًا إياها كدليل إثبات على عدة أمور منها....."

**نقول**: فهنا الكلام إذن عن الوصية الحقيقة، الأصلية، الفعلية، وليس عن نسخة عنها، ولا الكلام عن رواية عن جزء منها. بل (هذا ما عهد به...) لا يوجد في غيبة الطوسي، وهو الكتاب الذي فيه الرواية الوحيدة للوصيّة التي تذكر المهديين، وهي عمدة دعوتهم الباطلة.
وأحمد اسماعيل لم يقدّم الوصية، بل قدّم رواية موجودة في كتاب، وهذا الكتاب يمتلكه عشرات الآلاف من الناس، فهي إذن يمكن أن تجتمع في أكثر من شخص، وإذا أمكن اجتماع ركن في أكثر من شخص، بطل الاستدلال بها على كونها أمرًا يُعرف به حجة الله تعالى على خلقه.

**قال أيضًا في نفس الصفحة** : "لان الكتاب يعصم الأمة أين ما حل ومن أي ضلال."

**نقول**: وهذا واضح البطلان، لأن الكتاب عاصم فقط لمن تمسّك به، فحتى مع وجود الكتاب في زمان معيّن وفي مكان معيّن، فلا يعصم أهل ذلك الزمان والمكان إذا لم يكونوا متمسكين به.

**وقال أيضًا**: "لأنَّهم في غاية الشوق إلى معرفة مضمون ذلك الكتاب الذي حال عمر بن الخطاب بين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبين كتابته...."

**نقول**: هذا الكتاب العاصم الذي يتكلمون عنه، حتى أحمد اسماعيل لم يقدّمه لنا كشيعة، وإنما قدَّم لنا رواية نعرفها وتمت مناقشتها من قِبَل العلماء منذ مئات السنين. فأحمد اسماعيل لم يأتِ بمحتوى جديد و لم يأتِ بذلك الكتاب العاصم الذي يتكلمون عنه.

**قال في صفحة 161** : "إن من خاصية الكتاب العاصم للأمة من الضلال، عاصمية نفسه من الادعاء لان فاقد الشيء لا يعطيه، والواقع التاريخي ببابك، لم يكشف أحد عن وجود هذا

الكتاب فضلًا عن الاحتجاج به، وإلا لما جعله الإمام من الأمور الفارقة لمعرفة صاحب الحق في وقت تكفأ الشيعة كما تكفأ السفن..... فإذا فرضنا إمكان الإتيان به من قبل الكذابين فان هذا الفرض ينافي وصفه بالعاصمة...."

**نقول**: عاصمية الكتاب من ادعاء المبطلين نغمة طال ما سمعناها من أحمد اسماعيل وأتباعه، ولكن هذا الكتاب لم يعصم نفسه من الإدعاء، وليس هناك دليل قرآني أو روائي على ذلك، وإنما هو فهمهم لبعض الروايات فقط.

نعم، في التاريخ لم يقل أحد (حسب الذي نقل إلينا من التاريخ) أن أحدًا قال أنه هو صاحب هذا النص، لأنهم حينها سيُطالبون بإبراز النص الأصلي.

والإمام عليه السلام جعل هذا الأمر (العهد) من الأمور الفارقة لمعرفة صاحب الحق، لأن العهد لا يمكن توفّره عند أكثر من شخص كما قلنا سابقًا، ولذا لابد أن يكون فريدًا من نوعه.

والرواية موجودة في أكثر من كتاب نقلها عن غيبة الطوسي، فالرواية إذن مكشوف عنها، وقد تطرّق إليها أكثر من عالم من علماء الشيعة في كُتبهم، بما فيهم السيد محمد صادق الصدر رحمه الله.

ونودُّ التنبيه إلى أمر آخر: وهو أنَّهم حينما يقولون (الكتاب) فهم يقصدون الكتاب الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله كتابته يوم الخميس ليعصم من تمسك به من الضلال. وفي الحقيقة لا يملك أحمد اسماعيل ولا أتباعه أي دليل قاطع على أن الرواية التي في كتاب الغيبة للطوسي هي عين ذلك الكتاب. فهم يستخدمون هذه العبارة للتدليس على الناس، وهذا من ضعف دعوتهم.

أما ما يخصّ ادعاء المناصب الإلهية، وخصوصًا الوصيّة، فقد روى الصدوق في كمال الدين، صفحة 147، رواية 13: "حدثنا أبي؛ ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنهما قالا: حدثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري: ومحمد بن يحيى العطار؛ وأحمد بن إدريس جميعًا قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبان بن عثمان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إنَّ يوسف بن يعقوب صلوات الله عليهما حين حضرته الوفاة جمع آل يعقوب وهو ثمانون رجلًا فقال: إنَّ هؤلاء القبط

سيظهرون عليكم ويسومونكم سوء العذاب وإنما ينجيكم الله من أيديهم برجل من ولد لاوي بن يعقوب اسمه موسى بن عمران عليه السلام، غلام طوال جعد آدم. فجعل الرجل من بني إسرائيل يسمّي ابنه عمران ويسمي عمران ابنه موسى. فذكر أبان بن عثمان، عن أبي الحسين عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ما خرج موسى حتّى خرج قبله خمسون كذابًا من بني إسرائيل كلّهم يدّعي أنه موسى بن عمران".

فكلامهم إذن باطل، لأن حتى النص التشخيصي على المعصوم قابل للإدعاء من قبل غير المعصوم كما ثبت في الرواية أعلاه. فعلى الرغم من عدم إثباتهم بالدليل على عدم إمكان ادعاء النص من قِبَل المبطل، ثبت أنه يمكن ادعاءه.
وبما أن رواية الوصية موجودة في كتب الشيعة، ومنقولة عن الغيبة للطوسي، فيمكن لأي شخص شاء أن يأتِ بهذا الكتاب. نعم، الكتاب، العهد، المقصود به هو وصية رسول الله صلى الله عليه وآله الأصليّة التي لا يمكن أن يمتلكها شخص غير صاحب الحق. وهذا العهد لم يأتِ به أحمد اسماعيل ولم يقدّم دليلًا على أنه يمتلكه.

**قال في نفس الصفحة**: "وبما أن إثبات نسب شخصه إلى الإمام عليه السلام منتفي عن طريق السبل الفقهية الحسية .... بعد إثبات كون الشخص مقطوع النسب لغير الإمام عليه السلام."

**نقول**: لم يثبت أن الشخص هذا مقطوع النسب لغير الإمام عليه السلام. وبما أن نسبه إلى الإمام عليه السلام لا يمكن إثباته إلا بطريق الغيب، فإثباته إذن متعذّر على العامّة، وحتى على أحمد اسماعيل، ومع عدم إمكان إثبات نسبه، تسقط الدعوة، لأنها قائمة على أنه من ذريّته.

**قال في صفحة 163**: "وبهذا يظهر وضوح قول الإمام (عليه السلام) معه عهد نبي الله، فانه لا يوجد اليوم على وجه الأرض من يدعي انه صاحب العهد سوى أحمد الحسن، ولعل لهذا القانون أشار الحسين (عليه السلام) يوم العاشر بقوله (إلهي أنت تعلم أنهم يقتلون رجلا ليس على وجه الأرض ابن بنت نبي غيره)...."

**نقول**: الادعاء يحصل، ولكن إثبات الإدعاء هو المُهم؛ فالرواية تقول (معه) وأحمد اسماعيل لم يثبت أنه معه، بل ادعى أنه المذكور في رواية الوصية، وهذا لايمكن أن يكون هو المقصود، لأننا بهذه الحالة كلّنا معنا عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لأننا ايضًا نملك الرواية التي استدلّ بها، فلذا لا يمكن أن يكون المقصود من العهد هي رواية الطوسي في الغيبة.

اما قول الإمام الحسين عليهالسلام، فهذا الأمر الذي ادعاه الإمام الحسين عليه السلام، وهو أنه لا يوجد على وجه الأرض ابن بنت نبي غيره، مُتحقق، فالنبي صلى الله عليه وآله آخر الأنبياء، والحسين عليه السلام ابن فاطمة عليها السلام، امّا احمد اسماعيل فلم يثبت بالدليل القاطع أي شيء من ادعاءاته. فهناك فرق شاسع بين ما يقوله المُحاور هنا وما قاله الحسين عليه السلام هناك.

**قال في صفحة 164**: "لعدة أسباب أهمها الحفاظ على عقلانية الحوار....، والتزامًا بما اتفقنا عليه أن لا أءتي بدليل متشابه فان هذا الأمر ينطبق على أمر الإمام (عليه السلام) نفسه وعقوبة البتر تحصل لكل من له قدرة إقناع الناس أن ينطق عن الله تعالى أو عن وليه، فان قناعة عامة الناس ليست ذا عسر...... مع إيماني أن ما جاء به السيد أحمد الحسن (عليه السلام) لو كان باطلًا والعياذ بالله أن يبتر عمر...."

**نقول**: الكلام هنا عن الرواية التي كثيرًا ما يستشهد بها أحمد اسماعيل وأتباعه، وهي مروية عن الصادق عليه السلام، قال: "إنّ هذا الأمر لا يدعيه غير صاحبه إلا تبّر الله عمره."

مع العلم أن الرواية لم يرد فيها لفظ (الوصية)، ولكن (الأمر) وهو يعني الإمامة.

أولًا: ومن هذه الأسباب أن هذه الرواية بنفسها تنفي عدم الادعاء، فالإدعاء مُمكن بحسب الرواية، ولكن إذا ادعاها شخص باطل، فإن الله تعالى سيتبرّ عمره. ولأن هذه الرواية تنفي عدم ادعاء المبطلين، صاروا يفرّون منها أتباع جيش الغضب الإلهي، وإلّا فإن أتباع المكتب لازالوا متمسكين بهذه الرواية دون أن يلتفتوا إلى أنها تفنّد دعواهم، أو هم ملتفتين ولكن يجحدون الحق.

ثانيًا: قوله أنه لن يأتِ بدليل متشابه، وكل الروايات إلى الآن متشابهة. فهو فسّر العهد والسلاح بغير ظاهرهما، وإذا كان للرواية أكثر من تأويل، صارت متشابهة. بل كل دعوة أحمد اسماعيل مبنيّة على المتشابهات.

ثالثًا: أمّا الإقناع، فهو ما حصل مع أتباع احمد اسماعيل. فقد قام أحمد اسماعيل البصري بإقناع أتباعه أنه على اتصال بالإمام المهدي عليه السلام وأنه من ذريَّته وأنه مُرسل إليهم من قِبَل الإمام عليه السلام، دون أن يقدّم دليلًا قاطعًا على دعواه. بل من يريد منه دليلًا يقول له أن يقرأ دعاء معيّن أو يصوم لأيام محددة وسيرى رؤيا. وكأن الأدلة العقليَّة لا تنفع مع دعوته.

رابعًا: اما بتر العمر، ربما حصل مع أحمد اسماعيل، لأنه إلى اليوم لم يُثبَت حياة أحمد اسماعيل. فمن قال أن الله تعالى لم يبتر عمره؟

**قال في صفحة 165**: "ولكن أردت استيضاح ما يتبادر من أن الابن ينصرف إلى المباشر ...."

**نقول**: قد قدَّمنا الكلام في ذلك فراجع، ونقول مختصرًا أن سياق الرواية يدلّنا على أن المراد به هو الابن المباشر، ولا قرينة داخلية تفيد غير ذلك. والقرائن الخارجية إذا استخدمناها تكون رواية الوصية متشابهة، ولا يمكن الاحتجاج بها حينئذٍ.

وقال في الحاشية (1): "عبد الأعلى بن أعين قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): (ما الحجة على المدعي لهذا الأمر بغير حق؟ قال: ثلاثة من الحجة لم يجتمعن في رجل إلا كان صاحب هذا الأمر: أن يكون أولى الناس بمن قبله، يكون عنده سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويكون صاب الوصية الظاهرة) الخصال ص117."

ونرى من جديد تدليس أحمد اسماعيل وأتباعه، فلماذا لم ينقل الرواية كاملة؟ لأنه بهذا النقل قد يتصوّر القارئ أن الرواية أتى بها كاملة، ولكن في الحقيقة هناك جملة أخرى لم يأتِ بها. وهذه الجملة هي: "... ويكون صاحب الوصيّة الظاهرة الّذي إذا قدمت المدينة سألت العامّة والصبيان إلى من أوصى فلانٌ؟ فيقولون: إلى فلان."

وحينما يستشهد أحمد اسماعيل وأتباعه بهذه الرواية فهم يبترون الكلام بعد (الوصية الظاهرة) لأنهم لو نقلوا ما بعدها لَتَبيَّن فساد دعواهم، وذلك لأن أحمد اسماعيل لا يملك الوصية الظاهرة. فعلى ذلك، لم تجتمع هذه الثلاثة من الحجة فيه ليكون صاحب هذا الأمر، وبذلك يكون أحمد اسماعيل كذّاب مدلّس مفترٍ مُبطل. والإمام عليه السلام بيّن ما معنى الوصيّة الظاهرة حتى لا يأتينا شخص مثل أحمد اسماعيل ويفسّرها على هواه!

**قال في صفحة 168** : "فكانت رايته إحياء هذا الناموس الإلهي وكل من يأتي بهذا الغرض فان رايته راية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقلنا كلٌ بحسبه، فالراية تعني المضمون الذي يحمله صاحبها، وهي أيضًا تحكي نوع الإصلاح الذي يقدمه المصلح بحسب موضوع انحراف الأمة، انطلاقًا مما حَقَقَت وبأي موضوع تقهقرت."

**نقول**: وهذا الكلام مخالف لصريح الروايات في راية رسول الله صلى الله عليه وآله ووصفها كما تقدّم. فهو كلام لا قيمة علميَّة له. وأما صرف الكلام عن ظاهره فهو يُعدُّ من المتشابهات التي نُهينا عن الأخذ بها كما تقرر سابقًا.

**قال في صفحة 169**، وهو يتكلّم عن الشورى الصغرى: "إن الانتخابات الدستورية التي ذهب الناس إليها بفتوى مراجع الفرقة المنتظرة!! لإضفاء شرعية على تلك الأحكام الوضعية التي تتعارض مع حكم الكتاب وأدب الإنتظار."

**نقول**: بل العراق منذ عشرات السنين يعمل وفق الأحكام الوضعية، ومركز القرار كان دائمًا في بغداد (الزوراء). فلا يمكن اعتبار الانتخابات هذه هي الشورى الصغرى وصرف الفهم لها.

**قال في صفحة 172** : "ولا يحق لِأحد أن يرفع البيعة لله ما لم يكن متصلًا بالإمام (عليه السلام).."

**نقول**: إذن على من يرفع البيعة لله ويدعي أنه متصل بالإمام عليه السلام، أن يُثبِتَ في المقام الأوَّل أنه متصلٌ حقًا بالإمام عليه السلام؛ وإلا فمجرَّد الادعاء {لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ} [الغاشية: 7]، وهو في أحسن حال يفيدنا الظن؛ {إنَّ الظنَّ لا يُغْنِي منَ الحقِّ شيئًا} [يونس: 36].

**قال في صفحة 179** : "ورد بشأن سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أخبار كثيرة، وكلامنا في تحديد مفهومه بعيدا عن التلاعب بدلالة الأخبار وتأويلها الأمر الذي التزمنا خلافه في بداية الحوار ولا يمكن أن نقبل (بقطعة أثرية) يأتي بها الداعي ليثبت أن معه سلاح رسول الله

(صلى الله عليه وآله وسلم) لأن ذلك سيلزم الدور باعتبار أن دليل إثبات أن هذه القطعة سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) متوقف على (صدق الداعي) وصدق الداعي متوقف على إثبات كونها سلاح رسول الله باعتبارها أحد الأمور الثلاث في تشكيل قانون معرفة الحجة كما أنه مخالف لما وعدنا به من الترابط بين حلقات هذا القانون وعدم التفكيك بينهما."

**نقول**: نعم، وردت الكثير من الأخبار في ذلك، وصحيح ما تقول أيها المؤلِّف من أننا لا بد أن ننحى "بعيدًا عن التلاعب بدلالة الأخبار وتأويلها"، فكيف تريد تحديد مفهومه إذا كانت الروايات قد وردت فيه؟ فالرواية صريحة تقول: "معه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله"، فلماذا تأوّلها حسب فهمك؟ وإليك بعض الروايات في سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله:

- روى الكليني في (الكافي ج1ص238): "عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن وهب، عن سعيد بن السمّان قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنَّما مثل السلاح فينا مثل التابوت في بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل أيُّ أهل بيت وجد التابوت على بابهم أُوتوا النبوّة، فمن صار إليه السلاح منّا أُوتي الإمامة".
- وروى أيضًا: "عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن السكين، عن نوح بن درّاج، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنّما مثل السلاح فينا مثل التابوت في بني إسرائيل، حيثما دار التابوت دار الملك، فأينما دار السلاح فينا دار العلم".
- وروى: "محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن صفوان، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إنّما مثل السلاح فينا مثل التابوت في بني إسرائيل حيثما دار التابوت أُوتوا النبوة، وحيثما دار السلاح فينا فثمَّ الأمر، قلت: فيكون السلاح مزايلًا للعلم؟ قال: لا".
- وروى: "عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إنما مثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل أينما دار التابوت دار الملك، وأينما دار السلاح فينا دار العلم".

- وروى في الكافي أيضًا في صفحة (234): " الحسين بن محمد الأشعريّ، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشّا، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الأعلى بن أعين قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: عندي سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله)، لا أُنازع فيه، ثُمَّ قال: إنَّ السلاح مدفوع عنه، لو وضع عند شرّ خلق الله لكان خيرهم، ثم قال: إنَّ هذا الأمر يصير إلى من يلوّى له الحنك فإذا كانت من الله فيه المشيئة خرج فيقول الناس: ما هذا الذي كان، ويضع الله له يدًا على رأس رعيّته".
- وروى أيضًا (ص235): "عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن محمد ابن حكيم، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: السلاح موضوع عندنا، مدفوع عنه، ولو وضع عند شر خلق الله كان خيرهم، لقد حدّثني أبي أنه حيث بني بالثقفيّة- وكان قد شق له في الجدار- فنجّد البيت، فلما كانت صبيحة عرسه رمى ببصره فرأى حذوه خمسة عشر مسمارًا ففزع لذلك وقال لها: تحوّلي فإني أُريد أن أدعو مواليّ في حاجة، فكشطه فما منها مسمار إلّا وجده مصرفًا طرفه عن السيف، وما وصل إليه منها شيء".
- وروى: "محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن حجر، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عمّا يتحدّث الناس أنّه دفع إلى أم سلمة صحيفة مختومة فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لّما قبض ورث عليّ عليه السلام علمه وسلاحه وما هناك ثم صار إلى الحسن ثم صار إلى الحسين عليهما السلام فلمّا خشينا أن نغشى استودعها أم سلمة ثم قبضها بعد ذلك علي بن الحسين عليه السلام، قال: فقلت: نعم ثمّ صار إلى أبيك ثم انتهى إليك وصار بعد ذلك إليك، قال: نعم".

جملة: "علمه وسلاحه" كفيلة بإيضاح أن العلم غير السلاح.

- وروى الكليني أيضًا ( الكافي ج1ص232): "عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن وهب، عن سعيد السمّان قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أفيكم إمامٌ مفترض الطاعة؟ قال: فقال: لا، قال: فقالا له: قد أخبرنا عند الثقات أنّك تفتي وتقرّ وتقول به

ونسمّيهم لك، فلان وفلان، وهم أصحاب ورع وتشمير، وهم ممن لا يكذب. فغضب أبو عبد الله (عليه السلام) فقال: ما أمرتهم بهذا، فلما رأيا العضب في وجهه خرجا.
فقال لي: أتعرف هذين؟ قلت: نعم هما من أهل سوقنا وهما من الزيديّة وهما يزعمان أّن سيف رسول الله (صلى الله عليه وآله) عند عبد الله بن الحسن، فقال: كذبا لعنهما الله، والله ما رآه عبد الله بن الحسن بعينيه ولا بواحدة من عينيه ولا رآه أبوه، اللهم إلّا أن يكون رآه عند علي بن الحسين، فإن كانا صادقين فما علامة في مقبضه؟ وما أثر في موضع مضربه.
وإنّ عندي لسيف رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإنّ عندي لراية رسول الله (صلى الله عليه وآله) ودرعه ولامته ومغفره، فإن كانا صادقين فما علامة في درع رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ وإن عندي لراية رسول الله (صلى الله عليه وآله) المغلبة، وإن عندي ألواح موسى وعصاه، وإن عندي لخاتم سليمان بن داود، وإن عندي الطست الذي كان موسى يقرّب به القربان، وإن عندي الاسم الذي كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا وضعه بين المسلمين والمشركين لم يصل من المشركين إلى المسلمين نشّابة، وإن عندي لمثل الذي جاءت به الملائكة.
ومثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل في أي أهل بيت وجد التابوت على أبوابهم أوتوا النبوة ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة، ولقد لبس أبي درع رسول الله (صلى الله عليه وآله) فخطّت على الأرض خطيطًا ولبستها أنا فكانت وكانت، وقائمنا من إذا لبسها ملأها إن شاء الله".

- وروى الكليني (الكافي، ج1ص276): "الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن ابن أُذينة، عن بريد العجلي، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل}، قال: إيَّانا عنى، أن يؤدّي الأوّل إلى الإمام الذي بعده الكتب والعلم والسلاح، ..."

فالسلاح إذن غير الكتب، وغير العلم.

ومن خلال هذه الروايات يتضّح معنى سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله، ومعنى السلاح بشكل عام، الذي وردت الإشارة إليه في الروايات عنهم عليهم السلام. فلا يمكن لأحد أن يقول أننا يجب أن نأخذ بالمعنى الباطن للكلام ونتأوله، بل يجب أن نأخذ الكلام على ظاهره. فإذا كانت فقرات القانون الثلاث (قانون معرفة الحجة) قابلة للتأويل، فأي حجيَّة تبقى للقانون الذي يعتمدون عليه في إثبات حجيّة أحمد اسماعيل البصري؟ حينها تبطل دعواهم من الأساس.

**قال في صفحة 180**: "فقد سُئل الإمام جعفر الصادق عليه السلام (بما يعرف صاحب هذا الأمر قال بالسكينة والوقار والعلم والوصية).... في حديث آخر قال عليه السلام (ولا يسأل عن شيء بين صدفيها إلا أجاب)..."

**نقول**: اما الكلام في الجواب والسؤال، فإنَّهُ يتعذّر علينا الآن سؤال أحمد اسماعيل مباشرة، أو استحصال يقين بأنه هو المُجيب عن الأسئلة التي تُبعث إليه. هذا من باب، ومن باب آخر، فقد قام كثير من الأخوة بسؤاله وهم لم يُجب عن الأسئلة، وفي بعض الأحيان يُجيب فقط عن بعضها، فبحسب هذه الرواية، فأحمد اسماعيل ليس (صاحب هذا الأمر).

أما الأمور التي من خلالها يُعرف الإمام وصاحب الامر، فقد وردت فيها الروايات، منها:

- روى الكليني في الكافي (ج1ص378)، رواية: "علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، قال: حدثنا حماد، عن عبد الأعلى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام... إلى أن يقول: فقال: يُعرف صاحب هذا الأمر بثلاث خصال لا تكون في غيره: هو أولى الناس بالذي قبله وهو وصيّه، وعنده سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله) ووصيّته، وذلك عندي، لا أُنازع فيه...."

وفي الرواية إشارة إلى أنه عليه السلام يمتلك هذه الأمور ويمكنه أن يبرزها ليُثبت صدق دعواه.

- وروى الكليني (ج1ص285): "أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، علي أبي بصير قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جُعلت فداك بما يعرف الإمام؟ قال: فقال: بخصال: أمّا أوّلها فإنه بشيء قد تقدّم من أبيه فيه بإشارة إليه لتكون عليهم حجة، ويسأل فيجيب، وإن سكت عنه ابتدأ، ويخبر بما في غد، ويكلّم الناس بكل لسان، ثم قال لي:

يا أبا محمد أُعطيك علامة قبل أن تقوم ، فلم ألبث أن دخل علينا رجل من أهل خراسان ، فكلمه الخراساني بالعربية ، فأجابه أبو الحسن عليه السلا بالفارسية ، فقال له الخراساني : والله جُعلت فداك ما منعني أن أكلمك بالخراسانية غير أنّي ظننت أنك لا تُحسنها ، فقال : سبحان الله إذا كنت لا أُحسن أُجيبك فما فضلي عليك؟ ثم قال لي : يا أبا محمد إنّ الإمام لايخفى عليه كلام أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح ، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام."

وأحمد اسماعيل البصري لا يُجيب عن بعض الأمور ، بل يقول أن الإمام أو النبي فقط للتشريع ، ولا يلزم أن يعرف كل شيء ، سواء كانت المعرفة في الطب أو اللغات ؛ وهذا خلاف ظاهر هذه الرواية.

وهنا نسأل أحمد اسماعيل وأتباعه : لماذا جعلتم رواية (العلم والسلاح والوصية) هي الأركان الوحيدة لقانون معرفة الحجة وتركتم الروايات الأخرى التي أيضًا ذكرت الخصال التي يجب أن تتوفّر في الإمام ويمكن من خلالها معرفة صدق وكذب المدعي؟ مثل الرواية أعلاه عن الرضا عليه السلام والتي يذكر فيها علم الإمام باللغات وإخباره بما في غد.

الجواب بسيط جدًا ويتكوَّن من جهتين :

الجهة الأُولى : هي معرفة أحمد اسماعيل وأتباعه أن هذه الروايات إنْ استُخدمت كقانون فإنها لن تنطبق على أحمد اسماعيل وبذلك تبطل دعواهم قبل انطلاقها. فلذا لجأوا إلى روايات أقل تعقيدًا لكي يوهموا الناس حسب ما يريدون.

الجهة الثانية : أن بعض أتباع أحمد اسماعيل وأحمد البصري نفسه يعتبرون هكذا روايات من الغلو في أهل البيت عليهم السلام والأنبياء. وما سبب اعتمادهم للغلو إلا لأنهم يعرفون أن هذه الروايات تُبطل دعوتهم.

وإن شاء الله سنناقش كتابًا لناظم العقيلي (من أتباع المكتب) في روايات الغلو.

**قال أيضًا في صفحة 180** : "تبين لك علمه الذي أنفرد به مثل : أولًا : بيان الوصية التي يأتي بها الإمام (عليه السلام) إلى شيعته وتطبيق الأخبار عليه بما لا يقبل الشك ، فقد رد الإمام (عليه

السلام) على من يدعي انه يصف صاحب هذا الأمر بما ليس بالناس .... ثانيًا : الكشف عن وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله )وكتابه العاصم للأمة من الضلال ..."

**نقول :**

أولًا : بل لم ينفرد بعلمٍ، سوى أنه أوَّل المتشابهات من الروايات حسب رأيه، والتي تخالف المُحكمات الواضحات من الروايات.

ثانيًا : هو احتج برواية لجزء من الوصية في أحسن أحوالها، وهذه الرواية رواية آحاد لا تصمد للمناقشة السندية ولا مناقشة متنها كما مرَّ سابقًا ؛ وهي رواية لم يجد فيها الشيخ الطوسي غير إثبات الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

ثالثًا : أمّا الكشف عن الكتاب العاصم، فهذا كذب واضح، فهو لم يكشف عن أي شيء. فإذا كان المقصود هو كشفه عن رواية الطوسي، فالرواية موجودة ومكشوف عنها منذ مئات السنين، وقد تكلّم فيها الاعلام ؛ وإذا كان يتكلّم عن الوصية الحقيقة، فهذا ما لم يكشف عنه بعد. بل وطالبناه وما زلنا نطالبه بإبراز الوصيّة الفعليّة التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله وكتبها الإمام علي عليه السلام بخط يده المباركة.

**قال في صفحة 181** : "الأجوبة الفقهية كما تعلم لا تخضع لضابطة فلا يعدو ما جاء به رأيًا فقهيًا كما أنه اعطاه على شكل فتوى لا استدلال يعتمد بذلك على حجيّة قوله (عليه السلام)..."

**نقول** : إذن، كل الأجوبة الفقهيّة لا تثبت علمه ولا تثبت دعواه. فما الذي بقي؟ إحكامه للمتشابهات؟

يقول (المؤلف) : وأما عن الأجوبة التفسيرية فقد بحثها تحت عنوان المتشابهات والمتشابه كما تعلم لا يجوز فيه الحوار لأنه يُؤخذ تسليمًا."

فإذن، قبل أن يُحكم المتشابه ويكون إحكامه حُجّة، عليه أولًا أن يُثبت حجيَّته.

**قال في صفحة 182** : "ولا أتصور أن الأمر يعنينا كمسلمين شيعة لأننا لم نكلف بالبحث عن الشبيه أو عن عيسى (عليه السلام) وما علاقته باليماني."

**نقول** : بل الأمر يعنينا ، لأن هذا الإنسان إذا كان مُدعيًا لأمرٍ وهو كاذب في مُدّعاه ، فكيف يُمكن تصديقه في باقي الأمور التي ادعاها؟
فيجب أولًا إثبات جميع ادعاءاته قبل أن نُصدّقه في أقواله ؛ وإلا ، إذا كُنّا غير مُكلّفين بالبحث عن الشبيه ، فلماذا قالها لنا وأعلن عنها؟

**قال في صفحة 182** : "ومن هنا جاءت مسألة الشبيه لأنه من الأهمية عند النصارى بمكان لصدق عنوان المعزي عليه...."

**نقول** : بل كيف يكون المُعزّي هو شبيهه؟ وكيف يحتجّ على النصارى بمسألة الشبيه وهم أصلًا لا يعترفون بالشبيه؟ بل يقولون أن المسيح عليه السلام صُلِب ومات ، ورجع بعد ثلاثة أيامن ثم رُفِعَ إلى السماء؟؟! ألا يجب على أحمد اسماعيل أن يحتج على النصارى بما يعتقدون به؟

**قال في صفحة 184** : "قلنا في كراس جيش الغضب الإلهي أن الرسل يأتون بالنتائج ولا علاقة لهم بتوسيط المقدمات لأن ذلك من وظيفة العلماء لانهم بعد معرفة أن هذه النتائج تمخضت عن مقدمات علمية في غاية الدقة وقد لا يلتفت إليها الرسول نفسه... وإنما أهّلَه لحملها سلامة قلبه وشدة تسليمه وليس قناعته الناتجة عن علم ومعرفة وإلا لكان مدعاة للشك...."

**نقول** : كيف يأتون بالنتائج ، وأحمد اسماعيل ألَّف العديد من الكُتب التي أكثر فيها من المقدمات والكلام الفارغ!
وأما الكلام عن الإيمان ، أليس الإيمان بشيء لابد أن يكون معه عِلم؟ أوليس أفضل الإيمان ما كان عن معرفة؟

فإذا كان احمد اسماعيل غير مُحيط ومدرك وملتفت لمقدمات علمية، كيف يمكنه أن يكتب في النتائج وهو لم يفهم المقدمات؟ فإذا لم يكن فاهمًا للمقدمات فالنتيجة حتمًا ستكون غير صائبة.

**قال في صفحة 185**: "وأما عن الأخبار فمنها ما يفسر الأمية بالشمول والمركزية بمعنى أممي من أم القرى، وهذا وجه تأويلي نقبله مع الالتزام بالمعنى الظاهري الأزلي لعدم المعارضة ومنها ما يُخبِر بأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يتحدث بسبعين لسان، فمحمول على ما بعد البعثة مضافًا لما يتضمنه من فرق بين اللغة واللسان لا يسعه هذا المختصر."

**نقول**: أما حمل الكلام على أنه بعد البعثة، فهذا لازمه الدليل، وهو حمل على غير المعنى الظاهري، وهو أمر غير مقبول.
وقد جاءت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام أنه صلى الله عليه وآله كان يقرأ ويكتب قبل البعث:
روى الصفار في (بصائر الدرجات): حديث 828: "حدّثنا أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله البرقيّ، عن جعفر بن محمّد الصوفيّ قال: سألت أبا جعفر محمد بن عليّ الرضا عليه السلام وقلت له: يابن رسول الله، لم سُمّي النبيّ الأُمّيّ؟ قال: ما يقول الناس؟ قال: قلت له: جُعلت فداك! يزعمون أنما سمّي النبي الأمي لأنه لم يكتب. فقال عليه السلام: كذبوا عليهم لعنة الله، أنّى يكون ذلك والله تبارك وتعالى يقول في محكم كتابه: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ ويُزَكِّيهِمْ ويُعلِّمَهُمُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ} فكيف كان يعلّمهم ما لا يحسن، والله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ ويكتب باثنين وسبعين أو بثلاث وسبعين لسانًا، وإنما سمّي الأُميّ لأنه كان من أهل مكة ومكة من أمهات القُرى، وذلك قول الله تعالى في كتابه: {لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرَى وَمنْ حَوْلَهَا}".
مضافًا إلى أن القول بعدم معرفة النبي صلى الله عليه وآله القراءة والكتابة، يعني أن غيره أفضل منه في هذه الناحية، وهذا يُعتبر تنقيصًا لمقامه صلى الله عليه وآله. فإن كان أحمد اسماعيل وأتباعه يقبلون التنقيص من مقامه صلى الله عليه وآله لأجل إثبات دعواهم، فنحن كشيعة إثني عشرية تابعين لمحمد وآل محمد عليهم الصلاة والسلام لا نقبل بهذا بأي حال من الأحوال.

**قال في صفحة 187** : "وجب عليه وفق قاعدة اللطف وقانون الإنذار أن يبعث للنصارى رسولًا منه اسمه أحمد كما وعدهم بذلك قبل رفعه (عليه السلام)..."

**نقول** : أي نصارى يعتقدون ببعث شخص اسمه (أحمد) قبل عيسى عليه السلام؟
هذا من باب، ومن باب آخر فالله تعالى هو الذي ينذر، ويرسل المنذرين، وليس عيسى عليه السلام؛ فعيسى عليه السلام لم ترد فيه الروايات أنه يُرسل أحدًا باسم احمد. والآية تقول: {...... وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ...} ، وليس قبلي. فالنصارى لا يعتقدون أن الذي اسمه أحمد يكون قبل عيسى عليه السلام. إلّا أن يقولوا أنَّ احمد المذكور في هذه الآية هو احمد اسماعيل.

**قال في صفحة 195** : قال (المحاور): "فعليك أن تُثبت أن صاحب الدعوة لا يقول بهذا وإلا فهي أحد الفرق المذكورة في الرواية من دون شك وإن عقيدة صاحب الدعوة هي مسألة الفصل ...."
فيُجيب (المؤلف): "نعم، إن قول صاحب الدعوة هو الفيصل في هذه المسألة سواء وافق قول الأنصار أو خالفه...."

**نقول** : الكلام هو عن الفصل بين الأئمة والمهديين، وتفرّق أتباع أحمد اسماعيل بين من يقول أن أحمد البصري هو الإمام الثالث عشر، وبين من يقول أنه ليس كذلك. و (المحاور) هنا طلب بكل وضوع قولًا لصاحب الدعوة وهو أحمد اسماعيل، يبيّن فيه اعتقاده في هذه المسألة.
ولكن كالعادة (المؤلف) لم يُسعفه الحظ في الإجابة، فهو لم يقدّم أي دليل على أن احمد اسماعيل قال أنه ليس إمام ثالث عشر، أو أنه مهدي وليس إمام. بل نقل من كتاب (المتشابهات)، رواية استشهد بها أحمد اسماعيل، ولم يقدّم كلام أحمد اسماعيل كدليل.
فحتى مع ما فرضه (المؤلف) في مخيّلته من سؤال (المحاور) لم يستطع الجواب عنه! فيا له من عالم!

**قال في صفحة 196**، ناقلًا للرواية: "عن أبي جعفر عليه السلام (إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا)."

**نقول:**

أولًا: من المقصود بالاثني عشر في الرواية هذه؟ هل المقصود بهم الأئمة الاثني عشر عليهم السلام أم المهديين بحسب اعتقاد أحمد اسماعيل وأتباعه؟

ثانيًا: فإذا قلنا أنها في الأئمة و تشمل أحمد اسماعيل كإمام ثاني عشر، لعدم شمولها الإمام علي عليه السلام، فهي تثبت أن بعد الاثني عشر، أي بعد أحمد اسماعيل، تسيخ الأرض بأهلها، وهذا مخالف لثوابت العقيدة الشيعية في الرجعة، وأيضًا مخالف لما ذهبوا إليه من إثبات احد عشر مهديًا بعد احمد اسماعيل.

ثالثًا: وإن قالوا أنها في المهديين فقط مع ذكر الإمام علي عليه السلام لأنهم من ذريّته، فهي مخالفة للمتواتر من الروايات في عدد الأئمة عليهم السلام وأنهم السبب في أن الأرض لا تسيخ بأهلها. ففي الحديث، النبي صلى الله عليه وآله ذكر أنه، وعلي، والاثني عشر، هم زر الأرض، ولم يذكر غيرهم، ففي ذلك حصر واضح. وإذا قلنا أنها في المهديين فهذا يعني أن الأئمة عليهم السلام ليسوا من يحرس الأرض من أن تسيخ بأهلها، ولا اعتقد أن أحمد اسماعيل وأتباعه يجرؤون على القول بهذا.

والرواية على أي حال من المتشابهات إذ لم يُذكر فيها من هم الاثني عشر، ومع وجود تأويل لها، تكون غير صالحة للاستدلال كما تقرر.

**قال في صفحة 197**: "وأما عن الثانية فقرينته (إن الاثنا عشر وصيًا على سنة أوصياء عيسى وأمير المؤمنين عليه السلام على سنة المسيح) ولا يضر في ذلك بعد أن كان موضوع الحديث الأوصياء وليس الأئمة وإلحاق أول المهديين بأوصياء الرسول واضح كما هو في وصية سول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ..."

**نقول**: إن الرواية التي استشهد بها، تذكر الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وتذكر أنهم اثني عشر فقط. وقد وردت الروايات في أن عدد الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله محصور في ذلك العدد، فلا يزيدون ولا ينقصون. ومن ذلك نستنتج أن المهديين لا يمكن أن نُدخلهم في ضمن الأوصياء.

ولذا قوله أن أحمد اسماعيل أُلحق بأوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله خطأٌ كبير، إذ أن المتواتر من الروايات أن عدد الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثنا عشر. هذا من باب، ومن باب آخر، إذ ألحقنا المهدي الأول كوصي، وجب إلحاق المهديين البقيّة كأوصياء أيضًا، وهذا يُخرج عدد الأوصياء عن الاثني عشر، وهو خلاف ما يذهبون إليه ههنا. فبان بطلان قولهم.

**قال في صفحة 199**: "الفرقة الثانية (المفترية): وهي الفرقة التي تفتري بقولها أنه ولد ومات موضوع الافتراء وهو إثبات شيء من غير دليل وهو الموت، ..."

**نقول**: عجيب أن الإنسان يرى العيوب في غيره ولا يرى عيوبه. فهذا (المؤلف) يقول أنهم من (المفترية) لأنهم يثبتون شيء من غير دليل، ولكن نسي أن أحمد اسماعيل وأتباعه يثبتون أن الإمام المهدي عليه السلام لديه ذريّة دون دليل. ويثبتون أنه تزوّج دون دليل، ويثبون أن أحمد اسماعيل من ذريّته دون دليل {أَتأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ...} [البقرة: 44].

**قال في صفحة 206**: "أما الأخبار فقد فُسِّرت بعد بيان سر اليماني وان من أسمائه (القائم، المهدي) لما عرفت، فتحمل أخبار عدم التسمية عليه، ومن هنا تغيير الاسم بما خص به من الأسماء كالمؤمل والمنتظر، لما للأطلاق من محذور؟؟."

**نقول**: يا للوقاحة! كيف تُحمَل عليه؟ ألم يكن اسم احمد اسماعيل معروف لدى أهله؟
أم المقصود أنهم لا يتحدثّون أن احمد اسماعيل هو اليماني في اعتقادهم؟
فهذا أمر غير مقبول، لأن الروايات صريحة في أن الذي لا يُسمّى هو الإمام الثاني عشر من أهل البيت عليهم السلام:

- روى الصدوق في (كمال الدين ص588ح4): "حدّثنا أبي رضي الله عنه قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم الجعفري قال: سمعت أبا الحسن العسكري (عليه السلام) يقول: الخلف من بعدي الحسن ابني فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ قلت: ولم جعلني الله فداك؟ قال: لأنّكم لا ترون شخصه ولا يحلُّ لكم ذكره باسمه، قلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجّة من آل محمد صلوات الله عليه وسلامه".
- وروى الكلبايكاني في (منتخب الأثر ص223): "كمال الدين- أبي عن أيّوب بن نوح عن محمد بن سنان عن صفوان بن مهران عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال: من أقرَّ بجميع الأئمة وجحد المهدي كان كمن أقرَّ بجميع الأنبياء وجحد محمدًا، فقيل له: يابن رسول الله فمن المهدي من ولدك؟ قال: الخامس من ولد السابع، يغيب عنكم شخصه ولا يحل لكم تسميته...."

ونحن نرى يومًا بعد يوم صرف أحمد اسماعيل وأتباعه أسماء وصفات الإمام المهدي عليه السلام لأحمد نفسه، وكأنه صار أهمّ وأفضل من الإمام المهدي عليه السلام، وكأن دور المهدي عليه السلام ثانوي فيما دور أحمد البصري صار أوّلي. وهذا من الانتقاص من مقامات حجج الله تعالى على خلقه، الأمر الذي عهدناه من أحمد اسماعيل وأتباعه.

**قال في صفحة 210**، ناقلًا لرواية عن الصادق عليه السلام: "فلا تكون بعد علي بن الحسين عليه السلام إلا في الأعقاب وأعقاب الأعقال."

**نقول**: فالإمامة إذن، من أب إلى ابنٍ، ولا تقفز قفزًا من شخص إلى حفيده أو حفيد حفيده؛ بل تمرّ بالأب ثم الابن ثم الحفيد. وهذا تفسير قوله: [ إلا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب].
ولذا، فإنّا نقول: لماذا احمد اسماعيل إمام (أو مهدي) دون أباه؟ هل أبوه كان لا يعلم أي شيء؟

**قال في صفحة 211**: "كيف استطاع أن ينظم عدد من المؤمنين أغلبهم من النخبة في الثقافة الديدينة والالتزام...."

**نقول**: والكلام هنا عن الكَرعاوي، ونحن نسأل نفس السؤال بالنسبة لأحمد اسماعيل. فكما أن في أتباع احمد اسماعيل نخبة مثقّفة، بل ورجال حوزة كما يقول، فأيضًا كان في أتباع الكَرعاوي كذلك.

ثم إنّ انزواء بعض المثقفين، ورجال الدين، خلف رجل معيَّن لا يعني أنه على حق، ولا يعني أنه على باطل. بل يجب النظر إلى دعوى ذلك الرجل وما هي أدلّته.

**قال في نفس الصفحة**: "وأما عوامل الإقناع فكثيرة أهمها."

ثم يذكر (المؤلف) خمس عوامل.

**نقول**: نفس العوامل هذه التي أدت بالناس إلى اتباع الكَرعاوي، أو أي شخص آخر، يمكن أن تكون نفس الأسباب التي جعلت الناس تتّبع أحمد اسماعيل.

**قال في صفحة 219**: "ونمرقة وسطى وهي التي تقول بوجوده وكونه هو اليماني الموعود وظهوره داعيًا لأبيه قبله كما هي وظيفة اليماني قال الصادق عليه السلام (... وليقال المهدي في غيبته مات ويقولون بالولد منه وأكثرهم يجحد ولادته وكونه وظهوره أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والرسل والناس أجمعين)."

**نقول**: الرواية بكاملها كما في (الهداية الكبرى ص360): "وعنه عن محمد بن علي، عن محمد بن أحمد بن عيسى بن عبد الله بن أبي خدان، يقول: اياكم التبويه والله ليغيبن مهديكم سنين من دهركم يطول عليكم وتقولون أي وليت ولعل وكيف وتمحصه الشكوك في انفسكم حتى يقال مات وهلك ويأتي واين سلك ولتدمعن عليه اعين المؤمنين ولتتكفؤون كما تتكفأ السفن في أمواج البحر ولا ينجو الا من اخذ الله ميثاقه بيوم الذر وكتب بقلبه الايمان وايده بروح منه وليرفعن له اثتنا عشرة راية مشبهة لا يدرون امرها ما تصنع، قال المفضل: فبكيت وقلت كيف يصنع اولياؤكم فنظر الى الشمس دخلت في الصفة قال: يا مفضل ترى هذه الشمس قلت: نعم، قال

والله أمرنا أنور وابين منها وليقال المهدي في غيبته مات ويقولون بالولد منه واكثرهم يجحد ولادته وكونه وظهوره اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والرسل والناس اجمعين.

الرواية صريحة في أنَّ من يقول أنه مات أو من يقول بالولد منه عليه لعنة الله والملائكة والرسل والناس أجمعين. وماذا يقول أحمد اسماعيل وأتباعه؟ يقولون بالولد منه.
فيا عجبًا من قوم ينقلون روايات أهل البيت عليهم السلام وهم لا يعلمون مفادها، بل ولا يلتفتون إلى أنها تفنّد دعواهم. والحمد لله الذي أظهر الحق على ألسنتهم.

**قال في صفحة 222**: "تبين مما سبق إجتماع العهد والراية والسلاح في معية أحمد الحسن."

**نقول**: وهل هناك كذب أوضَح وأبين من هذا؟ أين تبيّن لك أيها (المحاور) ذلك؟ وإنما يأتون بهذا القول للمحاور لكي يُوهموا الناس أن (المحاور) قد استسلم لدعوتهم وأنهم على حق، والحق خلافهم بإذن الله تعالى. فالذي تبيّن أن أحمد اسماعيل لا يملك العهد، ولا الراية، ولا السلاح.

**قال أيضًا في نفس الصفحة**: "أما شخصه فهو الآن مفقود ومصيره مجهول وقد ذكر أهل البيت (عليهم السلام) أن له غيبة وحيرة."

**نقول**: إذن لا أحد يعلم أين هو وكيف الاتصال به. وكيف له أن يجمع جيشه وأصحاب الإمام المهدي عليه السلام ويأخذ البيعة من الناس للإمام عليه السلام وهو مفقود الشخصيّة؟ أي رسول هذا؟
وإذا فُقِدَ الرسول أمكن لكل من هبّ ودبّ أن يقول أنه يمثّله كما هو حال أتباعه الآن، فالمكتب يقول أن أحمد اسماعيل في صفّهم ومعهم، وجماعة جيش الغضب يقولون نفس الشي، وكلاهما لم يقدّم أي دليلٍ على صدق دعواه.

**قال في صفحة 227** : "ولما طولبوا بالدليل اخرجوا تسجيلًا صوتيًا للاستدلال على كون الصفحة لصاحب الدعوة، وكان هذا العمل مؤكِدًا للشك على أنها ليست له عليه السلام."

**نقول**: وبنفس المنطق، فأتباع جيش الغضب مُطالبون بدليل على أن احمد اسماعيل في صفّهم وليس في صفّ المكتب.

**قال في صفحة 228**: "لان صوته قابل للتزوير، وهيهات لرجل يستدل بقانون معرفة الحجة أن يثبت نفسه في أمر قابل للادعاء لأن أمر الصفحة لا يقل أهمية عن إثبات اصل الدعوة أو قل هي دعوة جديدة تحتاج إثبات غير قابل للخدش."

**نقول**: قال (المؤلف) في صفحة 225 : "فأصبح مصير صاحب الدعوة بعدها مجهول ووقع أنصاره في حيرة من مصيره حتى صدور خطاب محرم الذي جسد فيهاالأحداث وأثبت للمؤمنين به حياته بعد أن كاد اليأس والخيبة أن تقضي عليهم، ...."

□إذا كان الصوت قابل للتزوير، فكيف يمكن الوثوق بما صدر منه من تسجيلات صوتية سابقة؟ فإذا أمكن تزوير واحدٍ منها، أمكن تزوير البقيّة. ولذا تسقط كلّها عن الحجيّة.

وبسقوط تسجيلاته عن الحجيّة، فما يبقى لديهم؟ الكتُب؟ وهم يعلمون أن الكتب أسهل تزويرًا من التسجيلات الصوتيّة!

**قال في صفحة 233**: "وإنما وظيفته جمع العدة الموصوفة لتحقيق الشرط الثالث من شروط الظهور المقدس وقد وضع أسس الاجتماع تحت عنوان جيش الغضب الإلهي، ...."

**نقول**: وكيف وأين يجمع العدة الموصوفة وهو غائب لا أحد يدري أي هو؟!

وهل يعلم أحمد اسماعيل إذا تحققت العدة؟ وهل هو معها أم لا؟

فكيف يُكلَّف من قِبَل الإمام عليه السلام كما تقولون بجمع العدة، ثم يختفِ عن الناس دون أن يجمع العدة؟ فهذا بيان واضح لفشله في وظيفته.

**قال في صفحة 234** : " أولًا : إنّ غيبة الإمام (عليه السلام) كانت بسبب إعراض الأمة كما عرفت بخلاف غيبة اليماني والتي بسبب حيلولة الظالمين بينه وبين المنتظرين فإنّ تحقيق الامن له شرط في ظهوره بخلاف الإمام (عليه السلام) ...."

**نقول** : بل احمد اسماعيل يمكن أن يظهر في أي بلد يريده ، فالسفر صار أسهل شيء في الكون ، ويمكن أن يتنقّل من مكان إلى آخر دون أن يثير الشكوك.

وأحمد اسماعيل متوفّر له شرط الأمن ، لأن الكثير من أتباعه في أمن وأمان ، ولديهم مكاتب بشتّى تفرّعاتهم من أتباع للمكتب وأتباع لجيش الغضب ، ولديهم صلوات جمعة وجماعة وكل ذلك. فهل هذا يعني أنهم ليسوا في أمان؟

بل يمكن أن يذهب لأحد أتباعه في أي بلد في أوروبا أو أمريكا لكي يستقّر هناك ويجمع أنصاره من هناك. بل ويمكن أن يجمع أنصاره من خلال اتصاله المباشر بهم على الشبكة العنكبوتيّة ، أم أنَّ ذلك صعب عليه أيضًا؟

إنما القول بأنه اختفى ، ولا أحد يعرف مكانه ، يزيد الشك في الدعوة ، ويزيد من الشك في حياته ، لربما مات وتنطبق عليه الرواية أنه ادعى أمرًا باطلًا.

وإن من لا يمكنه تقديم الدليل على أن أحمد اسماعيل في صفّه يذهب إلى القول باختفاءه عن الكل ، لكي لا يضع نفسه في مأزق ، وهذا ما يفعله أتباع جيش الغضب الإلهي.

**قال في صفحة 237** : "له أن يباشر بنفسه أما بغيره فلا يمكن عن طريق غير طريق الهيئة المشرفة على إدارة الجيش... اما عن مؤسسة المنقذ وما يتفرع عنها فهي شُكِلَت ادعاءًا من غير دليل..."

**نقول** : وكُلٌّ يدعِي وصلًا بليلى ❖ وليلى لا تَقرُّ لهم بِذاكا.

فمن أين أثبتت هيئة جيش الغضب أنها على اتصال بأحمد اسماعيل؟ فكما هم يقولون أن اتباع المكتب لا يملكون دليلًا على دعواهم ، فنحن نقول نفس الشيء لجيش الغضب ، فهم إلى الآن لم يقدموا أي دليل على أن أحمد اسماعيل في صفّهم وليس مع المكتب.

وهكذا انتهينا من مناقشة كتاب (فريق الإيمان) التابع لجيش الغضب الإلهي. ونسأل الله تعالى أن نكون قد ناقشنا الموضوع بما يرضي الله تعالى ويرضي محمدًا وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام، ونسأل الله عزّ وجلّ أن يجعله لنا حسنة تنفعنا {يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَن أَتَى الله بِقَلْبٍ سلِيمٍ} [الشعراء: 88-89].

**وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.**